بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

كلية الدراسات التجارية

دور تأمين حصيلة الصادر في تنمية الصادرات

Role of Export Credit Insurance in Exports Development

رسالة مقدمه لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد

إعداد الدارس

قمرطيبة عبد الكريم أحمد

إشراف الدكتور\ا

إبراهيم فضل المولي البشير\ا

1438هـ\ا 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــــة

لِإِيلَافِ قُـرَيْشٍ ﴿١﴾ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَـذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾

صدق الله العظيم

(سورة قريش)

الأهــداء

الي روحه الطاهرة التي لبت نداء ربها وهو في عنفوان شبابه والدي:

الفقيه عبد الكريم أحمد رحمه الله

الي صاحبة العطف والحنان التى ضحت من أجلنا وغرست فينا كل القيم السمحة والتي بدعائها ورضائها تذلل كل مصاعب الحياة والدتي:

فاطمة عبد القادر حفظها الله

الي أحبتي أشقائي وشقيقاتي وأبنائهم...الذين كان لوقوفهم من حولي مازادنى ثقة في نفسي

والي زملائي وزميلاتي أسرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

والي أساتذتي الأجلاء والي كل منارات العلم في بلادي

أهدي ثمرة جهدي المتواضع(الباحثة)

الشكر والعرفان

الحمد لله إله الأولين والآخرين والمستعان في الأمور كلها والصلاة والسلام علي سيد البشر سيدنا محمد رسول الله صلي الله علية وسلم والذي منه تعلمنا أن نقول حسناً وأن نقول التي هي أحسن

الشكر لله رب العالمين الذي أنعم علي بنعمة طلب العلم ويسر لي سبيله، الشكر والتقدير والفخر والإمتنان الي أستاذي الفاضل الدكتور/إبراهيم فضل المولي البشير الذي أشرف علي هذا البحث ومنحني الكثير من العلم والوقت فان لرعايتة الصادقة وتوجيهاتة المستمرة ونصائحة المخلصة أبلغ الاثر في أن تخرج الرسالة بهذة الصورة ويدعو الباحث لله تعالي أن يمنحه الصحة والعافية وأن ينفع الناس بعلمه وخلقه وأن يجعله مناراً للباحثين، كما يتوجه الباحث بالشكر لكل الاساتذة الاجلاء بكلية الدراسات التجارية وبالاخص الاستاذ نور الهدي محمدين الذي قام بوضع اللبنة الاولي للدراسة جزاه الله خيراً

ويتوجه الباحث بالشكر لأسرة مكتبة الدراسات التجارية الأستاذ/عبد القادر سعيد والأستاذة عفاف سراج والأستاذة غفيرة والاستاذة اخلاص حسين والاستاذة نهلة عبدالله وجميع الزميلات والاستاذة حنان حسين والاستاذة سلمي بشير والاستاذ قسم السيد عدوي والاستاذة آلاء محجوب والاستاذة منال الجيلي بمكتبة علوم الإتصال الذين وقفوا من خلفي وشدو ازري وأخص بالشكر الأستاذة ليمياء سيد الخضر.

ويتوجة الباحث بالشكر للدكتور/ برعي بابكر محمود بجامعة الامام المهدي بكوستي بمساعدتة الفاعلة في انجاز هذا البحث ومده لي بالمعلومات الثراء.والشكر موصول للاساتذة الاجلاء الاستاذ محمد الناير والاستاذة زينب سعد الدين والشكر موصول للاستاذ الانسان الطيب محمد صالح والاستاذ فهد حسين والدكتور عاصم حسن محمد جبرة.

كما يتوجه الباحث بالشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكل العاملين بها، وأخيراً لايسع الباحث الا أن يتوجة بالشكر العميق الي كل من ساهم في إتمام الرسالة ويسأل الله أن يجزي الجميع خيراً الجزاء إنه ولي التوفيق والسدا

المستخلص

تناولت هذه الدراسة دور تأمين حصيلة الصادر في تنمية الصادرات. تتلخص مشكلة الدراسة في مدي مساهمة تامين حصيلة الصادر في تقليل مخاطر عدم السداد الذي يتعرض له مصدري السلع في مواجهة المستوردين في الاسواق الخارجية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها للجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة حيث تناولت هذه الدراسة دور تامين حصيلة الصادر في تنمية الصادرات وأهمية التطبيق علي (الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادر).

هدفت الدراسة الي معرفة دور تأمين حصيلة الصادرات في تنمية الصادرات وفق المعايير العلمية لتامين حصيلة الصادرات، وتوضيح مقدرة تامين حصيلة الصادر في تقليل المخاطر.

تتمثل فرضيات الدراسة في الاتي: يوجد تاثير ذو دلالة احصائية بين تأمين حصيلة الصادر والمخاطر المالية للمصدرين. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر ونوع الخدمات التي تقدمها الوكالة للمصدرين.يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر وزيادة حجم الصادرات.يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر و زيادة كمية النقد الأجنبي

أعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي باعتباره مناسباً لأهداف الدراسة ومرتكزة علي اسلوب المسح واستخدام اسلوب تحليل الاستبانة لمعرفة دور تأمين حصيلة الصادرات في تنمية الصادرات والاطلاع علي المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ومن أهم النتائج التي تهم متخذي القرار وواضعي السياسات الإقتصادية والإجتماعية.توصل البحث إلي عدد من النتائج من أهمها: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والمخاطر المالية للمصدرين.

أوصت الدراسة بتوصيات اهمها : العمل علي توسيع نطاق تامين حصيلة الصادر ليشمل كافة المصدرين وجميع العمليات التصديرية وتقديم ضمانات تقلل من مخاطر عدم السداد.

Abstract

The study examined the role of Credit insurance inexports development. The problem of the study is to identify how the export proceeds could share in reducing risks of lack of payment facing the exporters of goods and services to the importers in the external markets.The significant of the study is related to issues neglected by former. The role of insurance proceeds in exports development is discussed and it is on the National Agency insurance and Finance of Exports. The study is aimed at identifying the role of insurance proceeds in exports development on the basis of scientific standards and explaining the capacity of export proceeds to reduce the risks.It is hypothesized that there is a statistical significant effect between the insurance proceeds of export and financial risks for exporters.The descriptive and analytical approach is used because of its relevance to the objectives of the study and it is depended on the survey method and the questionnaire is used as a primary tool. Based on statistical analysis, some findings related to decision and policy makers for social and economic policies can be made. The most important findings are as follows: There is a statistical significant effect between the insurance proceeds and financial risks for exporters and the study recommended that.: It is necessary to pursue for expanding the capacity of the insurance proceeds to include all exporters and exports activities as well as provide guarantees to minimize the risks of lack of payment.

قائمة الموضوعات

المـوضــوع	الصفحة
البسملة	أ
الآية	ب
الإهداء	ج
شكر وعرفان	د
المستخلص	هـ
Abstract	و
قائمة الموضوعات	ز
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ك
المقدمة: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
المقدمة	1
أهمية الدراسة	1
مشكلة الدراسة	2
أهداف الدراسة	2
فرضيات الدراسة	3
منهجية الدراسة	3

حدود الدراسة	3
مصادر المعلومات	3
هيكل الدراسة	4
الدراسات السابقة	5
الفصل الأول:الإطار المفاهيمي لتأمين حصيلة الصادر	
المبحث الأول:مفهوم ونظريات التامين	17
المبحث الثاني: تأمين حصيلة الصادر	21
المبحث الثالث: المخاطر التي يغطيها تأمين حصيلة الصادر	25
الفصل الثاني: تنمية الصادرات	
المبحث الأول: تنمية الصادرات	33
المبحث الثاني:المخاطر والمشاكل التي تواجه التصدير والمصدرين	41
المبحث الثالث:الأهمية والمزايا الإقتصادية لتامين حصيلة الصادر	45
الفصل الثالث:التجربة السودانية لتأمين حصيلة الصادر متمثلة في حالة الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات	
المبحث الأول: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات	48
المبحث الثاني: إجراءات الحصول علي تغطية تامينية لحصيلة الصادرات	53
المبحث الثالث: نتائج أعمال الوكالة	58

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول:إجراءات الدراسة الميدانية	68
المبحث الثاني:إختبار الفرضيات	84
المبحث الثالث: مناقشة النتائج	112
الخاتمة	
أولاً :النتائج	114
ثانياً:التوصيات	115
المصادر والمراجع	116
الملاحق	120

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	قائمة المركز المالي خلال الفترة 2006م – 2008م بملايين الجنيهات	**58**
2	قائمة المركز المالي خلال الفترة 2009م – 2012م بملايين الجنيهات	**60**
3	قائمة المركز المالي خلال الفترة 2013م – 2015م بملايين الجنيهات	**63**
4	قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية 2006/12/31 الي 2008/12/31 بملايين الجنيهات	**65**
5	قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية 2009/12/31 الي 2012/12/31 بملايين الجنيهات	**65**
6	قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية 2013/12/31 الي 2015/12/31بملايين الجنيهات	**66**
7	تفاصيل رأس المال 2006–2008	**66**
8	تفاصيل رأس المال 2009– 2012	**67**
9	تفاصيل رأس المال 2013– 2015	**67**
10	جدول (4 – 1) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير النوع	**70**
11	جدول (4 – 2) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الفئة العمرية	**71**
12	جدول (4 – 3) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي	**72**
13	جدول (4 – 4) :التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير سنوات الخبرة	**73**
14	جدول (4 – 5) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير قطاع الصادر	**74**
15	جدول (4 – 6) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغيرالقطاع	**75**
16	جدول (4 – 7)نتيجة اختبار المصداقية لفرضيات الدراسة.	**76**
17	جدول رقم (4 – 8) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الأولي	**78**
18	جدول رقم (4 – 9) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثاني	**82**
19	جدول رقم (4 – 10) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثالثة	**85**
20	جدول رقم (4 – 11) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الرابعة	**87**
21	جدول (4 – 12) تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الأولى	**90**

22	جدول (4 – 13) تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية .	**92**
23	جدول (4 – 14) تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثالثة .	**95**
24	جدول (4 – 15) تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الرابعة .	**97**
25	جدول (4 – 16) نتائج اختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الاولى	**98**
26	جدول (4 – 17) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع إجابات الفرضية الاولى .	**99**
27	جدول (4 – 18) التكرار المشاهد والمتوقع و نتائج اختبار مربع كآي لفقرات الفرضية الاولى.	**101**
28	جدول (4 – 19) نتائج اختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الثانية	**102**
29	جدول (4 – 20) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع إجابات الفرضية الثانية .	**103**
30	جدول (4 – 21) التكرار المشاهد والمتوقع و نتائج اختبار مربع كآي لفقرات الفرضية الثانية .	**105**
31	جدول (4 – 22) نتائج اختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الثالثة	**107**
32	جدول (4 – 23) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع إجابات الفرضية الثالثة	**108**
33	جدول (4 – 24) التكرار المشاهد والمتوقع و نتائج اختبار مربع كآي لفقرات الفرضية الثالثة	**110**
34	جدول (4 – 25) نتائج اختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات لفقرات الفرضية الرابعة	**111**
35	جدول (4 – 26) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع إجابات الفرضية الرابعة .	**112**
36	جدول (4 – 27) التكرار المشاهد والمتوقع و نتائج اختبار مربع كآي لفقرات الفرضية الرابعة.	**112**

قائمة الأشكال

رقم الاشكال	الموضوع	الصفحة
1	شكل (4 – 1) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفق لمتغير النوع	**69**
2	شكل (4 – 2) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الفئة العمرية	**70**
3	شكل (4 – 3) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي	**71**
4	شكل(4 – 4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير سنوات الـ	**72**
5	شكل (4 – 5) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير قطاع الصادر	**73**
6	شكل (4 – 6) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير القطاع	**74**
7	شكل (4 – 7) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع إجابات الفرضية الاولى.	**97**
8	شكل (4 – 8) التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع إجابات الفرضية الثانية	**102**
9	شكل (4 – 9) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع إجابات الفرضية الثالثة.	**106**
10	شكل (4 – 10) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع إجابات الفرضية الرابعة.	**110**

أولاً: الاطار المنهجي للبحث:

تمهيد:

لقد أظهرت التجارب الطويلة للعديد من الدول أن تقديم الخدمة التأمينية للصادرات الوطنية قد كان لها أثر واضح وملموس في تطور الصادرات, حيث أن التعامل في الصادرات يماثل التعامل مع المجهول ويمثل التأمين في هذه الحالة الضامن الذي يقدم كل أنواع الطمأنينة المطلوبة من قبل المصدرين حتى تقوى إرادتهم على إقتحام ذلك المجهول، يهتم بتوفير التغطية التأمينية لمستحقات المصدرين فى مواجهة المستوردين بالأسواق الخارجية فى حالة فشلهم فى سداد إلتزاماتهم نتيجة تعرضهم لمخاطر تجارية أو غير تجارية (سياسية). بالإضافة الى تقليل الخسائر الناجمة عن عدم الوفاء بالسداد عبر إستفادة المصدر من المطالبة التى تدفعها الوكالة .كما يمنح تأمين إئتمان الصادرات الثقة للمصدرين لدخول أسواق جديدة وأن يبيعوا بإطمئنان أكثر تحت تسهيلات الإئتمان ومن ثم منافسة الموردين الآخرين. توجه العالم كله الي أعمال آليات السوق ومن ثم تعاظمت أهمية شركات التأمين لضمان الصادرات والذي يعتبر نشاطاً مستجداً بعيداً عن الأنشطة التأمينية

تعتبر تنمية الصادرات من أهم موارد الاقتصاد لدورها المتعاظم في زيادة الدخل القومي ويعتبر تأمين حصيلة الصادرات من الآليات الحديثة التي تعمل علي تنمية وتشجيع الصادرات ومن الآليات الأساسية في دخول الأسواق وهى أحد المحددات الهامة لمعدل نمو الدخل القومى وركيزة أساسية للإقتصاد نظراً للدور الذى يلعبه الصادر كأداة مهمة لجلب النقد الأجنبى والذى يعتبر عصب الحياة وكان لابد من البحث عن وسيلة تضمن إستمرار تدفق النقد الأجنبى للبلاد فتم العمل على تأمين الصادر كوسيلة تضمن للمصدرين حقوقهم وتزودهم بكل المعلومات الضرورية عن ماهية البلاد التى يراد التصدير لها والشركات التى تقوم بعملية استيراد بضائعهم.

أهمية الدراسة:

إن تطبيق تأمين حصيلة الصادر يتوقع منه أن يكون له دور في تنمية الصادرات لأن التأمين يعمل علي تقليل المخاطر، علماً بأن هنالك دراسات سابقة تطرقت الي الصادرات من جوانب مختلفة ولم تتناول دور تأمين حصيلة الصادر في تنمية الصادرات مما يكسب الموضوع أهمية، حيث تمثل الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادر القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها عملية التأمين.

- الأهمية العلمية: مساهمة البحث في الإضافة للمعرفة (إثراء المكتبة)

- الأهمية التطبيقية:المساهمة في ترشيد التطبيق التعرف علي دور تأمين حصيلة الصادر بالنسبة للوكالة الوطنية،الدراسة تساهم الوكالة في تمكين المصدرين من تنفيذ عمليات الصادر من خلال ضمان سداد حصيلة صادراتهم المشمولة بالتغطية التأمينية.

مشكلة الدراسة:

عدم وجود صادرات كافية أدى الى نقصان في عملاتها الأجنبية وخروج البترول من ميزانية الدولة والإعتماد علي الصادرات غير البترولية للحصول علي النقد الاجنبي ومن جهه أخري الحصار الأمريكي علي الصادرات مخاطر عدم السداد التي يتعرض لها مصدري السلع في مواجهة المستوردين في الأسواق الخارجية الذى يؤدى إلى زيادة المخاطر والمعوقات التى تواجه المصدرين لعدم وجود نظام يحمى مصالحهم.

عليه تتمثل مشكلة البحث في الإجابة علي التساؤل الرئيس التالي: **ماهو دور تأمين حصيلة الصادر في تنمية الصادرات ؟**

لتحقيق أهداف الدراسة ؛ تم إعداد عدة تساؤلات وبالإجابة عليها يمكن الوصول الي الدور الذي يلعبه تأمين حصيلة الصادر في تنمية الصادرات والتساؤلات هي:

1- ماهو دور تأمين حصيلة الصادر في تقليل المخاطر؟

2- ماهي نوع الخدمات التي تقدمها الوكالة للمصدرين ؟

3- الي أي مدي يؤثر تأمين حصيلة الصادر في نمو معدل الدخل القومي؟

4- ماهو دور تأمين حصيلة الصادر في زيادة النقد الاجنبي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة دور تأمين حصيلة الصادرات في تنمية الصادرات وفق المعايير العلمية لتأمين حصيلة الصادرات وذلك لتحقيق الأهداف البحثية التالية:

1. من إستقطاب معرفة دور تأمين حصيلة الصادر في تقليل المخاطر المالية .
2. معرفة الخدمات التأمينية التي تقدمها الوكالة للمصدرين.
3. معرفة دور تأمين حصيلة الصادر فى تنمية الإقتصاد القومى.
4. التعرف علي دور تأمين حصيلة الصادر النقد الأجنبي.

فرضيات الدراسة:

1- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر و المخاطر المالية للمصدرين.

2- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر ونوع الخدمات التي تقدمها الوكالة للمصدرين.

3- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم الصادرات ونمو معدل الدخل القومي الإجمالي.

4- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر و زيادة كمية النقد الأجنبي.

منهجية الدراسة:

لغرض هذه الدراسة قام الباحث بإتباع المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي.

مصادر المعلومات:

تم جمع البيانات كالاتي:

البيانات الأولية: تتمثل في الإستبيان

البيانات الثانوية: تتمثل في المراجع والدوريات العلمية والتقارير السنوية والندوات والمنشورات والبحوث ومواقع الانترنت.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية :(الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادر) – ولاية الخرطوم- جمهورية السودان.

الحدود الزمانية: 2015م.

الحدود الموضوعية: دور تأمين حصيلة الصادرات في تنمية الصادرات

هيكل الدراسة:

تتضمن الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ،المقدمة وتشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة الفصل الأول:بعنوان الإطار النظري والمفاهيمي ويعرض من خلال المبحث الأول: مفاهيم التأمين المبحث الثاني: تأمين حصيلة الصادر المبحث الثالث:المخاطر التي يغطيها تأمين حصيلة الصادر والفصل الثاني بعنوان تنمية الصادرات ويعرض من خلال المبحث الأول: تنمية الصادرات المبحث الثاني:المخاطر والمشاكل التي تواجه التصدير والمصدرين المبحث الثالث: الأهمية والمزايا الإقتصادية لتأمين حصيلة الصادر والفصل الثالث نبذة عن الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات والفصل الرابع: الدراسة الميدانية والخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

ثانياً: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة العناصر المعينة من أهم في التخطيط وضبط المتغيرات، وتمت الإستفادة من بعض الدراسات ذات العلاقة المباشرة أوغير المباشرة بموضوع الدراسة وقد أختار الباحث منها مايلي:

1- ندى مزمل إبراهيم دياب (2010م)[1]

تناولت الدراسة أثر التمويل المصرفي في تنمية الصادرات غير البترولية وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التركيز على البترول وإهمال الصادرات غير البترولية أدى الى تدهور كبير في قطاع الصادر مما أدى الى تقليل التمويل الممنوح وإرتفاع تكاليف التمويل والإنتاج.

هدفت الدراسة الى بيان تأثير حجم التمويل المقدم للصادرات غير البترولية على تنمية قطاع الصادرات السودانية وتحديد العلاقة بين حجم التمويل الممنوح وحجم الصادرات غير البترولية.

تحقيقاً لأهداف الدراسة إختبر الباحث عدة فرضيات أهمها: يوجد تأثير معنوي لإرتفاع تكاليف التمويل، الإنتاج، الرسوم والجبايات على حجم الصادرات السودانية، لا يوجد تأثير معنوي لحجم التمويل الممنوح للصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: يوجد تأثير معنوي لإرتفاع تكاليف التمويل، الإنتاج، الرسوم والجبايات على حجم الصادرات السودانية غير البترولية يوجد تأثير معنوي لحجم التمويل الممنوح للصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية.

في ضوء النتائج أوصت الدراسة بتوصيات أهمها: أنه على الجهات المختصة العمل على تخفيض تكاليف التمويل والرسوم والجبايات بغرض تشجيع وزيادة حجم الصادرات السودانية غير البترولية وأيضاً على الجهات التي تعمل على تمويل الصادرات تسهيل الإجراءات وتبسيطها بغرض تنمية الصادرات.يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت أثر التمويل المصرفي في تنمية الصادرات غير البترولية بينما ركزت الدراسة الحالية على دور تأمين حصيلة الصادر بالنسبة للصادرات والمصدرين ويساعد على تنمية كل الصادرات البترولية وغير البترولية.

([1]) ندي مزمل إبراهيم، أثر التمويل المصرفي في تنمية الصادرات غير البترولية، بحث ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2010م.

2- صادق إبراهيم عبد الوهاب(2009م)[1]

تناولت هذه الدراسة دور التأمين في حماية الإقتصاد القومي في السودان وتمثلت مشكلة الدراسة في التأمين بما يحققه من تجميع للأموال وطرق إستثمار لهذه الأموال يمثل أحد مصادر تمويل المشروعات الإقتصادية إضافة الى تعويض الخسائر المترتبة.

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية التأمين بالنسبة الى حماية الإقتصاد وذلك من خلال دفع التعويضات عن الحوادث المغطاة في وثائق التأمين وأيضاً من خلال إستثمارات شركات التأمين في أوعية الإستثمار المختلفة.

تحقيقاً لأهداف الدراسة إختبر الباحث عدة فرضيات أهمها: معرفة المطالبات المستردة معيدي التأمين لا تتناسب مع حجم أقساط الإعادة والعلاقة بين تطور الإقتصاد وتطور التأمين علاقة طردية ام عكسية.

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي الإستقرائي وذلك بإستخدام المنهج الإحصائى عن طريق عرض البيانات.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: يرتبط التأمين والإقتصاد بعلاقة طردية والتأمين يمثل حماية للإقتصاد القومي وضعف الوعى التأميني يؤثر سلباً على العملية التأمينية.

في ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بتوصيات أهمها: على الدولة الإهتمام بقطاع التأمين وزيادة الوعى التأميني بالنسبة للموظف والجمهور وتطبيق الأسس الصحيحة والقواعد في مجال التأمين.

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت دور التأمين في حماية الإقتصاد القومي في السودان وعن التأمين بصفة عامة بينما ركزت الدراسة الحالية على تأمين حصيلة الصادر وأثر ذلك على الصادر السوداني والذى لم تتناوله الدراسة السابقة.

3- فاطمة عثمان عافية(2009م)[2]

تناولت هذه الدراسة أثر الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الإجمالي تناولت مشكلة الدراسة الصعوبات التي تواجه الصادرات غير البترولية وأسباب إنخفاضها وتأثيرها على الميزان التجاري والسياسات المتبعة في الصادر.

([1])صادق إبراهيم عبد الوهاب، دور التامين في حماية الاقتصاد القومي في السودان، بحث تكميلي ماجستير في الاقتصاد، غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م

([2]) فاطمة عثمان عافية،اثر الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الاجمالي، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م

هدفت الدراسة إلى تذبذب في الصادرات غير البترولية ومعرفة أثرها على الناتج القومي والتنوع في الموارد الإقتصادية والإستفادة منه في تنويع الصادرات غير البترولية ومعرفة أثر إرتفاع نسبة مساهمة الصادرات البترولية والإعتماد عليها كسلعة رئيسية .

تحقيقاً لأهداف الدراسة إختبر الباحث فرضيات أهمها: إعتماد السودان على تصدير البترول كمورد رئيسي في السنوات الأخيرة أثر سلباً على سلع التصدير الأخرى وعوائد الصادر تؤثر سياسات الدولة سلباً علي زيادة نسبة الصادر.

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي وقد تم جمع البيانات من المصادر الثانوية .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن قائمة التصدير تتكون من سلع تقليدية في المحاصيل الزراعية وأن هناك إنخفاض وتناقص في مساهمة هذه السلع في السنوات الأخيرة والتذبذب المستمر في صادرات القطاع الزراعي وإنخفاض نسبة مساهمتها في إجمالي عائد الصادرات، إنخفاض مساهمة الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الإجمالي يرجع الى المعوقات التي تواجه هذه الصادرات والتي تتمثل في الإجراءات والسياسات التصديرية التي توضع من قبل الجهات المحلية والصعوبات التي تحدث أثناء العملية التصديرية والمشاكل المرتبطة بالبنيات التحتية (وسائل النقل والترحيل).

في ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بتوصيات أهمها: على الدولة بذل مجهود للإرتقاء بالصادرات غير البترولية ، وضرورة التوسع في نطاق الأسواق الخارجية حيث أن هنالك مشاكل تواجه الصادرات السودانية أما القصور في تركيبة الصادرات من حيث زراعية أو حيوانية وأوصت بدعم قطاع الصادر والتعريف بسلع التصدير ومزاياها وتطوير مهارات المنتجين والمصدرين وتطوير أساليب عرض سلع التصدير وأساليب التسويق.

يلاحظ أن هذا الدراسة تناولت أثر الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الإجمالي وأن تأمين حصيلة الصادر الذى يعتبر ذو أثر واضح في تنمية الصادرات السودانية إذا تتفق كل من الدراسة السابقة والدراسة الحالية في زيادة حجم الصادرات السودانية.

4- نهى عبدالفتاح عبد الرحيم(2009م)[1]

تناولت الدراسة أثر العوامل المحلية في تطور صناعة التأمين في السودان وتمثلت مشكلة الدراسة في المعوقات التي تواجه سوق التأمين بالسودان وذلك لحداثة ظهور التأمين في السودان وتأخر سودنه صناعة التأمين فقد واجه النشاط التأميني كثير من العقبات الفنية والإدارية.

هدفت الدراسة الى التعريف بسوق التأمين السوداني والمساهمة في إثراء المكتبة السودانية بالدراسات والبحوث في مجال التأمين ودراسة مشاكل سوق التأمين ووضع الحلول المناسبة لتلك المشاكل.

تحقيقاً لأهداف الدراسة إختبر الباحث عدة فرضيات أهمها: ضعف الوعى التأميني وعدم الإهتمام بتدريب وتنمية الموارد البشرية يؤثر سلباً على صناعة التأمين في السودان.

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: ضعف الوعى التأميني في أوساط المجتمع السوداني وعدم إقتناع نسبة كبيرة من المجتمع بشرعية التأمين إضافة الى ضعف إهتمام شركات التأمين بتدريب المنتجين والموظفين.

في ضوء النتائج أوصت الدراسة بتوصيات أهمها: أنه على كافة مؤسسات القطاع التأمينى في السودان كل بما يملك من صلاحيات دراسة أسباب ضعف الوعى التأمينى والعمل على تنمية هذا الوعى وعلى هيئة الرقابة على التأمين إختيار المنتجين على أسس مدروسة وتوفر مؤهلات علمية وتدريبهم وزيارتهم في مواقعهم المختلفة وأقامة دورات تدريبية مكثفة للعاملين في قطاع التأمين مكثفة للعاملين في قطاع التأمين وتنظيم ندوات عن التأمين وخلق الجهاز الإداري لتوفير الموظف الجيد وزيادة الصرف على بند الدعاية والإعلان في شركات التأمين والإستفادة من خدمة التجارة الإلكترونية التي يوفرها الإنترنت في تسويق الخدمات التأمين كوسيلة من وسائل التسويق الحديثة

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت العوامل المحلية في صناعة التأمين في السودان تطرقت الى جوانب التأمين ككل بينما ركزت الدراسة الحالية على تأمين الصادر بصفة خاصة مما يؤدى الى زيادة تنمية الصادرات.

([1]) نهي عبدالفتاح عبد الرحيم، أثر العوامل المحلية في تطور صناعة التامين في السودان، بحث تكميلي ماجستير في الاقتصاد غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009 م.

5- رانيا صلاح الدين يوسف(2009م)[1]

تناولت الدراسة دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الصادرات السودانية تعانى من مشاكل عديدة ومتشعبة ويمثل ضعف التمويل المصرفي أحد أهم هذه المشاكل وقد جاءت الدراسة كمعادلة لمعرفة دور التمويل المصرفي ووزنه في تطوير وتنمية الصادرات السودانية .

هدفت الدراسة الى معرفة دور التمويلي المصرفي ووزنه في تطوير وتنمية الصادرات السودانية.

تحقيقاً لأهداف الدراسة إختبر الباحث عدة فرضيات أهمها: تعانى الصادرات السودانية بصفة عامة ضعف الموارد القابلة للتمويل وهذا الضعف يمثل أحد العقبات التي تحول دون تطوير وتنمية الصادرات السودانية.

إتبعت الدراسة المنهج الوصف التحليلي.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:أن هناك مشاكل ومعوقات تحول دون تطور قطاع الصادرات السودانية وإعتماد المصارف التجارية الى حد كبير على شبكة مراسلين تقليدية لا تلبى إحتياجات تمويل التجارة الدولية، عدم وجود مرونة كافية في سياسات الصادر تغييرات سعر الصرف ما بين تصدر السلعة وإستلام الحصيلة، عدم إلمام المصدرين بالسياسات والموجهات الصادرة من البنك المركزي ووزارة التجارة مما يؤدى الى البطء في إجراءات منح التمويل المصرفي للصادر.

في ضوء النتائج أوصت الدراسة بتوصيات أهمها: العمل على تخفيض تكاليف وزيادة الإنتاجية في مجال المنتجات الزراعية سعياً لمقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية والبحث في إمكانية توفير التمويل المحلى الكافي للصادرات في مراحلها الإنتاجية التسويقية، تنوير العاملين بالقطاع المصرفي والمصدرين بالمستجدات التي تطرأ على التجارة الدولية والإلمام بالقواعد والقوانين وإختيار وسيلة الدفع المناسبة بغرض تحصيل قيمة الصادرات على المصدرين التقيد بالسياسات والموجهات العامة للتصدير في إطار السياسات الإقتصادية الكلية.

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية بينما ركزت الدراسة الحالية على دور تأمين حصيلة الصادر في تنمية الصادرات السودانية.

([1]) رانيا صلاح الدين يوسف، دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2009م.

6- آمال حسن عبدون(2008م)[1]

تناولت الدراسة صادرات الدول التى طبقت نظام تأمين إئتمان الصادرات وتمثلت مشكلة الدراسة فى المخاطر التى يتعرض لها المصدرين نتيجة لعدم وجود نظام يحمى مصالحهم من المخاطر التي تواجه حصيلة صادراتهم.

هدفت الدراسة الى توضيح أثر تأمين إئتمان الصادرات على زيادة حجم الصادرات والترويج لها.

تحقيقاً لهذا الهدف إختبرت الدراسة عدة فرضيات أهمها: أن الظروف الإقتصادية المحيطة بالمصدر تؤثر إيجابياً على حجم الصادرات وله التأثير الإيجابى على ميزان المدفوعات وكذلك تشجيع الجهات الممولة للعمليات التصديرية.

إتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ومنهج دراسة الحالة.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن هنالك زيادة فى صادرات الدول التى طبقت نظام تأمين إئتمان الصادرات وأنه نظام يشجع الجهات الممولة للتصدير، كما خلصت الى أن تطبيق هذا النظام فى السودان لا يمكن من التطبيق ومعرفة أثره على الصادرات السودانية وعلى الرغم من ذلك فإن هناك زيادة فى حجم الصادرات المؤمنه إلا أنها تعتبر ضئيلة مقارنة بالحجم الكلى للصادرات

في ضوء النتائج أوصت الدراسة بتوصيات أهمها: ضرورة توسيع نطاق تطبيق تأمين الصادرات ليشمل كافة المصدرين وجميع العمليات التصديرية التى يقومون بها وتشجيعهم على تحسين القدرة التنافسية للصادرات، كما أوصت برفع كفاءة نظم المعلومات وتبسيط الإجراءات الخاصة بتمويل العمليات التصديرية.

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت تجارب الدول الأخرى فى عمليات تأمين إئتمان الصادرات بينما تركز الدراسة الحالية على تجربة السودان بالتفصيل وتأمين حصيلة الصادر يعالج مشاكل الصادرات السودانية وإقتراح الحلول لها يسهم مساهمة فاعلة فى دفع عجلة الصادر السوداني.

7- مجدى مصطفى الزين مصطفى(2008م)[2]

تناولت هذه الدراسة محددات الفائض التأمينى بالتطبيق على نموذج الإنحدار المتعدد وتمثلت المشكلة في أن الفائض التأمينى يمثل أحد المؤشرات المالية التي يتم من خلالها الحكم على كفاءة الأداء

([1]) امال حسن عبدون، أثر تامين ائتمان الصادرات في زيادة الصادرات، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008م.

([2]) مجدي مصطفي الزين، محددات الفائض التاميني، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2008م.

المالي لشركات التأمين، ويواجه الفائض التأمينى مشكلة تحصيل أقساط التأمين المكتتبة حيث أن معظم الشركات العاملة بالسوق السوداني لا تستطيع تحصيل الأقساط المكتتبة بالكامل.

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية الفائض التأمينى بالنسبة لشركات التأمين السودانية بصفته أحد المؤشرات المالية للحكم على الأداء المالي وأيضاً تحليل الفائض التأمينى من خلال نموذج الإنحدار المتعدد.

تحقيقاً لأهداف الدراسة إختبر الباحث عدة فرضيات أهمها: هنالك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين حجم الفائض التأمينى والإكتتاب المصدرة وهنالك علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين حجم الفائض التأمينى وحجم المصروفات العمومية والإدارية.

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: الفائض التأمينى له علاقة طردية مع حجم الأقساط المحتفظ بها ايضاً له علاقة عكسية مع حجم المصروفات أي كلما قللنا من حجم المصروفات يؤدى ذلك الى زيادة الفائض التأمينى وأن مستوى تحصيل الأقساط المكتتبة ضعيف مما يجعل هنالك مديونيات مما يقلل من حجم الفائض التأمينى.

في ضوء النتائج أوصت الدراسة بتوصيات أهمها: الإهتمام بتدريب الكفاءة الفنية حتى تطلع بدورها بث الوعى التأمينى والتركيز على الجانب الإعلامي والتسويق وتفعيل إدارات الإستثمار بشركات التأمين ترشيد المصروفات وتطبيق قانون الهيئة العامة للرقابة على التأمين بأن لا يزيد الصرف عن 15% من صافى الأقساط.

الفرق بين الدراسة السابقة والحالية تناولت الدراسة السابقة موضوع التأمين من جوانب عديدة ركزت على كيفية بث الوعى التأمينى لدى الأفراد.

أما الدراسة الحالية فقد تميزت على سابقتها بتطرقها الى تأمين حصيلة الصادر بالنسبة للصادرات والمصدرين.

8- سناء إبراهيم محمد عمر (2007م)[1]

تناولت الدراسة دور الصادرات السودانية غير النفطية في التنمية الإقتصادية تمثلت مشكلة الدراسة في إبراز الدور الكبير الذى يلعبه قطاع الصادرات غير النفطية في التنمية الإقتصادية والتعرف على أسباب تراجع الصادرات غير النفطية.

هدفت الدراسة الى التعرف على السياسات التي يتبعها بنك السودان المركزي لتنمية وتمويل الصادرات غير البترولية وتسليط الضوء على المشاكل والصعوبات التي تواجه المصدرين.

لتحقيق هذه الأهداف تم إختبار مجموعة من الفرضيات عن سياسات ترقية الصادرات غير النفطية بإعتبارها ركيزة أساسية لمعالجة مشاكل الصادر وعدم وجود ضمانات كافية لنشاط التصدير وهى إحدى الأسباب المعقدة لعمليات الصادر وكذلك عدم توفير الترويج والدعاية الكافية للصادرات غير النفطية يقف عائق أمام فتح أسواق جديدة في الخارج.

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن المعلومات والبيانات تشكل إحدى الحلقات المفقودة في نشاط الصادر الحالي كما أن التضارب في نشاطات الصادر أدى الى إضطراب واسع على مختلف الأداء الإقتصادى للدولة من حين لأخر ولذلك لم تستطيع الدولة متمثلة بوزارة المالية من إلتزام خطة واضحة لتنمية الصادرات.

في ضوء النتائج أوصت الدراسة بتوصيات أهمها: تطوير نظام التسويق والدخول في أشكال جديدة من تقديم الخدمات والتسهيلات حتى تمكن الشركات والمصدرين من عرض سلعهم بطريقة أفضل وأشمل تساعدهم على الوصول مباشرة الى المستهلك النهائي للسلع ومن تلك الأشكال المزادات العالمية وأسواق السلع.

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت دور الصادرات السودانية غير النفطية في تنمية الإقتصاد القومي بينما ركزت الدراسة الحالية على تأمين حصيلة الصادر الذى يعتبره طفرة تأمينية حديثة قد تساهم في تنمية الإقتصاد القومي والذى بدوره يعتبر مادة جديدة بالدراسة.

([1]) سناء ابراهيم محمد عمر،دور الصادرات النفطية في الاقتصاد القومي، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م

9- مرتضى على موسى(2007م)[1]

تناولت الدراسة التأمين التعاوني وأثره على التنمية الإقتصادية وتمثلت مشكلة الدراسة فيعدم الإدراك والإلمام الكافي من قبل الأفراد والشركات والدولة بمساهمة التأمين التعاوني في تحقيق التنمية الإقتصادية وعدم الإدراك بالفوائد الإقتصادية للتأمين يؤدى الى عدم إستغلال طاقات الشركات العاملة في سوق التأمين.

هدفت الدراسة الى إظهار دور التأمين الإقتصادى والإستثمارى للدولة وللمستثمر ولشركات التأمين نفسها وإبراز دور سوق التأمين وتوضيح إمكانية إستخدام أمواله في دفع عجلة التنمية الإقتصادية.

تحقيقاً لأهداف الدراسة إختبر الباحث عدة فرضيات أهمها: يعمل التأمين التعاوني على محافظة رؤوس الأموال وتنميتها ويساهم قطاع التأمين في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تشجيع القطاع الإستثمارى وإستثمار أموال التأمين.

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة الدور الإقتصادي الذى يلعبه التأمين.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التأمين التعاوني يعمل على حماية الفرد والحفاظ على الإقتصاد القومي وأحد العوامل المساعدة في الإنتاج ويعمل على نمو التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات وتحسين العلاقات الإقتصادية بين الدول، كما أنه عمل على تشجيع الصادرات السودانية والمحافظة على الثروة القومية كما أن الأموال المجمعة يمكن أن تستغل في إنشاء المشاريع الإقتصادية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفر شركات التأمين فرص تخديم القوى العاملة بصورة مباشرة في التوظيف.

في ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بتوصيات أهمها: بأن تدمج الشركات مع بعض حتى تزيد من مراكزها المالية وتقديم برامج توعية تأمينية في أجهزة الإعلام وإدخاله في مناهج التعليم قبل الجامعي لنشر الوعى التأمينى، كما نشير إلى أنه لابد لشركات التأمين من تقديم تغطيات تتناسب مع الأخطار الإقتصادية السائدة في الإقتصاد السوداني حتى تعم الفائدة.

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت التأمين التعاوني وأثره على التنمية الإقتصادية من جانب التأمين التعاوني ككل بينما ركزت الدراسة الحالية على موضوع تأمين حصيلة الصادر حيث لم تتطرق إليه الدراسة السابقة والذى إعتبره إضافة حقيقية وله أثر واضح على التنمية الإقتصادية.

([1]) مرتضي علي موسي،التامين التعاوني وأثره في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م.

10- مجاهد محمد مصطفى (2006م)[1]

تناولت الدراسة تقييم دور البنوك التجارية فى تمويل عمليات الصادر، تمثلت مشكلة الدراسة فى أن عدم تمويل عمليات الصادر بالنسبة المطلوبة يؤثر على حجم ونوعية وجودة السلع المصدرة وكفاءة المصدرين.

هدفت الدراسة الى توفير البيانات والمعلومات عن صيغ التبادل التجارى الدولى ومعرفة جوانب القوة والضعف فى عمليات التصدير وكذلك تطوير قطاع الصادر عن طريق البنوك التجارية وإمكانية إستخدام طرق التمويل فى دعم عمليات الصادر وتوفير الضمانات المطلوبة وتحديد وتحليل المشاكل والمعوقات التى تواجه البنوك فى تمويل الصادر.

تحقيقاً لأهدافها إفترضت الدراسة أن عدم التمويل الجيد يؤثر سلباً على كل من الصادرات الزراعية والصناعية، سياسات بنك السودان المركزى لها أثر سلبى على الصادرات، كما إفترضت الدؤاسة أن إرتفاع أسعار هوامش الأرباح تؤثر على الصادر كما أن المقدرة المالية للبنك تؤثر على تمويل الصادر.

أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضعف كفاءة رأس مال البنوك والذى يحد من قدرتها على الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل الخارجية كذلك ارتفاع تكلفة الانتاج متمثلة في ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج والنقل والترحيل والرسوم ومصاريف التمويل والتي لها علاقة مباشرة علي أحجام المصدرين علي طلب التمويل.

في ضوء النتائج أوصت الدراسة بتوصيات أهمها: ضرورة العمل علي خلق آليات أوسع لتوفير تمويل الصادر عن طريق إنشاء محافظ بين البنوك واستقطاب التمويل من مؤسسات التمويل الداخلية والخارجية وكذلك الإهتمام بضبط الجودة والعمل على وضع نظام متكامل من الرقابة على جودة السلع المصدرة للخارج.

يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على دور المصارف التجارية فى تمويل عمليات الصادر بينما تناولت الدراسة الحالية دور تأمين الصادر أى أن عملية الصادر قبل أن تتم لابد أن تتوفر لدى الشركات المصدرة ما تضمن لها حقوقها فإذا ضمنت الشركات ذلك فإنها تعمل على تشجيع عمليات الصادر مما يلعب دوراً كبيراً فى تنمية الصادر السودانى.

([1]) مجاهد محمد مصطفي ،تقييم دور البنوك التجارية في تمويل قطاع الصار ، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2006م

11- وليد عثمان سعد(2003م)[1]

تناولت الدراسة الصادرات السودانية المشكلات والحلول وتمثلت مشكلة الدراسة فى المشكلات التى تواجه الصادرات السودانية بالرغم من الإمكانيات الهائلة التى يتمتع بها السودان من موارد وموقع جغرافى الإ أن العائد من الصادرات لا يتناسب مع هذه القدرات.

هدفت الدراسة الى دراسة التذبذب فى الصادرات السودانية ومعرفة المشاكل التى تواجه الصادرات وأثرها على الإقتصاد القومى وإيجاد الحلول المناسبة للصادرات السودانية للزيادة من التنمية الإقتصادية.

تحقيقاً لأهداف الدراسة إختبر الباحث عدة فرضيات أهمها: دراسة المشاكل التى تواجه الصادرات السودانية مما أفقد السودان كثير من العملات الصعبة مما أثر على الميزان التجارى الذى بدوره أثر على ميزان المدفوعات مما أدى الى خلل فى الإقتصاد القومى.

إتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن الدولة إستمرت فى تبنى سياسة التجاره الخارجية الداخلية وترك أليات السوق للقيام بوظائفها كاملة مع مراقبة هذه الآليات كما قامت الدولة بإنشاء مجلس أعلى للصادرات يتمثل فى أجهزة الإنتاج والتمويل والإهتمام بالمواصفات والجودة حتى تستطيع سلع الصادر المنافسة إضافة الى تبسيط إجراءات الصادر والعمل على توحيد مقر دائم لكل الجهات التى لها علاقة بسلع الصادر تسهيلاً للمصدرين.

في ضوء النتائج أوصت الدراسة بتوصيات أهمها: على البنك المركزى المرونة فى توفير التمويل المحلى للصادرات وعدم ربط الصادرات بالواردات خاصة السلع الإستراتيجية كالبترول والقمح والأدوية تخفيض هامش المرابحة بالنسبة للصادرات وأيضاً المرونة فى الضمانات وإلغاء شرط الإعتماد المعزز ليكون إعتماد غير قابل للإلغاء وإعطاء أسبقية فى السقوف الإئتمانية للصادر.

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت الدراسة أثر الصادرات السودانية المشاكل والحلول ولم تتطرق الى موضوع تأمين حصيلة الصادر بينما ركزت الدراسة الحالية على موضوع تأمين حصيلة الصادر بإعتباره ركن أساسى لدفع عملية الصادر السودانى.

([1]) وليد عثمان سعد،الصادرات السودانية المشكلات والحلول، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة أ مدرمان الاسلامية 2003م.

12- الشريف النابر حسن (1999)[1]

تناولت الدراسة دور التمويل المصرفي في تجارة الصادر تمثلت مشكلة البحث فى تمويل الصادرات السودانية فى البنوك التجارية إنحصر فى المحاصيل الزراعية وذلك لإمكانية توفير التمويل حسب إمكانيات رؤوس أموال البنوك أدى الى ضعف صادرات الثروة الحيوانية بالرغم من أن السودان من أغنى الدول العربية والأفريقية فى الثروة الحيوانية الا أن المخاطر التى تنجم من تصدير الثروة الحيوانية.

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء للدور الذى تلعبه عمليات التمويل فى تنمية الصادرات السودانية وبالأخص الزراعية.

تحقيقاً لأهداف الدراسة إختبر الباحث عدة فرضيات أهمها: أن ضعف التمويل المصرفى أحد العقبات التى تحول دون تطوير وتنمية الصادرات السودانية. إتبع الباحث المنهج الوصفى التحليلى القائم على أساليب التحليل القياسى لمعرفة دور التمويل المصرفى فى تجارة الصادر.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: نتائج أن التمويل المصرفى يلعب دوراً أساسياً فى زيادة الصادرات السودانية وتشجيع عملية التصدير وتسهيل التمويل للعملاء

في ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بتوصيات أهمها: عدم ربط الصادرات بالواردات خاصة بالنسبة الى السلع الإستراتيجية كالبترول والقمح،كما أوصت بالمرونة فى توفير التمويل المحلى للصادرات وعدم التشدد فى منحه.يلاحظ أن الدراسة تناولت دور التمويل المصرفى فى تجارة الصادر بينما ركزت الدراسة الحالية على تأمين حصيلة الصادر بصفة خاصة.

الفجوة العلمية:-

توصلت الباحثة من خلال الإطلاع علي الدراسات السابقة الي الآتي:-

2- ركزت الدراسات السابقة علي الاقتصاد القومي والناتج القومي الاجمالي كمتغيرات تابع لمتغير مستقل هو ميزان المدفوعات أو الصادرات غير البترولية.

3- فيما يتعلق بالصادرات تناولت التمويل وتطوير وتجارة الصادرات والتنمية الاقتصادية ولم تتناول دور تامين حصيلة الصادر في تنمية الصادرات.

([1]) الشريف النابر حسن، دور التمويل المصرفي في تجارة الصادر، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 1999م.

المبحث الأول

مفاهيم التأمين

تمهيد:- لم يعد التأمين في العصر الحديث يستند الي المضاربة والرهان وإنما أصبح يقوم علي الأسس الفنية الحديثة المستمدة من علم الإحصاء وأصبحت تقوم بعمليات التأمين شركات ضخمة تبرم العديد من عقود التامين مقابل أقساط في تعويض من يلحقه الضرر من المستأمنين وبذلك تعد عملية التامين عملية منظمة تستند علي أسس علمية وفنية منظمة.

في ظل الثورة المعلوماتية والتي جعلت العالم كله بمثابة قرية صغيرة والتطور العلمي في الإنتاج والتسويق فان العالم قد تحول الي سوق للمشتري بعد ان كان سوقاً للبائع لفترة قرون طويلة فلم تعد هنالك دولة تحتكر منتجاً بعينه وأصبح المنتجون يتنافسون فيما بينهم عارضين منتجاتهم بأقل الأسعار الممكنة وبأفضل شروط التسليم الأمر الذي أدي الي أن تصبح وسائل الدفع التي يمنحها المصدر للمستورد هي أحدي الأدوات الأساسية اللازمة لإختراق الأسواق وبدا الإقتصاد والمصالح التجارية تقود سياسات الدول، وأصبحت العلاقات السياسية بين الدول تتأثر بحجم مايقبله سوق دولة مامن منتجات دولة اخري، وتوجه العالم كله الي أعمال آليات السوق ومن ثم تعاظمت أهمية شركات التأمين لضمان الصادرات والذي يعتبر نشاطاً مستجداً بعيداً عن الأنشطة التأمينية.

يتناول الفصل الأول مفاهيم التامين والفصل الثاني: تأمين حصيلة الصادر والفصل الثالث المخاطر التي يغطيها تأمين حصيلة الصادر.

مفهوم التأمين:-

أ- **في اللغة:** تحقيق الأمان وأصل الأمن طمأنينة النفس وهو ضد الخوف تستعمل كلمة الأمن عند الخوف، ومن ذلك قوله تعالي: بسم الله الرحمن الرحيم (ءاَمَنَهُم مِنْ خَوْف)[1] ، وقال تعالي (قالوا ياأبانا مالك لا تأمناعلي يوسف وإنا له لنصحون)[2] أي المكان الذي يحس فيه القلب بالسكون والأمان، وكلمة تأمين هي إشتقاق من الأمن وتطلق حديثاً علي العقود التي تصدرها شركات التأمين كصكوك أو كوثائق تأمين .

[1] سورة قريش الآية 4.

[2] سورة يوسف الآية 11.

الأمن من الأحاديث النبوية:

عن أنس بن مالك أن النبي صلي الله عليه وسلم قال:(إن المؤمن من أمنه الناس علي أموالهم وأنفسهم) رواه ابن ماجه وهو صحيح

(ماآمن من بات شبعاناً وجاره جائع بجنبه وهو يعلم به) رواه الطبراني والبراز

ب- إصطلاحاً: هو عمل يسعي الي توزيع الخطر علي أكبر قدر ممكن من الأفراد مقابل مبلغ بسيط من المال يسمي قسط التأمين يدفعه المؤمن له الي هيئات مختصة (هيئات التأمين) تقوم بدورها بتحمل نتائج الخطر مقابل الأقساط التي تجمعها وذلك بأن تدفع تعويضاً عن الأضرار والخسائر التي تلحق بالمؤمن له يسمي عقد أو بوليصة التأمين[1].

تعريف التأمين :-

التعريف العام للتأمين: هو من وسائل تحويل الخطر وأكثرها إنتشاراً في العالم، وهو وسيلة تهدف الي حماية الأفراد والمنشأت من الخسائر المادية المحتملة الناشئة عن الأخطار المؤمن عليها .

تعريف القانونيين للتأمين:-

عرف قانون المعاملات السودانية لعام 1982م التأمين بأنه عقد يلتزم فيه المؤمن بمقتضاه أن يؤدي الي المؤمن له ، أو الي المستفيد الذي أشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال ، أو إيراد مرتباً أو أي مقابل آخر في حالة وقوع الحادث، أو تحقيق الخطر المبين بالعقد، وذلك نظيراً قسط أو أيه دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.[2]

تعريف الإقتصاديين للتأمين:-

يرتبط التأمين أرتباطاً وثيقاً بالنظرية الإقتصادية إذا يعالج الخسارة الإقتصادية لثروات الأفراد والجماعات والمشروعات كما يعالجها للثروة القومية.

يعتبر التأمين أحد فروع علم الإقتصاد وهو بالتالي يعد أحد فروع العلوم الإجتماعية التي تسعي الي تقديم وتسهيل المزيد من الحلول والمشاكل التي تعترض حياة الأفراد ولما كان علم الإقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في كيفية إشباع الرغبات المتعددة للأفراد من خلال إستخدام الموارد المحددة للمجتمع، هو الذي يحكم علم الإقتصاد ومن هنا نجد أن نشاط التأمين بأعتباره أحد فروع علم الإقتصاد التطبيقي يجب أن يقوم علي مبدأ تعظيم المنفعة للفرد والمجتمع، يهتم

---

[1] زياد رمضان،مبادي التامين دراسة عن واقع التامين، دار الصفا للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 1998م ، ص13.

[2] د. حسين حامد حسن،حكم الشريعة الاسلامية في عقود التامين – جامعة الملك عبد العزيز ،1976، ص 36.

الإقتصاديون دائماً برأس المال والدخل وتأثير الأخطار عليها بالنقص أو الزوال، لعب التأمين دوراً في تسهيل الحياة الإقتصادية الراهنة فنجد أن التأمين خلف كل عملة إئتمانية فعلي مستوى الفرد يوفر التأمين للمدين ضمانات تسهل له عملية الإقتراض من الدائن أو علي مستوى الدولة يساعد التأمين الإقتصاد القومي علي مايحتاجه من قروض من خلال توظيف المبالغ الطائلة لدي شركات التأمين في السندات التي تصدرها الدولة والأشخاص العامة.

أهمية التأمين:

يلعب التأمين دورا كبيرا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لدرجة انه لايمكن تصور أي نشاط دون التأمين الذي يصحب الإنسان في كل نشاط من أنشطة الحياة فالتأمين أصبح كظل الانسان لا يفارقه فالتأمين لايمنع حدوث الاخطار ولكنه يحمي الانسان من الخسائر المادية الناشئة من تحقق هذه الاحداث فالجهود الكبيرة التي تقوم بها هئات التأمين تجعل للتأمين أثر مباشر في التقليل من الأخطار الجسيمة لما يساهم به من اجراءات للمنع والوقاية، فالتأمين يوفر للفرد الأستقرار الاجتماع ويجعله معتمدا علي نفسه في كل اموره.

يعمل التامين علي بث الشعور بالأمن والطمأنينة في نفس المؤمن له لما يوفره من حماية تأمينية ضد الأخطار التي يتعرض لها أفراد المجتمع فالتأمين يعمل علي تحويل ونقل الأخطار من الأشخاص المعرضين لها الي جهات لها القدرة والرغبة في تحملها[1]

- من اهم فوائد التأمين، تعويض الذى تحصل عليه الوحدة المنتجة المعرضة لحادث مفاجئ تستطيع إستبدال ماتلف وذلك مقابل قسط التأمين الذي لايكاد يذكر بجانب قيمة الممتلكات التي تعرضت للتلف.
- رسم السياسات الإنتاجية في جو يسوده الأمان والقدرة والتنبؤ مما يؤدي الى ارتفاع الكفاءة الانتاجية.
- أن التامين يمكن هيئات التإمين من زيادة الاستثمار في المجتمع ورفع مستوى الدخول باستخدام بعض الاحتياطات، فالتأمين بما يحققه من اطمئنان يعتبر من العوامل المؤثرة على استغلال الموارد المالية.

[1] شوكت محمد عليان– التامين في الشريعة والقانون– دار الشوف

- يوفر التأمين ضمانات تسهل له عملية الإقتراض من الدائن أو على مستوى الدولة، يساعد التامين الاقتصاد القومى عل مايحتاجه من خلال توظيف المبالغ الطائلة لدى شركات التأمين في السدات التى تصدرها الدولة.
- يسهم التامين في دعم الميزان التجاري للدول المصدرة لخدمات التامين وتفوق احياناً مساهمة القطاع المصرفي.
- للتأمين المقدرة على تخفيف حالة التضخم التى تصاحب التنمية الاقتصادية نتيجة لزيادة الأموال في ايدي المستهلكين مع نقص السلع لمواجهة هذا الطلب يؤدى الى زيادة الاسعار[1].
- للتامين دوراً اساسياً في اتساع وتطور التجارة الخارجية من خلال التامين البحري وتامين المسئولية اللذان يسهمان في دعم الثقة بين اطراف التبادل التجاري ولاشك ان امر التجارة الدولية لم يكن يتطور بالصورة التى عليها الآن لو لا وجود التأمين الذى يسد ثغرة عدم الاطمئنان وقد تتعرض البضائع والسلع المتبادلة للحوادث والكوارث خلال الفترة ما بين اتمام عملية الشراء ولحظة وصولها المشترى وهى الفترة التى تكون المصارف قد اصدرت خطابات الاعتماد وربما يكون المشتري (المستورد) قد نال تمويلا من هذه المصارف ولم يسدد جزء من قيمة البضائع المستوردة.
- التامين يساهم في دفع عجلة التقدم ويشجع على ابتكار سلعة جديدة مما يزيد الرفاهية الاقتصادية للمجتمع العالمي فلو لا التامين لما أمكن لصاحب اى عمل أن يقدم على انتاج سلعة جديدة خشية المخاطر التي يتعرض لها في انتاج أو تسويق هذه السلع.

[1] أحمد شكري الحكيم، التامين في اقتصاديات الدول النامية، 1970م

المبحث الثاني

تأمين حصيلة الصادر

أولاً: تعريف تأمين حصيلة الصادر:-

يلعب تأمين حصيلة الصادر دوراً هاماً وحيوياً في الاقتصاد وتزداد أهميته في ظل حرية عمل آليات السوق في الحياة الاقتصادية، تعددت التعريفات لتأمين حصيلة الصادرات فقد عرفه البعض هو أداة مالية تعمل على توفير حماية للمصدرين الذين يبيعون بالإئتمان من المخاطر التجارية وغير التجارية لعدم سداد مستوردهم.

هو نشاط تأمينى يوفر لمصدرى السلع والخدمات الوطنية الحماية من مخاطر عدم الوفاء التى قد يتعرضون لها فى الأسواق المحلية أو الخارجية فيهتم بتأمين مستحقات البائع فى مواجهة المشترى، ويضمن للمصدر حصيلته من المستورد بحيث يوفر له تأميناً شاملاً ضد الأخطار ويمكن المصدر من فتح أسواق جديدة للصادرات.

يهتم بتوفير التغطية التأمينية لمستحقات المصدرين فى مواجهة المستوردين بالأسواق الخارجية فى حالة فشلهم فى سداد إلتزاماتهم نتيجة تعرضهم لمخاطر تجارية أو غير تجارية (سياسية). بالإضافة الى تقليل الخسائر الناجمة عن عدم الوفاء بالسداد عبر إستفادة المصدر من المطالبة التى تدفعها الوكالة .كما يمنح تأمين إئتمان الصادرات الثقة للمصدرين لدخول أسواق جديدة وأن يبيعوا بإطمئنان أكثر تحت تسهيلات الإئتمان ومن ثم منافسة الموردين الآخرين.

كما عرفه الأستاذين Pierre Maure Henri Loubege

عقد تلتزم بمقتضاه شركة التأمين مقابل أقساط تأمين، بتعويض المصدر المؤمن (حامل العقد) عن الخسائر الناجمة عن عدم إستخلاص المبالغ المستحقة والمتعلقة بتصدير سلع أو خدمات أوتعويضه عن الخسائر الناتجة عن وقف الصفقة أو إلغائها نهائياً أو إنخفاض مردودية السوق أو فشل عملية تسويق المنتجات فى الأسواق الجديدة والتى تنتج عن وقوع مخاطر تجارية أو إقتصادية أو سياسية أو كوارث طبيعية)[1].

يعتبر تأمين الصادرات نوع خاص من أنواع التأمين فرضته حاجة الدول التى تعتمد على التصدير كمصدر من مصادر الدخل القومى ويختلف هذا النوع من التأمين عن التأمين ضد الأخطار

[1] نزيه محمد المهدي،عقد التامين، دار النهضة العربية – القاهرة– 1974م ، ص32.

العامة فى أنه يغطى واقعة قانونية تتمثل فى عدم وفاء المصدر بحصيلة صادراته مع تنفيذه لإلتزامه تجاه المستورد تنفيذاً كاملاً.

الدائن إذا كان مصرفاً أو تاجراً أو مصدراً له حقوق على المدين لابد من إيفاها حتى يستمر فى نشاطه ويتوسع فيه من هنا تأتى الأهمية من له حقوقه تجاه المدين مقابل قسط التأمين.

ماهي أهداف تأمين حصيلة الصادر[1]:

- حماية المصدرين من مخاطر عدم السداد
- حماية المصدريين من مخاطر عدم توفر السيولة
- حماية المصدريين من مخاطر عدم الدفع السياسية بالتالي حماية الوضع المالي للبلد .
- الحصول علي مايكفي من رأس المال وهو عامل مهم للمصدريين .
- يؤدي الي زيادة أسعار الصادرات (تنافسية الصادرات)
- تيسير تعبئة رأس المال لكل المعاملات التجارية (توفير رأس مال).
- يعمل علي الحفاظ علي الأعمال القائمة.
- يعمل علي فتح خطوط إئتمان وبالتالي زيادة حجم المبيعات .
- الحصول علي مستورديين جدد.
- القضاء علي تقليدية الصادرات والأسواق.
- توسيع دائرة المستورديين في الأسواق التقليدية.
- تقديم شروط دفع منافسة.
- ويستثني من ذلك الرفض أو الإمتناع عن إستلام البضاعة نتيجة لعدم إستيفاء المستورد للإجراءات اللازمة لعملية الإستيراد قبل قيام المصدر بالشحن ومعرفة المصدر بذلك.
- يستثني الرفض الناجم عن تنفيذ لحكم قضائي صادر من محكمة مختصة لصالح المستورد.
- كما يستثني الرفض الذي يتم بموافقة المصدر أو كان مسئولاً عنه مباشرة.
- رفض إستلام شحنات مجهولة النوع .

[1] الطيب بابكر احمد، ورشة عمل عن الية عمل تامين حصيلة الصادرات، الوكاله الوطنية لتامين وتمويل الصادرات، الخرطوم2010م.

- يوفر تأمين الحصيلة الإستشارة المسبقة للمصدر عن المخاطر التي يتم بناءاً عليها وضع الخطط التصديرية.
- يمكن المصارف من تقديم التمويل بعدم الرجوع علي المصدر أو طلب ضمانات.

ثانياً: أنواع تأمين حصيلة الصادر:

تتعدد أنواع أنشطة تأمين حصيلة الصادر ومن أهمها[1]:

تأمين إئتمان الصادرات: هذا النوع يضمن مؤسسات تأمين إئتمان الصادرات قدرة المستورد الأجنبى على الوفاء بإلتزامه تجاه المصدر الوطنى.

تأمين الإئتمان المصرفى: هذا النوع تقوم مؤسسات التأمين بضمان حقوق البنك المقرض فى مواجهة المدين المقترض.

تأمين الإئتمان التجارى والإستهلاكى: هذا النوع يضمن المؤمن حقوق التاجر البائع تجاه مدينيه من التجار أو المشترى النهائى(تأمين الإئتمان الإستهلاكى)

ثالثاً: المبادئ الأساسية لتأمين حصيلة الصادر:

يعمل تأمين حصيلة الصادرات على القدرة التنافسية للصادرات فى الأسواق الخارجية وذلك بتوفير الدعم والسند التأمينى للمصدر فى تلك الأسواق وذلك من خلال التعامل بوسائل دفع أكثر مرونة لتمكين المصدر من تقديم شروط الدفع المنافسة بشروط دفع ميسر للمستوردين الأجانب مثل البيع بشروط إئتمان مشجعة عن طريق الحساب المفتوح والبيع الآجل بدلاً من الإعتمادات المستندية المعززة وتمكين المستوردين من التعامل بوسائل السداد التى تتيح التعامل بآجال أطول وبأسعار منافسة.

يرتكز نظام تأمين حصيلة الصادرات على عدة مبادئ أساسية من أهمها[2]:

إنتقاء المخاطر:

يعنى هذا المبدأ أن تقوم شركة التأمين بدراسة المخاطر وتقييمها ثم قبولها وإستغلال المعلومات المتعلقة بالأوضاع الإقتصادية والسياسية والمالية والإجتماعية للدول والمعلومات لمختلف الشركات،

---

[1] سلسلة اتحاد المصارف العربية، قضايا مصرفية معاصرة، 1997م ، ص161.

[2] محمود الكيلاني،المبادي الاساسية للتامين، الاتحاد الاردني لشركات التامين مع الاتحاد العربي للتامين، كلية الحقوق- جامعة عمان- 2010م ص26.

تساعد هذه العملية فى إنتقاء العملاء وتجدد حجم التغطية لكل منهم على أساس ملاءته المالية وتحقق بذلك الوظيفة الوقائية المرتكزة على إبتداء النصح للمصدر المؤمن وتجنب الخسائر.

الشمولية:

نشأ هذا المبدأ على أثر الخسائر الكبيرة التى تتكبدها شركات تأمين إئتمان الصادرات نتيجة لإعطاء المصدر حرية إختبار العمليات التى يقدمها للتأمين، ومن بعد قامت الشركات بإعتماد المبدأ التعاونى.

فترة الإنتظار:

وهى فترة من الزمن لازمه للتأكد من وقوع الخطر ومحاولة إستخلاص الدين بطرق وديه وقد تلجأ شركات التأمين خلال هذه الفترة إلى القانون للمحافظة على مصالحها وعادة يتم التعويض بعد إنقضاء هذه الفترة.

نسبة التعويض:

تتحمل شركات التأمين نسبة من الخسائر تتراوح بين 80-90% ويتحمل حامل البوليصة النسبة غير المغطاة والتى لايجوز له تأمينها لدى أى طرف آخر لإشراك المصدر فى الخسارة الشئ الذى يجعله حريصاً على المحافظة على حقوقه وإعتماد التأمين على مبدأ تعويض الخسائر وليس تعويض الأرباح.

المبحث الثالث

المخاطر التي يغطيها تأمين حصيلة الصادر

تنقسم المخاطر التى يغطيها لها تأمين حصيلة الصادر من حيث السبب المنشئ لعدم ورود الحصيلة إلى قسمين :-

مخاطر مادية:

هى المخاطر التى تلحق بالبضاعة وتؤثر على سلامة وصولها الميناء الإستلام كجرائم السطو والحريق والتلف وتغطى هذه المخاطر من خلال وثائق تأمين النقل البحرى والبرى[1].

مخاطر عدم الدفع:

تتمثل فى مخاطر ماقبل الشحن ومخاطر مابعد الشحن وتشمل المخاطر التجارية وغير التجارية لكل حالة كما يلى:

مخاطر ماقبل الشحن:

هى المخاطر التى تقع خلال الفترة من سريان الوثيقة وحتى تاريخ شحن البضاعة محل عقد التصدير وتتمثل فى:

المخاطر الأساسية لتأمين حصيلة الصادرات

نشاط تأميني يهتم بضمان مستحقات المصدر في مواجهة المستورد الأجنبي ، تقدم الوكالة خمسة منتجات "وثائق" تأمينية لتغطية كافة أنواع المخاطر التي تواجه الصادرات السودانية وتشمل التغطية المخاطر التجارية "مخاطر المستورد" والمخاطر غير التجارية "مخاطر دولة المستورد ودولة العبور" وتعرف بالمخاطر السياسية.

المخاطر التجارية:

- الإفلاس او الإعسار يقصد به – صدور حكم قضائي (نهائي) بإفلاس المشتري أو إعسار المستورد – إبرام صلح واق من الإفلاس – صدور حكم قضائي او أتخاذ أي إجراء ينطوي بموجبه المدين (المستورد) عن إدارة امواله.

[1] أسامة عبد المنعم بسيوني، الاعتمادات المستندية في الاستيراد والتصدير،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات– القاهرة،2008م، ص33.

- إذا تقرر تصفيته جبراً أو طوعاً لغير أغراض إعادة التنظيم أو الإندماج في شخص معنوي آخر دون أن يؤثر علي حقوق الدائنيين .ويستثني في تغطية الإفلاس نشأة خطر الإفلاس قبل الشحن ما لم تكن البضاعة تم تصنيعها بمواصفات محددة .
- عجز أو رفض المستورد السداد رغم وفاء المصدر لجميع إلتزاماته ويدخل في هذة التغطية توقف المستورد عن الدفع أو عجزة عن ذلك دون صدور حكم بإفلاسة .
- رفض المستورد تسلم البضاعة المشحونة رغم وفاء المصدر بإلتزاماته – يعني هنا الرفض الصريح أو الإمتناع عن تسلم البضاعة ويستثني هنا الرفض الناجم عن التدابير المؤقتة التي تتخذها دولة المشتري للمحافظة علي الصحة العامة أو النظام العام[1].
- ويستثني من ذلك الرفض أو الإمتناع عن إستلام البضاعة نتيجة لعدم إستيفاء المستورد للإجراءات. اللازمة لعملية الإستيراد قبل قيام المصدر بالشحن ومعرفة المصدر بذلك.
- يستثني الرفض الناجم عن تنفيذ لحكم قضائي صادر من محكمة مختصة لصالح المستورد.
- كما يستثني الرفض الذي يتم بموافقة المصدر أو كان مسئولاً عنه مباشرة.
- رفض إستلام شحنات مجهولة النوع.

المخاطر غير التجارية (السياسية):

يقصد بها المخاطر التى يواجهها المصدر والتى لا ترجع الى خطأ المصدر أو المستورد وإنما لأسباب خارجه عن إرادتهما كقوانين وإجراءات السلطة العامة والتى يترتب عليها عدم حصول المصدر على مستحقاته من المستورد مثل:

- المخاطر المتعلقة بالسلطة في قطر المصدر يتعذر تغطيتها بحكم شرط الجنسية .

أما المخاطر في دولة الإستيراد هي :

- إلغاء أو عدم تجديد رخصة الإستيراد أو وقفه .
- الحروب والاضطرابات المدنية التي تعرض أصول المستورد المادية للخطر ولا تشتمل التغطية المخاطر التي تنشاء قبل الشحن .
- التأميم أو المصادره أو أي إجراء تتخذه حكومة المستورد أو دوله العبور يؤدي لحجز البضاعة .

[1] أسامة عبد المنعم مرجع سبق ذكره،ص

- فرض سعر صرف تمييزي أو منع تحويل مستحقات المصدر بالنقد الأجنبي بواسطة السلطات المالية لقطر الإستيراد .
- الإستيلاء علي السلع المشحونة أو حجزها أو مصادرتها أو عدم إدخالها .
- منع المصدر من إستيفاء حقه بناء على قوانين سلطات قطر الإستيراد .
- إمتناع المستورد إذا كان قطاع عام أو جهه حكومية عن الوفاء في الموعد المذكور .
- المخاطر المتعلقة بالسلطة في دولة العبور :
- منع مرور البضاعة إذا ترتب عليه تعزر وصولها للمستورد أو زيادة نفقات الشحن
- الإستيلاء على البضاعة أو حجزها أو مصادرتها .

المخاطر التى يغطيها تأمين حصيلة الصادر:

تعتبر الوثائق وسائل الضمان التى يغطيها تأمين حصيلة الصادر ضد المخاطر قبل الشحن ووسيلة ضمان بعد الشحن للحصيلة لحماية المصدرين قبل الشحن وضمان أساسى لحصيلة الصادرات للمصرف الممول لعملية الصادر بعد الشحن وبالتالى زيادة القدرة التنافسية للسلع والمنتجات السودانية عالمياً ويمكن إيجاز الوثائق فى الأتى[1].

1. **الوثيقة الشاملة لتأمين حصيلة الصادر:**

هى وثيقة صممت لتغطية المخاطر التى تواجه الصادرات السودانية فى المدى القصير (لا تتجاوز 180يوماً) وتغطى هذه الوثيقة جميع المخاطر سواء التجارية أو السياسية من تاريخ شحن البضاعة.

2. **الوثيقة المحددة:**

هى وثيقة تغطى عملية محددة بناء على أمر توريد خاص أو منتجه خصيصاً وبمواصفات محددة لمستورد وتمتد إلى خطر رفض وإمتناع المستورد عن تنفيذ العقد(مخاطر ماقبل الشحن) هذا بالإضافة إلى المخاطر التجارية وغير التجارية[2].

3. **وثيقة تأمين الإعتمادات المستندية :**

وهى وثيقة صممت لحماية المصارف التجارية السودانية من مخاطر عدم الدفع لخطابات الإعتماد الغير قابلة للنقض بواسطة المستورد حيث تقوم الوكالة بتأمين حصيلة الصادرات المنفذة من خلاله لتغطى كل إحتياجات المصدر مع إختلاف نوع الإعتماد.

---

[1] اصدارة دورية متخصصة، تصدر عن قسم العلاقات العامة بالوكالة الوطنية، العدد العاشر، 2012م.

[2] تقريرسنوي،الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادر،2006م

تغطى هذه الوثيقة أى إعتماد مستندى مبلغ أو محال الى المصرف (مقدم الطلب) توافق الوكالة بشرط أن يكون قابل للإلغاء وغير معزز محلياً وأن يكون محله تصدير سلعة سودانية المنشأ وأن يكون قد تم شحنها فعلاً من السودان وتقوم الوكالة بدفع التعويض بنسبة 90% من قيمة الخسارة عند حدوث أحد المخاطر المغطاة ويتم دفع نسبة 10% حسب نسبة الإستيراد.

4. وثيقة الخدمات:

هى وثيقة تغطى مصدر الخدمة (أعمال المقاولات، إستشارات، حقوق الملكية الفكرية، الخ.....) ضد المخاطر التى تتعرض لها مستحقاته طرف المدين (ملتقى الخدمة) وتشمل التغطية التأمينية المخاطر التجارية وغير التجارية التالية:

وثيقة تأمين تمويل المصارف لمستوردي المنتجات السودانية:

تغطي هذه الوثيقة المصارف الوطنية التي تمنح تمويل لمستوردين لشراء سلع أو خدمات سودانية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.

آلية عمل تامين حصيلة الصادرات:

تمحور آلية عمل تأمين حصيلة الصادرات في دعم الموقف التنافسي للمصدر وذلك عبر توفيره للمستورد تسهيلات دفع سهلة ومدروسة المخاطر ومرنة للمستورد مثال(CAD– Open Account– D/A الاجلة و المعززة أو الإعتمادات غير المعززة والآجلة الدفع [1].

تتم الدراسة الإئتمانية للمستورد عبر معلومات إئتمانية يتم الحصول عليها من وكالات إستعلام عالمية معتمدة يوضح فيها الموقف المالي والائتماني للمستورد وكذلك معلومات عن حجم النشاط والقطاع ودور المستورد في القطاع وصولاً الي الحد الإئتماني المناسب له إضافة الي المسار التاريخي للصادرات له وسجله التاريخي في السداد . ويعتبر طلب التأمين الذي يقدمه المصدر من المصادر الأساسية للمعلومات عن المستورد والمصدر والسلعة ووسيلة الدفع المتفق عليها اضافة الي التعاقدات التجارية بين المصدر والمستورد

[1] الطيب بابكر احمد، ورشة عمل عن الية عمل تامين حصيلة الصادرات، الوكاله الوطنية لتامين وتمويل الصادرات، الخرطوم،2010م.

أما المصارف فيتم تحديد الجدارة الإئتمانية عبر دراسة الموقف المالي للمصرف مصدر الاعتماد أو معزز الكمبيالة عبر الإستعانة بتقارير من مؤسسات متخصصة في المصارف.

وبناء علي دراسة تقارير المعلومات وتحليلها يتم قبول التأمين ، إضافة الي المخاطر السياسية للدولة يتم تحديد درجة المخاطر السياسية بناء علي التصنيف الائتماني للبلد إضافه الي متابعة مجريات الأحداث في البلد يومياً لتصنيف المخاطر السياسية والاقتصادية للبلد والتي يتم تحديثها كل فترة أو متي مادعت الحاجة لها حسب مجريات الوضع السياسي للبلدان.

تحديد اشتراك التامين :-

يتم تحديد إشتراك التأمين بناء علي دراسة التقارير التي توفرت عن المستورد ومدي قبولها من ناحية إئتمانية، ويتم تحديد نسبة الإشتراك بناء علي تصنيف دولة المستورد – ووسيلة الدفع المستندي وفترة الائتمان مبلغ الشحنة ويكون دائماً نسبة في الألف من الشحنة المنفذة .

التعويض :-

يلتزم المصدر ووفقاً لشروط وثيقة التأمين بإخطار الوكالة باي واقعة أو إجراء يشكل خطراً من المخاطر التي يغطيها التأمين وذلك خلال ثلاث يوم من تاريخ إتخاذ الإجراء وإلا سقط حقه في التعويض .

مدد إستحقاق التعويض:

يستحق التعويض عن المخاطر التي يغطيها التأمين في وثيقة التأمين الشامل حسب الآتي :

1/ شهر من تاريخ قيد دين المصدر بقائمة تحقيق الديون في حالة إفلاس المشتري ، أو ستة أشهر من تاريخ إستحقاق الدين ، أي التاريخين أسبق. [1]

2/ ستة أشهر من تاريخ إستحقاق الدين في حالة عدم وفاء المشتري به من تاريخ رفضه تسلم البضاعه ،أو شهريين من تاريخ إعادة بيعها أي التاريخيين أسبق.

3/ أربعة أشهر من تاريخ إستحقاق الدين أو طلب تحويله أي التاريخيين جاء لاحقاً في حالة رفض التحويل أو الإمتناع عن إجرائه أو فرض سعر صرف تميزي أو التحويل بعملة أخري غير عملة الوفاء.

4/ أربعه أشهر من تاريخ إستحقاق الدين إذا كان عدم الوفاء نتيجه أحد المخاطر غير التجارية .

---

[1] محمد عيسى موسى، ورشة عمل حول تأمين حصيلة الصادرات – المركز الدولي للتدريب وبناء القدرات، تقدمها الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات 2012م.

شروط إستحقاق التعويض:

يشترط لإستحقاق الاتي :

1/ أن تكون الخسارة المطلوب التعويض عنها قد ترتبت مباشرة عن خطر من المخاطر المغطاه في العقد

1/ ان يكون المصدر قد دفع إشتراك التأمين عن الشحنة المطلوب التعويض عنها .

3/ ان يتعلق الخطر بشحنة أو شحنات مشمولة بالعقد وأن يكون المصدر قد أخطر عن وقوع الخطر وفوضها في المطالبة بحقوقه وإنقضت المدة المحددة للتعويض.

4/ أن يكون دين المصدر ثابتاً بسند مكتوب يعطيه الحق في المطالبة بسدادة .

5/ أن لايكون المصدر أو من يحل محله أو يؤدي عملاً [1] لحسابه قد أخل بأى إلتزام من الإلتزامات التي يفرضها علية عقد التأمين.

6/أن يثبت المصدر في حالة وجود كفاله لديه من قبل المشتري انه قد يلزم من إجراءه للمحافظه علي هذه الكفالة نافذة وملزمة للكفيل.

7/ أن يثبت المصدر عند الإقتضاء إن قام هو أو من يحل محله أومن يؤدي عملاً لحسابه بتنفيذ التزاماته التي يفرضها عليه عقد التصدير علي انه إذا كانت هنالك منازعه مع المشتري حول أحقية المصدر في دينه أو في مقدار هذا الدين فإنه يشترط لإستحقاق التعويض صدور حكم نهائي لصالح المصدر قابل للتنفيذ في دولة المشتري.

8/ أن يثبت إيداع المبالغ المستحقه للمصدر برسم التحويل للخارج إيداعاً غير قابل للإلغاء مع تخصصه لهذا الغرض وإستيفاء جميع الإجراءات المقررة للتحويل إذا تعلق الأمر بخطر عدم التحويل.

9/ أن يثبت المصدر أن البضاعه لازالت في حيازته القانونية والفعليه إذا تعلق الأمر بمخاطر رفض أو عدم تسلم مستندات البضاعة أو رفض دخولها.

حساب الخساره :

تحسب الخسارة التي يتم التعويض عنها علي أساس القيمة الإجمالية للبضاعة التي تحقق بشأنها الخطر والتي لم تسدد مضافاً إليها ومخصوماً منها المبالغ التالية[2] .

2حربي محمد عريقات،التامين وادارة الخطر – دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010م ، ص83.

[2]حربي محمد عريقات مرجع سبق ذكره ص 19

- مايضاف: نفقات شحن البضاعة التي لم يتسلمها المشتري الي المكان الذي توافق عليه الوكالة (المؤمن) تمهيداً لبيعها.
- المصاريف القضائية التي تحملها المصدر لتنفيذ حقوقه قبل المشتري – أو التنفيذ علي الضمانات أو أي ضمانات أخري – يستثني مصاريف فض النزاع المشتري حول أحقيه المصدر في دينه كله أو بعضه.
- ما يخصم: المبالغ التي كان يحق للمشتري إقتطاعها كدفع مقدم أو نتيجه مقاصة.
- المصروفات والعمولات التي لم يتحملها المصدر بسبب تحقق الخطر.
- ما أسترده المصدر نتيجة إعادة بيع البضاعة أو التنفيذ علي ما لديه من ضمانات شخصية أو عينية أو أي تعويضات يحصل عليها من جهة أخري أو أي مبالغ للمشتري تحت يد المصدر صالحة للتنفيذ.
- إذا تعلق الخطر بشحنه أو أكثر بعضها مشمول بالتغطيه التأمينية وبعضها الآخر غير مشمول بالتغطية التامينية فإن الخسارة تحسب علي أساس مبدأ النسبية.
- علي أنه إذا كانت قيمة البضاعة محددة بموجب حكم قضائي نهائي ونافذ في دولة المشتري – صدر في نزاع بين الطرفيين بمناسبة عقد التصدير وإعتمد في حساب الخسارة بما تضمنه عقد التصدير بما تضمنه الحكم مع تحديد ذلك.
- يشترط في حالة عدم تسلم البضاعة قبل المشتري نتيجة وقوع أي من المخاطر تبقي البضاعة في حيازة المصدر ما لم تطلب الوكالة (المؤمن) تسليمها لها ولا يتم إعادة بيعها إلا بموافقة الوكالة وإلا سقط حق المصدر في التعويض.

الحد الأقصي للتعويض:

يكون الحد الأقصي للتعويض 90 % من الخسارة بالنسبة لكل مطالبة بإستثناء الخسارة الناتجة عن إعادة بيع البضاعة في حالة رفض أو عدم تسلم المشتري لها نتيجة خطر تجاري يكون الحد الأقصي للتعويض بالنسبة لكل مطالبة 50% من قيمه الخسارة .على المصدر أن يأخذ علي عاتقه باقي الخسارة ولا ينقلها أو يؤمن عليها لدى الغير .لا يترتب علي دفع التعويض الى المصدر أعفاءه من أي إلتزام يرتب عليه العقد.

وقف التأمين أو تعديله أو إلغاءه:

للمؤمن (الوكالة) الحق في أي وقت وقف التأمين مؤقتاً أو أن تخفض قيمته أو تعدل شروطه أو إلغاءه بالنسبة الي دول أو مشتريين بعينهم وينفذ الإجراء إعتباراً من تاريخ إخطار المصدر به أو أي تاريخ لاحق

تحدده الوكالة أو المؤمن ولا يسري علي الشحنات التي تم تنفيذها.

المبحث الأول: تنمية الصادرات:

تمهيد: تشكل الصادرات مورداً هاماً من موارد إستجلاب النقد الأجنبي اللازم لتوفير وسائل الإنتاج وتوفير السلع الإستهلاكية الضرورية، يتناول الفصل الثاني تنمية الصادرات المبحث الأول تنمية الصادرات والمبحث الثاني المخاطر والمشاكل التي تواجه التصدير والمصدرين والمبحث الثالث الأهمية والمزايا الإقتصادية لتامين حصيلة الصادر

مفهوم تنمية الصادرات:

تعرف تنمية الصادرات علي أنها: (تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي الي زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية[1].

فيما يحدد كروجر(Krouger) مفهومها في: (هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون إقتصار سلعة واحدة).

كما أن الحكومة تتدخل من خلال إجراءات تنمية الصادرات بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية أو تقديم أشكال أخري من التسهيلات لمنتجي السلع المتخصصة للتصدير.ويُمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبياً، مما يؤهلها الى المنافسة بهذه الأسواق فهذه الإجراءات تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي في منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج.

ويشترط لنجاح هذه الإجراءات تحفيز التوسع في الإستثمار الإنتاجي بغرض الصادر، خاصة بإعفاء السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج سلع الصادر من الرسوم الجمركية والضرائب المختلفة المباشرة وغير المباشرة وتأمين عمليات الصادر والمصدرين.

وقد يسهم تنويع الصادرات نسبة كبيرة في إرتفاع وزيادة عروض الصادرات لان الطلب الخارجي سيكون متميزاً نسبياً بمرونة في الاسعار ومرونة داخلية، وهو مايكسب إقتصاد الدولة نوعاً من الثبات في مواجهة تذبذب الأسعار العالمية والتقلبات في الاسواق الدولية. ومن الأسباب التي

[1] عبد الرازق محمود حامد محمود، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، القاهرة، مكتبة الحرية،2006م ،ص3-34.

ساعدت هذه الدول على الوصول الى مستويات التنمية المتسارعة، نجد أن القاسم المشترك بين هذه الدول هو إتجاهها نحو الصادرات، وكان للإستقرار السياسي الذي عرفته تلك الدول أكبر اثر في هذا النمو المتسارع وكذلك البحث العلمي.

تعتبر تنمية الصادرات عنصراً مهماً من العناصر المساعدة علي تحقيق النمو الإقتصادي، حيث غالباً ما تشكل المكون الأساسي في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامجها من كافة المستويات بل يقع عاتقها ايضاً موازنة الميزان التجاري.

ولما كانت برامج تنمية الصادرات لا تعني فقط بالترويج للصادرات بل أصبحت تشمل الإنتاج من أجل التصدير ثم التسويق وأخيراً الترويج، كان لابد للدولة وهي تضع نصب عينيها تنمية الصادرات أن تضع الإنتاج من أجل التصدير كهدف أساسي تسعي لتحقيقه، ثم توفير الخدمات المساعدة لإتمام عمليات التسويق وفتح أسواق جديدة والترويج لها، ولذلك تصبح عملية تنمية الصادرات عملية متكاملة تبدأ بوضع هدف التصدير ثم تخطيط الإنتاج من أجل التصدير، ثم إيجاد الخدمات المساعدة وبذلك من مرحلة تصدير الفائض من الإنتاج المحلي الي الإنتاج من أجل التصدير.

أولاً: عناصر تنمية الصادرات:

للقيام بعملية تنمية الصادرات غير البترولية يتطلب ذلك وضع إستراتيجية علي أعلي مستوي للوصول الي أهداف معينة للنمو بالصادرات علي مدي فترة زمنية محددة ولهذه الإستراتيجية أربعة عناصر مهمة وهي[1]:-

وضع الأهداف:-

ان أهداف إستراتيجية تنمية الصادرات يجب أن توضع بصورة كمية ويجب أن تكون هذه الأهداف معقولة وتتلاءم مع توقعات المستقبل، فالوظيفة الأساسية للأهداف هي تحديد ما يمكن أن يدفع الموارد، الإلتزام بتحقيق تنمية الصادرات علي كل المستوي القومي ومستوي المنشأة. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن أهداف إستراتيجية تنمية الصادرات لابد أن تكون معقولة ويمكن تحقيقها، إذ أن الأهداف المبالغ فيها لا يمكن أن تخدم معدلات الأداء والتي يمكن أن ينشأ بسببها شعور بالإحباط، ووضع الأهداف القومية للتصدير يمكن تحقيقها فقط من خلال الجهود المكثفة من جانب جميع

[1] عبد العظيم عبد الرحمن البشير،الصادرات السودانية المعوقات واستراتيجية تنميتها- معهد التخطيط القومي – مصر، 2006م ،ص73.

الأجهزة الحكومية التي تلعب دوراً هاماً في إستراتيجية تنمية الصادرات القومية. وقد يتطلب الأمر تكوين لجنة عليا لتنمية الصادرات للوصل لدرجة كبيرة من التعاون بين جميع الأجهزة المعنية بأمر الصادرات من خلال تقرير السياسات والبرامج الداعمة للصادرات.

1- تعبئة الموارد:-

أن سياسات تنمية الصادرات تغلق الفجوة بين الأهداف والأداء أو التحقيق الفعلي عن طريق التوجيه الضروري للخطة وتعبئة الموارد لتحقيق المارد، والخطوة الأولي هي حصر وتقييم الموارد التي تمنع تحقيق الأهداف لصادرات معينة عند مستوي المنشأة ، اذ قد يتضح ان هنالك نوع من أنواع القصور يحتاج الي معالجة، الخطوة الثانية هي البحث عما يمكن الدولة ان تقوم به لإزالة المعوقات أو القصور أو تقليلها.

2- برامج تنمية الصادرات:-

تحول برامج تنمية الصادرات إستراتيجية التصدير القومية الي مجموعات من الأنشطة اللازمة لتحقيقها في إطار الخطوط الإرشادية التي تصنعها سياسات تنمية الصادرات وقرر كيفية تأدية كل نشاط، ومن سيؤديه وعلاقته الوظيفية والزمنية بأنواع نشاطات تنمية الصادرات الأخرى[1].

1- الرقابة:-

تعتبر الرقابة وظيفة أساسية لإستراتيجية تنمية الصادرات وهي تعتبر من النظام الذي يكشف ويحدد أوجه الخلاف بين النتائج الدقيقة للأهداف في الخطة ونتائجها الفعلية المحققة (هذه الإختلافات قد تكون إيجابية أو سلبية) وهذه الاختلافات قد تنشأ بسبب الإدارة السيئة أو قصور الموارد، أو قد تنشأ عن التغيرات الخارجية والتي تشمل الطلب في السوق أو المنافسة.

ونظام الرقابة يبدا بتدقيق المعلومات من المنتجين ومنظماتهم الي أجهزة الحكومة التي تخدمهم مباشرة ومن هذه الأجهزة تتدفق معلومات الرقابة الي المستويات الحكومية الأعلى والمسئولة عن وضع أهداف وسياسات التصدير والعاملون عند المستويات الأعلى يجب أن يحددوا الأسباب التي تحدث الفجوة في الأداء وأن يقرروا ما إذا كان من الواجب إتخاذ إجراءات لعلاجها أم لا.

[1] عبد العظيم عبد الرحمن البشير، مرجع سبق ذكره- ص74

ثانياً: الإستراتيجية القومية لتنمية الصادرات[1]:

يجب أن يتلاءم تخطيط التنمية القومية مع التصدير إذا أريد لإنطلاق التصدير القومي النجاح، خصوصاً علي المدي الطويل والدول المتقدمة باستطاعتها التركيز في تنمية نشاطات التصدير علي جانب التسويق أو الطلب، أما الدول النامية فيجب أن تفعل أكثر كثيراً من ذلك، إذا يجب أن توجه وتشجع تنمية القدرة علي الإنتاج للتصدير بذلك تصبح تنمية الصادرات علي المدي الطويل عاملاً رئيسياً من عوامل التنمية الإقتصادية وتخطيط التنمية.

ويجب أن تتوافق الأهداف والأولويات والموارد في خطة التنمية القومية علي الأقل مع أهداف وخطط تنمية الصادرات، ومن الواضح أن أهداف التصدير القومية والسياسات تتقرر في إطار الضوابط التي تضعها الحكومة في التخطيط القومي للتنمية

ولوضع إستراتيجية قومية لتنمية الصادرات لابد من الآتي:-

أ) تحديد الأولويات السلعية والجغرافية:

إعادة النظر في وضع السلع التقليدية ووضع برنامج زمني لتدعيم حصتها في الصادرات أو تخفيضها علي ضوء أنماط الإستهلاك والأسعار ومدي تأثيرها علي الواردات

- وضع خطة للصادرات غير التقليدية علي أساس دراسة لإمكانيات الإنتاج المحلي والفرص التسويقية الخارجية.
- ضرورة إعداد بحوث تسويقية لوضع أولويات جغرافية الصادرات.

ب) الربط الإنتاجي:-

أن الإنتقال من مرحلة تصدير الفائض الي الإنتاج من أجل التصدير يستلزم توفير الإستثمارات اللازمة لعملية الإنتاج وتوفير إحتياجات الإنتاج اللازمة لضمان الالتزامات بالمواصفات والمقاييس العالمية، وقد يتطلب الأمر تعديل أنماط الإنتاج ليطابق الأذواق والمتطلبات الخارجية.

ت) الربط الإستيرادي[2]:-

إذا كان الهدف من تنمية الصادرات هو معالجة العجز في ميزان المدفوعات فان الوجه الأخر لذلك هو تخفيض الواردات أو علي الأقل العمل علي عدم إرتفاعها، ويمكن الوصول الي ذلك عن طريق تشجيع الإنتاج ليحل الإنتاج محل الواردات علي أن لا يؤثر ذلك علي كفاءة الإنتاج من أجل

---

[1] ندوة تنمية الصادرات المصرية، مركز تنمية الصادرات 168

[2] د. محمد عبد العزيز، ماهية التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر ، 2003م ،ص20.

التصدير في السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية وكذلك ضمان تيسير إستيراد مستلزمات الإنتاج التصديري بما فيها مواد التعبئة والتغليف.

ج) نظام المعلومات والبيانات:-

إن نجاح التخطيط بصفة دائمة يستلزم توفير البيانات والإحصاءات بالنسبة لتنمية الصادرات، فإن عملية توفير البيانات والمعلومات والإحصاءات سواء في مرحلة التخطيط أو مرحلة تنمية البرامج وتنمية الصادرات ذات أهمية قصوي.

د) التدريب:-

أن نجاح أي خطة إستراتيجية يستلزم توفير الكوادر سواء لإعداد الخطة أو إعداد الدراسات اللازمة لها أو ممارسة العمليات التنفيذية ومن هذا المنطلق فان يلزم:-

- إعداد البرامج التدريبية المناسبة.
- الإستفادة القصوى من المؤسسات التعليمية والجامعات.
- الإستفادة من المعونات الخارجية.

ذ) الإلتزام في مرحلة التنفيذ:-

إن وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات قد يكون من الأهمية بمكان إلا أن الأهم من ذلك الإلتزام بتحقيق الأهداف التصديرية والبرامج التنفيذية ولن يتأتى ذلك إلا أن تكون الإستراتيجية ناتجة عن مشاركة وإتفاق جميع الجهات ذات العلاقة بالشأن التصديري.

ثالثاً: أساليب وأنشطة تنمية الصادرات[1]:

بعد تحديد الإستراتيجية العامة للتصدير وبناء عناصر تنمية الصادرات هنالك أساليب وأنشطة يمكن أن تساعد علي تنمية الصادرات وتمثل في الآتي:

1-تنظيم الإنتاج:-

نجحت كثير من الدول في زيادة صادراتها بتنظيم الإنتاج في جميع القطاعات المختلفة فمثلاً القطاع الزراعي لابد من تخصيص مساحات مستقلة للتصدير وإنشاء مجمعات زراعية صناعية في هذه المساحات علي أن يخصص جزء من إنتاجها للتصدير المنظم الذي يناسب زمنياً مع

[1] فؤاد مصطفي محمود- موسوعة التصدير في تنمية وتسويق الصادرات- شركة مطابع لوتس- 2004م -ص93.

إحتياجات الأسواق العالمية أما بالنسبة للإنتاج الصناعي فلابد من تخصيص خطوط إنتاجية لأغراض الصادر داخل الشركات والمؤسسات الصناعية بحيث تتمكن من تنفيذ خطة التصدير بهذه الوحدات ودون إنقاص للإنتاج المخصص للسوق المحلي وتشجيع الشركات الوطنية علي الإستفادة من جميع الإمتيازات التي من شأنها الإسهام في تنمية الصادرات.

1-المعارض والأسواق الدولية:-

تعتبر المعارض والأسواق التجارية الدولية واجهة عرض لمنتجات الدول إذ أنها إحدى الوسائل المتعددة لتنمية صادرات الدول الي أسواق الدول الأخرى، وتوجد أنواع كثيرة من الأسواق التجارية، ومع ذلك فأن لها جميعاً هدف واحد هو تنمية وتوسيع التجارة الموجودة بين الدول، وتوجد العديد من أنواع المعارض، ومع ذلك فإن غالبيها يمكن أن تدرج تحت الأنواع التالية:

أ- الأسواق والمعارض العامة

ب- المعارض المتخصصة

ج- المعارض الفردية.

2- البعثات التجارية :-

ويتم ذلك عبر الآتي:

أ) تنظيم بعثات مشتركة من ممثلي القطاع العام والخاص لإكتشاف وتوضيح فرص التصدير في دول العالم الخارجي.

ب) دعوة المسئولين عن الإستيراد والشركات المستوردة بالدول المختلفة لزيارة السودان والإطلاع علي مختلف الأنشطة في كافة مجالات التصدير و لقاءات بينهم المصدرين.

3- البحوث:-

أ) بحوث التسويق بما فيها تحليل إتجاهات السوق مع تحديد وتعريف الفرص المتاحة في تلك الأسواق ودراسة كيفية إقتحام تلك الأسواق.

ب) إجراء بحوث للتعريف علي إمكانيات التصدير ومشاكل التي تعرضها وإقتراح حلول لها.

4- التمثيل التجاري في الخارج:-

أ) إكتشاف الفرص المتاحة في السوق

ب) المساعدة في التخطيط والترتيب لحالات المبيعات

ت) المساعدة في تسوية المنازعات التجارية

ث) توفير خدمات في الموقع في كثير من المجالات الأخرى

5- الحوافز المالية:-

وذلك بتقديم إعفاءات ضريبية وحوافز مادية أخرى للمصدرين مثل تحديد سعر صرف تشجيعي خاص بالصادر.

آليات تنمية الصادرات علي المستوي القومي[1]:-

1-تشجيع الصادرات او الإحلال للواردات:

يتم ذلك عن طريق المصادر التمويلية لأجل تحقيق هذه الأهداف والعمل علي تطوير كل من القطاع العام وقطاع الأعمال، حيث أن سياسة تنمية الصادرات هي أفضل وسيلة للنمو الإقتصادي .

أما سياسة إحلال الواردات وعلي الرغم من فوائدها المتمثلة في تشغيل العمالة، تنشيط القطاع الصناعي وتوفير العملة الصعبة إلا أنه يؤخذ عليها أنها عادة ما تصاحبها إجراءات حماية جمركية عالية، وهذه تؤدي الي خفض الدرجة التنافسية في السوق المحلي مما لا يتوفر معه الحافز لتحسين الإنتاج وبالتالي يختلف مستوي الإنتاج عن المستوي العالمي.

2-تنظيم قطاع التجارة الخارجية :-

لابد من تخطيط قطاع التجارة الخارجية علي أن يشمل هذا التخطيط كل من الأجهزة الحكومية المسؤولة عن تنمية الصادرات والتجارة بوجه عام كذلك يجب أن يشمل كل من القطاع الإنتاجي وقطاع العمال بصفة عامة بجانب القطاع الحكومي بحيث لا تصدر منتجات لم تنتج أًصلا من أجل التصدير.

3- تأسيس برنامج لتأمين الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة:-

مثل مخاطر إفلاس المشتري أو المخاطر السياسية مثل الحروب في الدولة التي يتم التصدير إليها، والذي يسمح للمصدرين بزيادة صادراته من خلال تقليل المخاطر الدولية التي تواجههم في الأسواق الخارجية، وبالتالي القدرة علي دخول أسواق جديدة بثقة أكبر، وقد قامت حكومة السودان بإنشاء الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

[1] مرجع سابق عبد العظيم عبد الرحمن البشير-ص81

المبحث الثاني

المخاطر والمشاكل التي تواجه الصادرات والمصدرين

تتباين المشاكل والمعوقات[1] التي تحول دون تطور قطاع الصادرات السودانية، فمنها ما يتصل بالقطاع المصرفي ومنها ما هو مرتبط بالمصدرين ومنها ما يقع ضمن عوامل أخرى خارجية وفيما يلى إستعراض هذه المشاكل:

أولاً: مشاكل مرتبطة بالقطاع المصرفي:

في بعض الأحيان تقيد بقيود وإجراءات تحول ومن سير عمليات تمويل الصادر بالدرجة المطلوبة والتي يرى المصدر أنها مسئولية القطاع المصرفي وتتمثل في الآتي:

1- إعتماد المصارف التجارية الى حد كبير على شبكة مراسلين تقليدين ، بحيث أن هذه الشبكات أصبحت لا تلبى إحتياجات تمويل التجارة الدولية، على الرغم من إنضمام المصارف لشبكة سويفت العالمية.

2- أحد أهم المشاكل التي تواجه المصدرين تتمثل في حجم التمويل المصرفي المطلوب للصادر والذى يتجاوز الموارد المتاحة للمصارف التجارية بدرجة كبيرة.

3- عدم وجود مرونة كافية في سياسات الصادر، فيما يتعلق بطريقة الدفع والتمويل كما أن بعض الإستثناءات التي تحدث في مجال الصادر بدوافع قومية تضر بالمنافسين مما يؤثر على قدراتهم والوفاء بالإلتزامات.

4- تغيرات سعر الصرف ما بين تصدير السلعة وإستلام الحصيلة قد يكون له آثار سلبية على الأطراف المتعاملة.

5- إنخفاض حجم التمويل المصرفي الموجه للقطاع الزراعي بعد إنتهاج الدولة لسياسات التحرير وإلغاء السقوف التي كانت محددة للقطاع الزراعي بواسطة البنك المركزي[2] تدريجياً إعتباراً من العام.

---

[1] عصام الليثي واخرون، دراسة التمويل المصرفي لقطاع الصادر، اتحاد المصارف السوداني، 2002م ، ص14.

[2] صابر محمد حسن- تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية (ادارة مصحف افريقيا،الاصدارة رقم3) ،2004م ، ص52

6- يواجه قطاع الصادر مشكلة التمويل حيث هنالك ضعف في تمويل الصادر، لحدوث عملية تنمية الصادرات لابد لنا قبل ذلك من حصر الصادر ومعرفة نقاط القوة والضعف في هيكل الصادرات فلذلك لابد من وجود ضوابط وسياسات تضبط عمليات التمويل المصرفي وأن أهم دور لسياسات بنك السودان في دعم التنمية هو دعم الإستقرار الإقتصادي بإحتواء معدلات التضخم ومساندة سعر الصرف ولا يمكن أن تكون تنمية في إقتصاد يسوده الإستقرار سواء كان ذلك في المستوي العام للأسعار أو في سعر صرف العملة الوطنية.

2/ مشاكل مرتبطة بالمصدرين:-

1- عدم إلتزام المصدرين بالسياسات والموجهات الصادرة من البنك المركزي ووزارة الخارجية مما يؤدى الى بطء في إجراءات منح التمويل المصرفي للصادر.

2- وجود مخالفات في تنفيذ الإعتمادات المستندية لبعض عمليات الصادر مما يؤدى الى رفض المستورد في بعض الأحيان للسلعة المصدرة له وبالتالي يفقد البنك والعميل جزءاً من عائد التصدير على أقل تقدير.

3- تأخر إستلام حصيلة السلع المصدرة عن التاريخ المحدد يؤدى الى قيام البنك بحجز الحصيلة من العميل في حالة إضافتها لحسابه خارج السودان.

4- صعوبة التعامل بصيغة المشاركة على الرغم من أنها تعتبر من الصيغ الأساسية في التمويل المصرفي الإسلامي وذلك لفقد البنوك التجارية المصداقية للمتعاملين بها.

5- غياب المؤسسية والتنظيم في قطاع الصادر مما يترتب عليه في بعض الأحيان خلق نوع من الفوضى في قطاع الصادر مما يؤثر سلباً على أداء هذا القطاع وقدرات علمية وترويجية مقتدرة وأساليب أخاذة في التعبئة فسوف تتجاوز أي إجراءات وقائية وتغرق الأسواق بسلع أرخص من المنتجة محلياً.

6- يواجه قطاع الصادر بضعف نوعية المصدرين من حيث الكفاءة المعلوماتية والمالية والادارية بالإضافة الي التنافس غير الرشيد بين المصدرين وعدم وجود متخصصين في التصدير علي مستوي عالمي.

7- أحياناً المضاربة بين المصدرين السودانيين في الأسواق الخارجية تضر بأسعار الصادر وبالتالي بمصالح أولئك المصدرين.

مشاكل ومعوقات أخرى: وتكون هذه المشاكل في الغالب بسبب طبيعة منتجات الصادر السوداني والتي تعتبر عرضه للتقلبات في الأسواق العالمية وذلك للإعتبارات الأتية:

1- التأثير السلبى على المنتجات من العرض بسبب الظروف المناخية والطبيعية والتي تكون في بعض الأحيان غير مواتية فيتدنى الإنتاج وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات لأن الصادرات غير النفطية علي تركيبة 70% من المواد الأولية التي تتعرض لتقلبات في الإنتاج والتسويق مع عدم الإهتمام بالتصنيع والإعتماد علي دول معينة في تسويق صادراته مما يقلل من ربحية هذه الصادرات.

2- التأثير السلبى على المنتجات من ناحية الطلب عليها والأسعار العالمية التي تميل في كثير من الأحيان الى الإنخفاض.

3- تواجه العديد من منتجات الصادر السوداني منافسة حادة بسبب منتجات مماثلة تنتجها دول أخرى بتكلفة أقل من تكاليف إنتاجها في السودان وذلك لوجود منتجات صناعية بديلة ونتيجة لإعتبارات سياسية تأثرت الصادرات السودانية سلباً بسبب إجراءات المقاطعة والحظر الإقتصادي الذى كان مفروض على السودان خلال فترة التسعينات.

4- منتجات الصادر السودانية والتي تعتبر سلع أولية مما يجعلها عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية.

مشاكل تتعلق بظروف العولمة:-

إن أكبر تحدى يواجه الصادرات السودانية يتمثل في النسب المتدنية للإنتاجية والإرتفاع المضطرد في تكاليف الإنتاج إذا التحدي الأول هو كيفية الإحتفاظ بالأسواق التقليدية للصادرات السودانية الأمر يتطلب كفاءة تنافسية عالية مع الإهتمام بالمواصفات القياسية للصادرات والجودة الشاملة في ظل الوضع الراهن.

1- سياسات الصادر تفتقر للدراسات العميقة والواسعة للسلع السودانية وإتجاهات نموها وتطويرها كما تفتقد لحظة طويلة المدى للإنتاج والتسويق مما يجعل السلع المنتجة للصادر بعيد عن سياسات الصادر خاصة وأن صادرات السودان وتقلبات الإنتاج وهذا يؤدى في حصيلته الى التأثير على عائدات السودان من العملات الحرة.

2- عدم مواكبة مشاريع البنى التحتية لقطاع الصادر مع متطلبات المرحلة القادمة لتحرير التجارة كما أن نسبة الضرائب والرسوم المفروضة على الإنتاج بالإضافة لتكاليف الإنتاج النقل

3- والتخزين والترحيل والعمالة الموسمية والتي تمثل جزءاً من تكاليف التصدير يقلل من الربح ويضعف من التنافسية في الأسواق العالمية[1].

4- عدم وضوح الرؤية أمام المصدر السوداني لعدم توفر الدراسات والبحوث التي تحدد إحتياجات الأسواق العالمية وإتجاهات الأسعار وغيرها من المعلومات التي يمكن المصدر من التنبؤ بمستقبل صادراته.

5- من أكبر الأخطار المحتملة على الصادرات السودانية بل على الإنتاج سيكون من ظاهرة الإغراق فإتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية تقضى بفتح الحدود .

أما المنتجات وإزالة كافة الحواجز الجمركية والكمية وغيرها وبما أن السلع المستوردة من الدول الخارجية ستكون مدفوعة بإنتاج ضخم وإنتاجية عالية.

[1] اسماعيل خليفة سليمان ، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

المبحث الثالث

الأهمية والمزايا الإقتصادية لتأمين حصيلة الصادر

تشكل الصادرات البوابة التي تطل بها الدول على الإقتصاد العالمى وتتداخل مع منتجات وسلع وخدمات تنتجها وتقدمها شعوب ودول أخرى مما يخلق منافسة حادة فى كسب الأسواق وزيادة القدرة التنافسية وتلعب الدول عادة عبر العديد من الآليات دوراً كبيراً ومهماً فى تقوية ذراع الصادرات وتطوير آلياته[1].

تشكل الصادرات المصدر الرئيسي لعائدات كثير من البلاد من النقد الأجنبى ويساهم عائدها فى سداد إلتزامات الدولة من القروض الخارجية فى تمويل مدخلات الإنتاج المستوردة كالسلع الرأسمالية والوسيطة ، كما تساعد فى دعم الميزان التجارى وتحسين ميزان المدفوعات والمساهمة فى تمويل الموازنة العامة للدولة ، كذلك تساعد زيادة حجم الصادرات إذا صاحبتها أسعار تنافسية فى تحفيز المنتجين لمضاعفة إنتاجهم وزيادة إستثمارتهم مما يخلق فرص عمل للمواطنين وتخفيض معدلات الفقر والبطالة.

لذلك تعتبر الصادرات وتنميتها من أهم القضايا الرئيسية التى توليها الدول إهتمامها لانها أحد أهم موارد الإقتصاد ولها دور واضح فى زيادة الدخل القومى ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

من ناحية أخرى أصبحت أوجه المنافسة بين المستوردين فى مختلف أنحاء العالم جودة السلعة وسعر بيع السلعة والمستورد يتجه للتعامل مع المصدر الذى يوفر له أطول أجل فى الدفع ويقبل فى نفس الوقت التعامل معه بأقل وسائل الدفع تكلفة من خلال نظم التحصيلات المستندية بعيداً عن الضمانات البنكية.

تواجه المصدرين عدد من المخاطر منها ما يتعلق مباشرة بالمشترى الأجنبى ومنها ما يتعلق بالأوضاع السائدة فى البلد المستورد ومن شأن هذه المخاطر أن تسبب خسائر مالية للمصدر ومن أجل حماية المصدرين من مثل هذه المخاطر فقد تم تأسيس شركات ومؤسسات أوكلت إليها عملية تأمين الصادرات والتى تمكن المصدرين من تغطية صفقاتهم تجاه الطرف الآخر المستورد وبالتالى مجابهة مخاطر التصدير وتغطية جزء كبير من المخاطر المحتملة.

---

[1] سلوي عثمان عبد المنعم،مزايا ومنافع تامين حصائل الصادرات ، العدد العاشر 2012م.

المزايا التى يوفرها تأمين حصيلة الصادرات:

1- يعمل تأمين حصيلة الصادرات على زيادة القدرة التنافسية للصادرات فى الأسواق الخارجية وذلك بتوفير [1] الدعم والسند التأمينى للمصدر فى تلك الأسواق وذلك من خلال التعامل بوسائل دفع أكثر مرونة لتمكين المصدر من تقديم شروط دفع منافسة بشروط دفع ميسرة للمستوردين الأجانب مثل البيع بشروط إئتمان مشجعة عن طريق الحساب المفتوح والبيع الآجل بدلاً من الإعتمادات المستندية المعززة وتمكين المستوردين من التعامل بوسائل السداد التى تتيح التعامل بآجال سداد أطول وبأسعار منافسة[2].

2- يعتبر تأمين حصيلة الصادرات ذى أثر تمويلى وذلك بتوفير الضمانات للموارد التمويلية المحشودة للصادرات (المحافظ التمويلية) عبر ما يوفره من ضمانات للتمويل وتعتبر محفظة الهدى خير مثال حيث تم إنشاء المحفظة بمبادرة من الوكالة وبمساهمة من بنك السودان المركزى وعدد من المصارف السودانية وتم إختيار بنك الثروة الحيوانية رائداً للمحفظة وتم إعتماد وثيقة التأمين الصادرة من الوكالة كضمان وحيد للتمويل عبر المحفظة.

3- تدنى تكلفة الحصول على وثيقة التأمين مقارنة بعمولات تعزيز طلبات الإعتمادات المستندية مما ينعكس إيجاباً على تكلفة العملية التصديرية.

4- يعتمد تأمين حصيلة الصادرات على تفتيت المخاطر وذلك بإسناد جزء من المخاطر المغطاه (تجارية وغير تجارية) إلى معيدى التأمين داخلياً وخارجياً.

5- تعتبر المعلومات الإئتمانية عن المستوردين والبنوك فاتحة الإعتمادات والمعلومات عن الأقطار المستوردة جزء أصيل من تأمين حصيلة الصادرات يمكن المصدر من إتخاذ قرار التصدير وتمكن الوكالة من إتخاذ قرار توفير التغطية التأمينية وبالتالى تنفيذ العملية التصديرية .

6- يتيح تأمين حصيلة الصادرات للمصدرين فرصة الولوج إلى أسواق جديدة ومستوردين جدد بدلاً عن الإرتباط بشبكة تقليدية من الأسواق والمستوردين.

[1] منشور بنك السودان المركزي رقم(2010/1)

7- تمكن وثائق التأمين الصادرة بواسطة تأمين حصيلة الصادرات المصدرين من تحويل حقوقهم فى التعويض (حوالة الحق) للمصارف التجارية مانحة التمويل كما أن لتنازل المصدر عن حوالة الحق فى قبض التعويض للوكالة فى حالة تحقق أحد المخاطر المغطاه يوفر للمصدر الجهد والمال.

8- عند إصدار وثيقة ضمان الصادرات دراسة المركز المالى والإئتمانى للمستورد المراد التصدير إليه بهدف التأكد من جدارته الإئتمانية وعن توفر القناعة الكافية بقدرة المستورد على الوفاء بإلتزاماته تجاه المصدر فيتم ضمان المستورد فى مواجهة المصدر مقابل أقساط تأمين متواضعة ولا يشكل عبئاً مالياً على العملية التصديرية كما وأن هذا الضمان يوفر على المستورد مصاريف الإعتماد المستندى وبالتالى فإن التكلفة الإستيرادية تنخفض مما يشجع المستورد الخارجى على التعامل مع المصدر والمنتجات الوطنية أسوة بما يجده فى التعاملات مع المصدرين فى البلاد الأخرى.

9- تقديم خدمات التأمين على حصائل الصادرات يتطلب إجراء دراسات وتوفر بيانات ومعلومات متكاملة عن المستوردين فى الخارج للسلع.

المبحث الأول

نبذة عن الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات

تمهيد: قد تبنت وزارة المالية الإتحادية برعاية وتنسيق مع بنك السودان الإهتمام بإنشاء الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات بقانون خاص في أغسطس 2005م للنهوض بالصادرات السودانية من حيث زيادة حجمها وتعظيم العائد وزيادة قدرتها التنافسية وتوسيع دائرة المستوردين في الأسواق الخارجية التقليدية وفتح أسواق جديدة والقيام بأنشطة الترويج لمختلف السلع – مع إستبعاد المواد البترولية والذهب الخام بإعتبارها من السلع الناضبة ولما ذكر سابقاً من أهمية الصادرات بالنسبة للدول ولما تساهم به في تحسين ميزان المدفوعات كان هدف الوكالة تمكين المصدرين من تنفيذ عمليات الصادر بأي من وسائل الدفع المقبولة والمناسبة للمستوردين وذلك من خلال ضمان سداد حصيلة صادراتهم المشمولة بالتغطية التأمينية من قبل الوكالة في حالة تعرض المستورد الي مخاطر تجارية أوسياسية تمنعه من الوفاء بما استحق عليه المصدر، يتناول الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة لتامين وتمويل الصادرات وإجراءات الحصول علي تغطية تأمينية لحصيلة الصادرات ونتائج أعمال الوكالة.

المقدمة:

تأسست الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات بقانون خاص في أغسطس 2005م كشخصية إعتبارية بغرض تشجيع وتنمية الصادرات السودانية (باستثناء البترول والذهب الخام) عن طريق تأمين وإعادة تأمين حصيلة الصادرات وتقديم التمويل لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات بالإضافة الي القيام بالأنشطة الترويجية والدراسات التسويقية لمنتجات وخدمات الصادر بالأسواق الخارجية

الرؤية:

الريادة في مجال تامين وإعادة تامين حصيلة الصادرات السودانية بالحد من المخاطر التجارية والقطرية وتقديم التمويل والقيام بالترويج لدعم القدرة التنافسية لكافة الصادرات السودانية(عدا البترول والذهب الخام) وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الرسالة:

تنمية وتشجيع الصادرات السودانية والمساهمة في دعم قطاع الصادر.

أهداف الوكالة:

1- تأمين وإعادة تامين حصيلة الصادرات السودانية.

2- تقديم التمويل قصير ومتوسط الآجل وتقديم الضمانات التي تعزز من القدرة التنافسية وتزيد حجم وحصيلة الصادرات.

3- الترويج لإستقطاب التمويل المحلي والأجنبي والقروض الميسرة لتوسعة وزيادة الطاقات الإنتاجية لسلع ومنتجات الصادر.

4- الترويج لفرص الإستثمار في قطاع الصادرات السودانية.

5- القيام بالبحوث والدراسات التسويقية لمنتجات الصادر.

6- تزويد جهات الإختصاص بالدولة والمصدرين بمؤشرات الطلب العالمي والأسعار لمنتجات الصادر.

7- تقديم المعلومات عن سوق الصادرات السودانية لجهات الإختصاص بالبلاد.

خدمات تغطية التامين:

تقدم الوكالة تغطية التأمين للمصدرين من خلال خمسة عقود الهدف منها تمكين صاحب السلعة أو الخدمة ومن يتعاقد معه تحديد إلتزاماتهما ونيل حقوقها وهي الوسيلة التي تقدم بها مؤسسات التأمين خدماتها، ونسبة للتنوع في السلع والخدمات والتنوع في المستوردين ومخاطرهم وتباين الأخطار سياسياً تتعدد صيغ العقود لتستوعب الحاجة التأمينية للمصدر حسب المخاطر المتوقعة، ذلك أن تصدير أي منفعة لقطر ما يمكن أن تنتج عقداً جيداً للتأمين ليغطي مخاطر التصدير طالما توفرت عناصر التعاقد وهي[1]:

1. وجود منفعة.
2. وجود صاحب المنفعة.
3. توفر جهة مستوردة.
4. رغبة الدائنين والمدين للتعاقد.

[1] الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات- مذكرة تعريفية بعنوان من اجل توطين صناعة تامين حصيلة الصادرات

الخدمات التي تقدمها الوكالة:

أولاً: خدمات تأمين حصيلة الصادرات:

تقدم الوكالة خمس منتجات"وثائق" تأمينية لتغطية كافة أنواع المخاطر التي تواجه الصادرات السودانية وتشمل:

1. الوثيقة الشاملة لتأمين حصيلة الصادرات.
2. وثيقة العملية المحددة.
3. وثيقة الإعتمادات المستندية.
4. وثيقة تأمين تمويل المصارف لمستوردي منتجات سودانية.
5. وثيقة تأمين الخدمات.

خطوات الحصول علي وثيقة تأمين الوكالة:

تعبئة طلب التأمين الذي يحتوي على معلومات عامة من مقدم الطلب مثل إسمه وعنوانه ونبذة مختصرة عن نشاطه التجاري والأقطار التي صدر إليها وتجربة تحصيل الائتمان والتوقعات المستقبلية لعمله التجاري[1].

تقوم الوكالة بدراسة الطلب وعند إستيفائه لمعايير الأهلية بالنسبة للمصدر وسلامة الموقف المالي للمستورد تصدر الموافقة بتوفير التغطية التأمينية وعليه تقوم الوكالة بتقديم عرض يتضمن أقساط التأمين وحدود التغطية للأقطار المغطاة وأي متطلبات أخري وفترات الإئتمان المقبولة ولمقدم الطلب الحق في مناقشة العرض مع الوكالة قبل قبوله، تأكيد الموافقة بالرد علي عرض الوكالة كتابةً وبدفع الرسوم المقررة للوثيقة وعندها تقوم الوكالة بإصدار الوثيقة.

كيفية التعويض:

تقوم الوكالة بدفع نسبة 90% من مبلغ الخسارة أو المبلغ المؤمن عليه أيهما أقل عند وقوع أحد المخاطر المغطاة.

[1] اصدارة دورية متخصصة تصدر عن قسم العلاقات العامة بالوكالة الوطنية، العدد العاشر ،2012

ثانياً: خدمات التمويل والإستثمار: تقوم الوكالة بالآتي:

1. تقديم التمويل القصير والمتوسط الآجل بعرض تصدير السلع أو الخدمات أو حقوق الملكية قبل وبعد الشحن.
2. تقديم التمويل القصير أو المتوسط الآجل الي المنشآت والمشروعات القائمة التي تنتج سلعاً مؤهلة بغرض التصدير، وذلك بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية.
3. تمويل عمليات الواردات المتعلقة أساساً بالسلع الرأسمالية أو مستلزمات الإنتاج من أجل تصدير سلع مؤهلة وذلك لزيادة طاقتها الإنتاجية.
4. وتتبع الوكالة في عملياتها عند تقديم التمويل الأساليب التجارية المتبعة والمتعارف عليها حيث تلتزم في كافة معاملاتها بأحكام الشريعة الاسلامية والضوابط الصادرة من البنك المركزي بأسس منح التمويل[1].

ثالثاً: خدمات الترويج: يهدف الترويج لتحقيق الآتي:

- تعريف قطاع المصدرين والقطاعات الإقتصادية ذات الصلة بكافة الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الوكالة من خلال الوسائل والوسائط الإعلانية والإعلامية.
- تهيئة بيئة العمل للمصدرين والعمل علي إزالة كل المعوقات بالتنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة.
- الإرتقاء بالوكالة لتظل ناجحة ومنافسة محلياً واقليمياً وعالمياً.
- بحث وإيجاد الفرص الإستثمارية المحلية والخارجية في قطاع الصادر.
- تقديم خدمات معلومات متكاملة عن الأسواق الخارجية وحجم وإتجاهات الطلب العالمي والأسواق العالمية بغرض مساعدة المصدرين على فتح أسواق جديدة.
- الترويج للصادرات السودانية عبر كل الوسائل المتاحة.
- إستقطاب التمويل الأجنبي والمحلي والقروض الميسرة والمنح لدعم الصادرات.
- الترويج لمشاريع إستثمار تخدم قطاع الصادر بغرض إستقطاب التمويل اللازم لها.

مزايا الخدمات التي تقدمها الوكالة:

1. دعم الموقف التنافسي للصادرات بالأسواق الخارجية.
2. تقديم شروط دفع متعددة وميسرة للمستوردين.

[1] تقرير سنوي الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادر 2008م

3. تحويل المخاطر للوكالة عبر وثيقة تأمين حصيلة الصادرات.
4. المساهمة مع المصارف في تقديم الموارد التمويلية لقطاع الصادر.
5. تيسير الحصول على التمويل المصرفي للمصدرين خاصةً بعد تفعيل منشور بنك السودان المركزي رقم(2010/1) القاضي بقبول وثائق تأمين الوكالة كضمان من الدرجة الأولى للحصول علي التمويل المصرفي بغرض الصادر.
6. تنمية الأعمال وزيادة تنويع حجم الصادرات.

المبحث الثاني

إجراءات الحصول علي تغطية تأمينية لحصيلة الصادرات

الإستفسارات وطلبات التأمين:

تتلقي الوكالة الإستفسارات بإحدي الوسائل التالية:

أ. اللقاء المباشر: وتتم الإجابة علي الإستفسارات خلال اللقاء.

ب. الإتصال التيلفوني: ويتم توضيح المطلوب خلال الإتصال.

ت. بالبريد الإلكتروني أو الفاكس: ويتم الرد علي الإستفسار كتابة.

طلب التأمين:

هو مرحلة متقدمة من الإستفسار تعكس رغبة وجدية المصدر في الحصول على وثيقة التامين ويتم ذلك عن طريق ملء الطلب المعد لهذا الغرض وترفق معه المستندات المطلوبة في الطلب إذا كانت متوفرة عند تقديمه أو يتعهد المصدر بتقديمها الي الوكالة بمجرد توفرها ومن الضروري إستيفاء جميع هذه المستندات قبل قبول تامين أي شحنة أو أن يتم إخطار المصدر أن التغطية التأمينية مرتبطة بتكملة هذه المستندات.

يعرض الإستفسار أو طلب التأمين علي مدير الإدارة الذي يحيله الموظف المسئول، يحيل الموظف المسئول الإستعلام أو الطلب الي ضابط الإكتتاب المكلف ليتولي تسجيله في السجل الخاص بذلك والذي يشمل البيانات الاتية (إسم مقدم الطلب، نوع الصادرات، القيمة بالعملة الأجنبية ، إسم المستورد، بلد المستورد، تاريخ تقديم الطلب).

الرد علي طلب التامين:

خلال 24 ساعة من إستلام الإستفسار أو طلب التأمين يقوم الموظف المسئول بإعداد الرد المناسب الي طالب التامين وذلك في إطار السياسة المقررة للتغطية ويكون الرد عادة بأحد الصور التالية[1]:

1. الرد بضرورة إكمال البيانات الناقصة في طلب التأمين استمارة (1).
2. الإعتذار لعدم صلاحية العملية للتأمين (لمخالفتها أحد الشروط الأساسية مثل عدم وجود أو تجديد سجل المصدرين والمستوردين ، حظر المصدر، حظر دولة المستورد) استمارة (2).

[1]تقرير سنوي، الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادر،2006م.

3. الإعتذار لعدم توفر السقف القطري مع تسجيل العملية للإحتفاظ بأولوية في التغطية في حالة موافقة شروط التأمين الأخرى استمارة (3).
4. الرد (غالباً في حالة الأخطار التجارية) بقرار الوكالة بعد دراسة وضع المستورد وتحليل جدارته الإئتمانية مع طلب سداد رسوم التسجيل ورسوم إستعلام المستوردين خلال فترة زمنية محددة.
5. الرد بموافقة الوكالة النهائية على تقديم التغطية التأمينية (غالباً في حالة الأخطار غير التجارية) وبعد موافقة لجنة العمليات ومن ثم إخطار طالب التأمين بشروط التغطية وتكلفتها مع إستيفاء أي بيانات أو مستندات ناقصة ملحق (3).
6. يعرض الرد على مدير الإدارة للمراجعة والتوقيع.
7. في حالة إكتمال بيانات الطلب يقوم الموظف بعمل مذكرة للعمليات المطلوب تأمينها وفقاً للنموذج المعمول به (استمارة رقم 9) للعرض على مدير الإدارة ثم العرض على لجنة العمليات ويعرض رد اللجنة على طلب التأمين على مدير الإدارة لدراسته تمهيداً لتوقيعه وإرساله الي طالب التأمين.

جمع المعلومات:

1. **إستيفاء المعلومات عن المستوردين:**

في حالة كون المستورد قطاع خاص وبدون إعتماد مستندي يستوفي الموظف المسئول بيانات عن الملاءة المالية والسمعة التجارية للمستورد من شركات المعلومات وفي بعض الحالات يبذل جهد الحصول على بيانات إضافية من مصادر أخرى (البنوك التجارية، والوكلاء، والمكاتب التجارية ، غرف التجارة) مع أهمية تحليل الأوضاع المالية للمستورد من واقع حسابات الختامية المدققة والمنشورة.

2 . عند إستلام أي معلومات عن المستوردين يقوم الموظف المسؤل بدراستها وتحليلها ثم تحفظ الإستمارات في الملف الخاص بالعملية .

2. يقوم الموظف المسئول بتسوية حسابات شركات المعلومات والجهات الأخرى علي فترات شهرية عند إستلام الفواتير وبعد مراجعتها وذلك بموجب مذكرة داخلية مرفق بها الفوتير وترسل الي الحسابات بعد إعتمادها من مدير الإدارة إستمارة رقم 22 .

4. الإستفسار عن المصدر يقوم الموظف المسئول عن الإكتتاب بالتحري عن المصدر من حيث علاقتة بالوكالة ، سمعتة التجارية ، حرفيتة في مجال التصدير.

الخطر القطري:

1. يطلب الموظف المسئول عن العملية من المسئول عن تقييم المخاطر تقريراً قطرياً لقطر الإستيراد.
2. يطلب الموظف المسئول عن الإكتتاب لعملية التصدير من قسم الترويج تقريراً عن موقف السلعة المراد تصديرها في سوق الإستيراد[1].
3. يعد الموظف المسئول عن الإكتتاب في العملية تقرير المعلومات متكامل يشمل المستورد، المصدر، السلعة المصدرة والأحوال العامة في القطر (استمارة رقم 1 و2 و3)

إشتراكات التامين:

يقترح الموظف المسئول علي مدير الإدارة إشتراكات التأمين حسب جدول الإشتراكات المعد لذلك والذي يتم تعديله من وقت لآخر بناءً علي توصيات إدارة العمليات وموافقة لجنة العمليات (الجدول غير قابل للنشر أو الإعلان عنه بالتفصيل).

يجهز الموظف المسئول مسودة عرض التغطية التأمينية للعملية (شروط التغطية) ويعتمدها من مدير الإدارة.

إبرام العقود:

بعد إستلام موافقة العميل علي شروط التغطية يعد الموظف المسئول عقد التأمين المناسب من نسختين أصليتين ويرفعه الي مدير الإدارة للإعتماد والذي يرفعه موشراً عليه الي المدير العام للتوقيع.

يقوم الموظف المسئول بإعداد العقد في صيغته النهائية ويرفعه لمدير الإدارة للتأشير عليه بالموافقة. تتم بعد ذلك إستدعاء المصدر باسرع وسيلة اتصال لمقر الوكالة للإطلاع والتوقيع عن العقد وبعدها يتم رفعه للمدير العام للتوقيع.

[1] محمد عيسى موسى، ورشة عمل حول تأمين حصيلة الصادرات - المركز الدولي للتدريب وبناء القدرات،تقدمها الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات2012م.

متابعة تنفيذ العقود:

يتابع الموظف المسئول تحت إشراف مدير الإدارة إجراءات تنفيذ عقد التأمين ويشمل ذلك:

1. إستلام إقرارات الشحن الشهرية للعقود الشاملة (ملحق رقم4) أو إخطارات الشحن الفردية للعقود المحددة.
2. إعداد الإستمارة الخاصة بحساب إشتراكات التأمين المستحقة عن الشحنات التي تمت (إستمارة رقم 14) وموافاة الحسابات بنسخة منها لمتابعة سداد الاشتراك وإخطار الحسابات بأي إشعارات بالتحويل أو السداد.
3. إعداد إستمارة البيانات الخاصة عن تنفيذ شحنة وإدخالها في الحاسوب وحفظ الأصل بملف العملية وكذلك حالة سداد قيمة شحنات سابقة.
4. إخطار العميل بإشتراكات التأمين المستحقة عن الشحنة والمطلوب سدادها وبموافقة الوكالة علي تأمين هذه الشحنة في إطار عقد التأمين الموقع مع العميل (استمارة رقم 16).
5. تسجيل الشحنة في بطاقة متابعة التنفيذ الخاصة بالعقد (إستمارة رقم 17).
6. متابعة حوالة حق المصدر في التعويض الي البنك الممول (استمارة رقم 12).
7. إخطار العميل قبل شهر من إنتهاء العقد الشامل وحثه على التجديد.

إخطارات نشأة الخطر:

1. يقوم مدير الإدارة بتحويل الإخطار بنشأة الخطر الي رئيس قسم التعويض والإسترداد.
2. يتولي الموظف المسئول دراسة الإخطار وإبداء الرأي في أستحقاق المصدر عن عدمه للتعويض ويعرض رأيه علي مدير الادارة.
3. يجهز الموظف رسالة للمصدر لإخطاره إستحقاق التعويض من عدمه ويعرضها على مدير الإدارة الذي يجب عليه عرضها على لجنة العمليات.
4. عند إستلام إخطار بنشأة خطر يقوم الموظف المسئول بإتخاذ الإجراءات التالية تحت إشراف مدير الإدارة:

أ. إعداد رسالة للمصدر بإيقاف الشحنات التي لم يتم تنفيذها الي نفس المستورد وذلك في حالة الأخطار التجارية وغير التجارية (استمارة رقم 19) ويوقعها مدير الإدارة.

ب. إخطار أي مصدر آخر لديه عقد تأمين حصيلة صادرات يغطي نفس المستورد بإيقاف الشحنات التي لم يتم تنفيذها الي ذلك المستورد ويوقع الإخطار من مدير الإدارة.

ت. تسجيل بيانات نشأة الخطر في سجل خاص يوضح: إسم المصدر وإسم المستورد– القطر– نوع الخطر– المبلغ– تاريخ الإستحقاق– تاريخ السداد فيما بعد (ملحق رقم 5).

ث. إخطار الطرف المؤمن له خلال يومين على الأكثر بإستلام الإخطار بنشأة الخطر وأننا بصدد دراسة الإخطار وإتخاذ ما يلزم وفقاً لشروط ونصوص على التأمين.

ج. إبلاغ وحدة إعادة التأمين بكافة التفاصيل.

السجلات والجداول التي تحتفظ بها إدارة تأمين حصيلة الصادرات:

1. سجل الإستفسارات وطلبات التأمين قيد البحث.
2. سجل طلب معلومات عن المستوردين.
3. سجل المستوردين والشحنات التي نشأ فيها الخطر.
4. كشف عقود التأمين المبرمة خلال العام.
5. كشف عقود التأمين المبرمة منذ بداية النشاط وحتي سنة جارية.

إشتراطات إضافية أو خاصة:

ثمة جملة من الإشتراطات الإضافية أو الخاصة التي تصدر في شكل تعميمات داخلية تحت عنوان "سلسلة سياسات وإجراءات التامين"، ويجب الرجوع الي تلك السلسة من أجل مراعاة ما جاء فيها من تعليمات.

المبحث الثالث

نتائج أعمال الوكالة

جدول رقم(1) قائمة المركز المالي خلال الفترة 2006م – 2008م بملايين الجنيهات

البيان السنة	2006	2007	2008
النقد وما في حكمه	5,656,790	1,253,591	5,177,881
إستثمارات قصيرة الآجل	16,711,190	41,129,127	37.503,271
صافي الموجوات الثابتة	502,770	441,071	410,739
إجمالي الموجودات	**22,870,750**	**42,823,789**	**43,091,891**
ذمم دائنة	402,490	310,337	42,346
المخصصات	78,490	91,876	111,032
إجمالي المطلوبات	**480,980**	**402,213**	**153,378**
رأس المال	22,750,000	42,750,000	43,050,000
الأرباح	1,076,930	2,365,237	4,046,589
قرض لصندوق المؤمن لهم	974,730	2,149,371	3,644,874
إجمالي صندوق حملة الاسهم	**24,801,660**	**47,264,608**	**50,741,463**
خسائر متراكمة	974,730	2,149,371	3,644,874
قرض صندوق حملة الأسهم	974,730	2,149,371	3,644,874
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**22,870,750**	**42,823,789**	**43,091,891**
تفاصيل رأس المال	–	–	–
دخل الاستثمار	2,088,520	2,503,354	3,252,542
مصاريف الترويج	35,130	48,838	78,590
مصروفات ادارية وعمومية	976,460	1,66,207	1,492,599
صافي الربح أو الخسارة	**3,100,110**	**3,618,399**	**4,397,339**

الميزانية العمومية كما فى2006/12/31م:

سجل إجمالى الميزانية العمومية زيادة قدرها 90,4 مليون دينار سودانى بنسبة(4%).حيث بلغت (2,33) مليار دينار سودانى نهاية عام 2006م مقارنة بمبلغ (2,24) مليار دينار سودانى بنهاية عام2005م.وتعزي الزيادة الي ممارسة الوكالة لانشطتها الرئيسة في مجال خدمات التأمين والتمويل حسب التفاصيل.

حجم العمليات المؤمنة:

بلغ إجمالي الايرادات الناتجة عن عمليات التامين نهاية العام حوالي 12,287,342,68 دينار سوداني.

الميزانية العمومية كما في2007/12/31م:

سجل إجمالي الميزانية العمومية زيادة قدرها 20 مليون جنيه سوداني بنسبة(86.%) حيث بلغت 43,3 مليون جنيه سوداني بنهاية عام 2007م مقارنة بمبلغ 23,3 مليون جنيه سوداني بنهاية عام2006م

وتعزي الزيادة الي مساهمات جديدة دفعت خلال العام وكذلك تفعيل الوكالة لانشطتها الرئيسة في مجال خدمات التامين والتمويل حسب التفاصيل الواردة في القوائم المالية لنتائج اعمال الوكالة للعام 2007م

تأمين إئتمان الصادرات:

اصدرت الوكالة عددا من الوثائق كانت عبارة عن النشاط التاميني خلال عام 2007م بلغ صافي الايرادات الناتجة عن عمليات التامين نهاية العام حوالي51 الف جنيه سوداني مقارنة بمبلغ 49 الف جنيه سوداني أي بنسبة زيادة قدرها (4%).

الميزانية العمومية كما فى2008/12/31م:

سجل إجمالى الميزانية العمومية زيادة قدرها واحد مليون جنيه سودانى بنسبة2%.حيث بلغت (44) مليون جنيه سودانى نهاية عام 2008م مقابل (43) مليون جنيه سودانى بنهاية عام2007م.

تأمين إئتمان الصادرات:

بلغت السقوفات الائتمانية (التعرضات) المصدقة نهاية العام 76,5 ملايين جنيه سوداني مقابل 73,2 ملايين جنيه سوداني بنهاية عام 2007م وتشكل تلك السقوفات ما نسبته (5%) من اجمالي الصادرات غير البترولية بنهاية عام 2008م.

قائمة المركز المالي خلال الفترة 2009م – 2012م بملايين الجنيهات

البيان السنة	2009	2010	2011	2012
النقد وما في حكمه	849,508	1,309,546	1,530,605	9,927,496
إستثمارات قصيرة الاجل	37,105,145	37,838,497	39,873,020	47,400,266
صافي الموجوات الثابتة	3,305,145	3,391,258	3,563,032	3,493,171
إجمالي الموجودات	**41،259،798**	**44،539،301**	**44،966،657**	**60،820،933**
ذمم دائنة	38,427	86,189	149,608	420,935
المخصصات	63,128	159,717	798,216	278,053
إجمالي المطلوبات	**101,555**	**245,906**	**947,824**	**698،988**
رأس المال	43,050,000	43,050,000	43,050,000	55,294,880
الأرباح	5,865,933	8,009,719	12,004,601	17,384,691
قرض لصندوق المؤمن لهم	5,330,963	7,207,945	8,999,059	10,933,811
إجمالي صندوق حملة الاسهم	**54،256،896**	**58،267،664**	**63،053،660**	**83،513،482**
خسائر متراكمة	5,330,963	7,207,945	8,999,059	10,933,811
قرض صندوق حملة الأسهم	5,330,963	7,207,945	8,999,059	10,933,811
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**41،259،798**	**44،539،301**	**44،966،657**	**60،820،933**
تفاصيل رأس المال	–	–	–	–
دخل الإستثمار	3,572,314	4,139,549	5,849,828	7,355,214
مصاريف الترويج	30,755	37,421	14,946	25,108
مصروفات إدارية وعمومية	1,722,215	1,863,398	1,891,682	1,917,755
صافي الربح أو الخساره	**5,325,284**	**6,040,368**	**7,756,456**	**9,298,077**

<u>الميزانية العمومية كما في2009/12/31م:</u>

سجل إجمالي الميزانية العمومية زيادة قدرها ستون ألف جنيه سوداني بنسبة .) 14% (حيث بلغ 44.08 مليون جنيه سوداني بنهاية عام 2009 م مقابل 44.02مليون جنيه سوداني بنهاية عام 2008م.

سجل إجمالي الميزانية العمومية زيادة قدرها أربعمائة ألف جنيه سودانى بنسبة.1% حيث بلغت (44.48)

مليون جنيه سوداني نهاية عام 2010 م مقابل) 44.08 (مليون جنيه سوداني بنهاية عام 2009 م.كما بلغ صافي ربح الوكالة للعام 2010 مبلغ) 357 (الف جنيه سوداني مقابل 133 ألف جنيه فى عام 2009 بنسبة زيادة قدرها.% 168

تأمين إئتمان الصادرات:

بلغت السقوفات الإئتمانية(التعرضات)المصدقة نهاية العام 155 مليون جنيه سوداني ، مقابل 76.5 ملايين جنيه سوداني بنهاية عام 2008 م وتشكل تلك السقوفات ما نسبته)% 10 (من اجمالي الصادرات غير البترولية بنهاية عام 2009 م

الميزانية العمومية كما فى 2010/12/31 م:

سجل إجمالي الميزانية العمومية زيادة قدرها أربعمائة ألف جنيه سودانى بنسبة (1%) حيث بلغت44.48 مليون جنيه سوداني نهاية عام 2010 م مقابل 44.08 مليون جنيه سوداني بنهاية عام 2009 م.كما بلغ صافي ربح الوكالة للعام 2010 مبلغ) 357 (الف جنيه سوداني مقابل 133 ألف جنيه فى عام 2009 م بنسبة زيادة قدرها 168 %

تأمين إئتمان الصادرات:

بلغ إجمالي قيمة الطلبات المقدمة للوكالة خلال العام 2010 م) 104,392,050 (دولار أمريكى). وقد إستطاعت الوكالة توفير تغطية تأمينية لها بإجمالي) 79,392,050 (دولار مقابل 27 مليون دولار امريكي بنهاية عام 2009 م وتشكل تلك السقوفات نسبة12% من إجمالي الصادرات(غير البترول والذهب) والبالغ قدرها 656 (مليون دولار للعام 2010 م .علماً بأن المعيار العالمي يساوي 8% من إجمالي الصادرات.

الميزانية العمومية كما فى2011/12/31م:

سجل إجمالى الميزانية العمومية زيادة قدرها 2 مليون جنيه سوداني بنسبة 6% حيث بلغت (47.38مليون جنيه سوداني نهاية عام 2011 م مقابل) 44.48 (مليون جنيه سوداني بنهاية عام

2010 م.كما بلغ صافي ربح الوكالة للعام 2011 مبلغ) 2,13 (مليون جنيه سوداني مقابل 357ألف جنيه في عام 2010 م بنسبة زيادة قدرها 498% وذلك للزيادة الكبيرة في مجمل إيرادات الوكالة(تمويل واستثمار وتامين)

تأمين ائتمان الصادرات:

بلغ إجمالي قيمة الطلبات المقدمة للوكالة خلال العام 2011 م) **119,778,526** (دولاراً أمريكياً.وقد استطاعت الوكالة توفير تغطية تأمينية لها بإجمالي) 88,491,941 (دولاراً مقابل 79 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2010م وتشكل تلك السقوفات نسبة 12% من إجمالى الصادرات (غير البترول والذهب والبالغ قدرها) 750 (مليون دولار للعام 2011 م.علماً بأن المعيار العالمي يساوي 8% من إجمالي الصادرات.

الميزانية العمومية كما فى2012/12/31م:

سجل إجمالى الميزانية العمومية زيادة قدرها 15.3 مليون جنيه سودانى بنسبة 32%.حيث بلغت (62.6) مليون جنيه سودانى نهاية عام 2012م مقابل (47.3) مليون جنيه سودانى بنهاية عام2011م.كما بلغ صافى ربح الوكالة للعام 2012 مبلغ(3.5) مليون جنيه سودانى مقابل(2) مليون جنيه فى عام 2011 م بنسبة زيادة قدرها 66%.

تأمين إئتمان الصادرات:

بلغ إجمالى قيمة الطلبات المقدمة للوكالة خلال العام 2012م (**153,159,896.04**) دولار أمريكى. وقد إستطاعت الوكالة توفير تغطية تأمينية لها بإجمالى (**134,443,319**) مليون مقابل 88 مليون دولار امريكى بنهاية عام 2011م وتم اصدار موافقات عليها بمبلغ (**127,934,805**) مليون دولار وتشكل تلك السقوفات نسبة 12%من إجمالى الصادرات غير البترول والبالغ قدرها مليار ومائة مليون (بدون الدهب) و (**3,339,448,412**) مليون دولار (شاملة الدهب) . علماً بأن المعيار العالمى يساوى 10% من إجمالى الصادرات.

قائمة المركز المالي خلال الفترة 2013م – 2015م بملايين الجنيهات

البيان السنة	2013	2014	2015
النقد وما في حكمه	2,167,265	2,099,443	3,341,027
إستثمارات قصيرة الاجل	53,473,110	62,796,110	64,313,107
صافي الموجوات الثابتة	3,867,243	3,728,267	3,575,457
إجمالي الموجودات	**59,507,618**	**68,623,820**	**71,228,591**
ذمم دائنة	970,654	970,791	869,908
المخصصات	446,081	310,795	650,048
إجمالي المطلوبات	**1,416,735**	**1,281,586**	**1,520,46**
رأس المال	55,353,939	55,353,939	55,353,939
الأرباح	23,305,583	29,488,719	35,871,497
قرض لصندوق المؤمن لهم	13,376,410	15,470,095	18,818,497
إجمالي حقوق صندوق المساهمين	**65,283,112**	**69,372,563**	**72,407,096**
خسائر متراكمة	13,376,410	15,470,095	18,818,497
قرض صندوق المؤمن لهم	13,376,410	15,470,095	18,818,497
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**67,118,379**	**30,940,190**	**37,636,994**
تفاصيل رأس المال	–	–	–
دخل الإستثمار	8,576,034	9,050,28	9,678,769
مصاريف الترويج	88,665	139,059	110,376
مصروفات إدارية وعمومية	2,435,532	2,555,834	2,293,680
صافي الربح أو الخساره	**1,927,606**	**2,266,056**	**3,097,530**

المصدر: التقرير السنوي ، الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات– لمجلس الادارة للعام المالي.

<u>الميزانية العمومية كما فى 2013/12/31</u>م:

سجل إجمالي الميزانية العمومية زيادة قدرها 4.4 ملايين من الجنيهات السودانية بنسبة 7% حيث بلغت(67.1) ملايين من الجنيهات السودانية نهاية عام 2013 م مقابل (62.6) ملايين من الجنيهات السودانية بنهاية عام 2012 م.كما بلغ صافي ربح الوكالة للعام 2013 مبلغ

(3.8) ملايين من الجنيهات مقابل (3.5) مليون جنيه في عام 2012 م بنسبة زيادة قدرها 9%

تأمين ائتمان الصادرات:

بلغ إجمالي قيمة الطلبات المقدمة للوكالة خلال العام 2013م (183,605,927.82) دولار أمريكي .وقد توفرت لها تغطية تأمينية من المعيد بإجمالي (188,390,313) دولار أمريكي مقابل (134,443,319) دولار أمريكي بنهاية عام 2012م وتشكل تلك السقوفات نسبة 11 %من إجمالي الصادرات غير البترولية والبالغ قدرها (1.6)مليار دولار بدون الذهب و) (2.7مليار دولارشاملة الذهب .علماً بأن المعيار العالمي يساوي % 10 من إجمالي الصادرات.

الميزانية العمومية كما في2014/12/31م:

بلغ إجمالي الميزانية العمومية بنهاية عام 2014م (71) ملايين بنسبة زيادة 6% مقابل (67) ملايين من الجنيهات السودانية بنهاية عام2013م. كما بلغ صافي ربح الوكالة للعام 2014 مبلغ (4.4) ملايين من الجنيهات مقابل (3.8) مليون جنيه في عام 2013 م بنسبة زيادة قدرها 2%.

تأمين ائتمان الصادرات:

بلغ إجمالي التغطيات التأمينية بنهاية العام 2014م(**124,568,821.15**) دولار امريكى مقابل (188,390,313) دولار امريكى بنهاية عام 2013م وتشكل تلك السقوفات نسبة 7% من إجمالي الصادرات غير البترولية والبالغ قدرها 1.7 مليون دولار (بدون الذهب) و(**3.2**) مليون دولار (شاملة الذهب) . علماً بأن المعيار العالمي يساوي 10% من إجمالي الصادرات.

الميزانية العمومية كما في2015/12/31م:

بلغ إجمالي الميزانية العمومية بنهاية عام 2015م (74) ملايين مقابل (71) ملايين من الجنيهات السودانية بنهاية عام2014م بنسبة زيادة قدرها4.5%. كما بلغ صافي ربح الوكالة للعام 2015 مبلغ (3.5) ملايين من الجنيهات مقابل (4.4) مليون جنيه في عام 2014 م بنسبة نقصان قدرها 20%.

تأمين ائتمان الصادرات

بلغ إجمالي التغطيات التأمينية بنهاية العام 2015م بلغ(**35,9**) مليون دولار امريكى مقابل (**124,6**) مليون دولار امريكى بنهاية عام 2014م وتشكل تلك السقوفات نسبة 5% من

إجمالي الصادرات غير البترولية والبالغ قدرها 1.8 مليون دولار (بدون الذهب) و(2.5) مليون دولار (شاملة الذهب) ويرجع السبب فى تدنى التغطيات التأمينية الى تعديل سياسات الصادر فى طرق الدفع الى الدفع المقدم والإعتمادات المستندية منذ بداية عام 2014 ووجود عدد من السلع الغير قابلة للتأمين مثل القطن . علماً بأن المعيار العالمي يساوي 10% من إجمالي الصادرات.

جدول رقم (2) قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية 2006/12/31 الي 2008/12/31

المبالغ بالجنيه

التدفقات النقدية من العمليات	**2006**	**2007**	**2008**
صافي الدخل	**102,200**	**113,664**	**185,850**
إهلاك الإصول الثابتة	159,660	162,426	71,728
شراء إصول ثابتة	29,840	9,117	41,397
مخصص فوائد مابعد الخدمة	78,490	13,387	19,155
صافي التدفقات من العمليات	**267,630**	**184,930**	**132,280**
صافي الزيادة في ذمم البيوع المؤجلة	6,711,190	24,417,937	2,500,000
صافي التدفقات من الإستثمار	**6,711,190**	**24,417,937**	**2,500,000**
الزيادة في رأس المال	400,000	20,000,000	300,000
الزيادة أو النقص في الذمم الدائنة	323,250	92,153	29,631
الزيادة في الموجودات الأخري	148,770	173,469	344,528
صافي التدفقات من التمويل	**872,020**	**20,267,622**	**674,159**

قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية 2009/12/31 الي 2012/12/31

المبالغ بالجنيه

التدفقات النقدية من العمليات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
صافي الدخل	**133,255**	**357,653**	**2,135,142**	**190,537,3**
إهلاك الاصول الثابتة	75,455	77,768	106,819	694,95
شراء اصول ثابتة	2,970,317	163,425	288,592	959
مخصص فوائد مابعد الخدمة	47,904	139,096	659,983	361,31
صافي التدفقات من العمليات	**3,093,676**	**380,289**	**10,55,394**	**10,55,085**
صافي الزيادة في ذمم البيوع المؤجلة	**5,132,177**	**12,651,449**	**667,697**	**7,204,352**
صافي التدفقات من الإستثمار	**5,132,177**	**12,651,449**	**667,697**	**7,204,352**
الزيادة في رأس المال	**-**	**-**	**-**	**12,244,880**
الزيادة أو النقص في الذمم الدائنة	3,919	47,762	63,419	327,271
الزيادة في الموجودات	1,636,590	963,594	24,520	418,697

الأخري				
صافي التدفقات من التمويل	**1,640,509**	**10,11,356**	**87,939**	**745,968**

جدول رقم (3) قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية 2013/12/31م الي 2015/12/31م

المبالغ بالجنيه

التدفقات النقدية من العمليات	**2013**	**2014**	**2015**
صافي الدخل	**3,868,881**	**4,421,609**	**3,536,277**
إهلاك الإصول الثابتة	121,467	150,318	125,183
شراء إصول ثابتة	495,50	11,342	70,078
مخصص فوائد مابعد الخدمة	31,361	33,106	38,746
صافي التدفقات من العمليات	**647,878**	**194,766**	**243,007**
صافي الزيادة في ذمم البيوع المؤجلة	59,937	249,340	321,891
صافي التدفقات من الإستثمار	**5,947,995**	**9,323,000**	**1,516,997**
الزيادة في رأس المال	-	-	-
الزيادة أو النقص في الذمم الدائنة	549,719	138	100,883
الزيادة في الموجودات الأخري	5,686,731	5,279,022	6,181,449
صافي التدفقات من التمويل	**6,236,450**	**5,279,160**	**6,282,332**

المصدر: التقرير السنوي ، الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات- لمجلس الادارة للعلم المالي.

جدول رقم (3) تفاصيل رأس المال

	2006	2007	2008
بنك السودان المركزي	300,500,000,00	300,500,000,00	300,500,000,00
وزارة المالية الاتحادية	10,500,000,00	10,500,000,00	10,500,000,00
بنك التنمية التعاوني الاسلامي	300,000,00	300,000,00	300,000,00
بنك الثروة الحيوانية	250,000,00	250,000,00	250,000,00
البنك السوداني الفرنسي	250,000,00	250,000,00	250,000,00
بنك تنمية الصادرات	250,000,00	250,000,00	250,000,00
البنك السعودي السوداني	150,000,00	150,000,00	150,000,00
بنك التضامن الاسلامي	100,000,00	100,000,00	100,000,00
بنك البركة السوداني	50,000,00	50,000,00	50,000,00
بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية	50,000,00	50,000,00	50,000,00
بنك أمدرمان الوطني	350,000,00	350,000,00	350,000,00
البنك العقاري التجاري	50,000,00	50,000,00	50,000,00
بنك المزارع التجاري	250,000,00	250,000,00	250,000,00
الإجمالي	**43,050,000,00**	**43,050,000,00**	**43,050,000,00**

تفاصيل رأس المال

	2009	2010	2011	2012
بنك السودان المركزي	300,500,000,00	300,500,000,00	300,500,000,00	.0075,09,5042
وزارة المالية الاتحادية	10,500,000,00	10,500,000,00	10,500,000,00	10,500,000.00
بنك التنمية التعاوني الاسلامي	300,000,00	300,000,00	300,000,00	300,000.00
بنك الثروة الحيوانية	250,000,00	250,000,00	250,000,00	,000.00348
البنك السوداني الفرنسي	250,000,00	250,000,00	250,000,00	250,000.00
بنك تنمية الصادرات	250,000,00	250,000,00	250,000,00	250,000.00
البنك السعودي السوداني	150,000,00	150,000,00	150,000,00	150,000.00
بنك التضامن الاسلامي	100,000,00	100,000,00	100,000,00	.00373,139
بنك البركة السوداني	50,000,00	50,000,00	50,000,00	50,000.00
بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية	50,000,00	50,000,00	50,000,00	50,000.00
بنك أمدرمان الوطني	350,000,00	350,000,00	350,000,00	350,000.00
البنك العقاري التجاري	50,000,00	50,000,00	50,000,00	50,000.00
بنك المزارع التجاري	250,000,00	250,000,00	250,000,00	.00432,348
الإجمالي	**43,050,000,00**	**43,050,000,00**	**43,050,000,00**	**0.0088,294,55**

تفاصيل رأس المال

	2013	2014	2015
بنك السودان المركزي	.0075,09,5042	.0075,09,5042	.0075,09,5042
وزارة المالية الاتحادية	10,500,000.00	10,500,000.00	10,500,000.00
بنك التنمية التعاوني الاسلامي	300,000.00	300,000.00	300,000.00
بنك الثروة الحيوانية	,000.00348	,000.00348	,000.00348
البنك السوداني الفرنسي	250,000.00	250,000.00	250,000.00
بنك تنمية الصادرات	250,000.00	250,000.00	250,000.00
البنك السعودي السوداني	150,000.00	150,000.00	150,000.00
بنك التضامن الاسلامي	.00373,139	.00373,139	.00373,139
بنك البركة السوداني	50,000.00	50,000.00	50,000.00
بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية	50,000.00	50,000.00	50,000.00
بنك أمدرمان الوطني	350,000.00	350,000.00	350,000.00
البنك العقاري التجاري	50,000.00	50,000.00	50,000.00
بنك المزارع التجاري	.00432,348	.00432,348	.00432,348
الإجمالي	**0.0088,294,55**	**0.0088,294,55**	**0.0088,294,55**

المصدر: التقرير السنوي ، الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات- **لمجلس الادارة للعلم المالي**

المبحث الأول

إجراء الدراسة الميدانية

تناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها في تنفيذ هذه الدراسة يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته وطريقة إعداد أداة الدراسة والإجراءات التي اتخذتها للتأكد من صدقها وثباتها والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج.

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للقيام بتحليل البيانات والتوصل إلي الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، واعتمد مستوي الدلالة 5% الذي يقابله مستوي ثقة 95% لتفسير نتائج الاختبارات التي تم إجراؤها. وقد استخدم عدة أساليب إحصائية أهمها: اختبار الثبات (Alpha) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي، حيث تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية مثل الوسط الحسابي ومقاييس التشتت مثل الإنحراف المعياري والنسب المئوية ، بالإضافة إلى أنه تم إختبار وإثبات الفرضيات عن طريق اختبار مربع كاي (x^2) .

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصدرين والعاملين بالوكالة الوطنية للتأمين وتمويل الصادر.أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسةً تم توزيع (65) استبانه لهم ، وقد بلغ عدد الاستبانات الغير مسترجعة والتي لم يتم ملؤها كاملة (7) إستبانة، عليه فإن عينة الدراسة الأصلية بلغت (58) إستبانه والتي تمثل ما نسبته (89 %) من عدد الاستبنات الموزعة ، وتعتبر هذه العينة كبيرة نسبياً من الناحية الإحصائية بما يؤدي إلى القبول بنتائج الدراسة وتعميمها على مجتمع الدراسة ، وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع أفراد عينة الدراسة (المبحوثين) وإن هذا التنوع في خصائص المبحوثين له علاقة بآرائهم حول دور تأمين حصيلة الصادر في تنمية الصادرات.

أولاً : البيانات التعريفية للمبحوثين :

1 – النوع:

جدول (4 – 1) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير النوع

النوع	العدد	النسبة %
ذكر	45	77.6
انثى	13	22.4
المجموع	**58**	**100.0**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

شكل (4 – 1) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفق لمتغير النوع

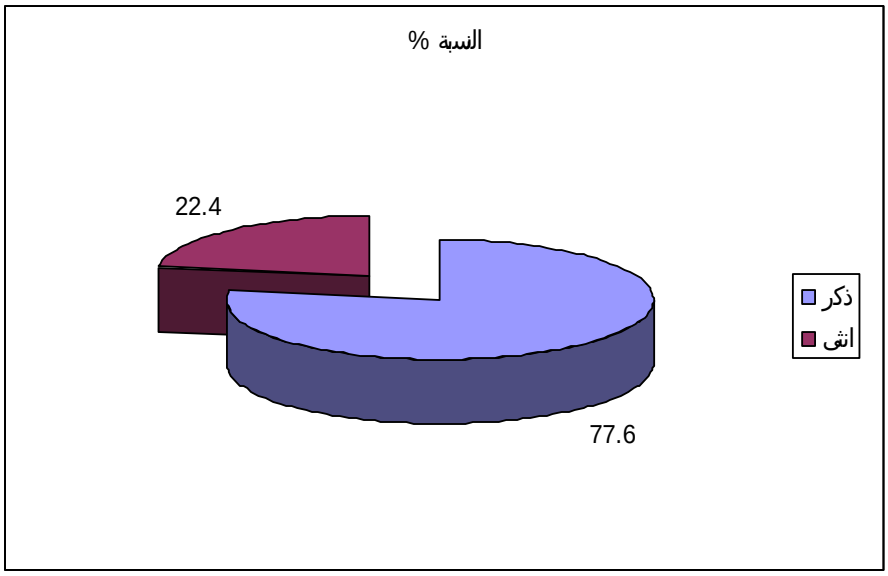

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (4 – 1) والشكل (4 – 1) إن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانوا من الذكور حيث بلغ بنسبتهم (77.6%)، أما الإناث فقد بلغ بنسبتهم بنسبة (22.4%) يلاحظ الباحث أن إرتفاع نسبة الذكور علي الاناث يرجع ذلك الي طبيعة المصدرين حيث نجد في الغالب الاعم فئة الرجال تمتهن هذه المهنة.

2- الفئة العمرية:

جدول (4 – 2) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
30 عام فأقل	11	19.0
30 – 40 عام	23	39.7
40 – 50 عام	14	24.1
50 – 60 عام	10	17.2
المجموع	**58**	**100.0**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

شكل (4 – 2) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الفئة العمرية

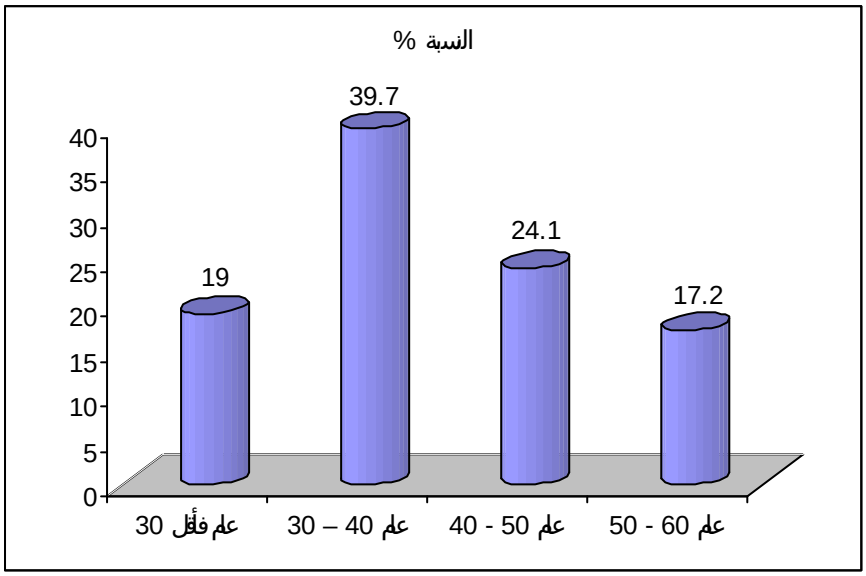

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (4 – 2) والشكل (4 – 2) إن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت فئتهم العمرية لغالبية (30 – 40) عام بنسبة حيث بلغ نسبة هذه الفئة (39.7%) من مجتمع الدراسة ، ثم تليها الفئة العمرية (40 – 50) عام بنسبة (24.1%) ، ثم تليها الفئة العمرية (30 عام فأقل) بنسبة (19.0%) ، ثم تليها الفئة العمرية (50 – 60) عام بنسبة (17.2%) وذلك نسبة لعدم وعي الكبار اما الفئات العمرية الشبابية لهم وعي وادراك في زيادة الدخل.

3- المؤهل العلمي :

جدول (4 – 3) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة%
ثانوي فأقل	3	5.2
بكالوريوس	16	27.6
ماجستير	32	55.2
دكتوراة	7	12.1
المجموع	**58**	**100.0**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

شكل (4 – 3) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

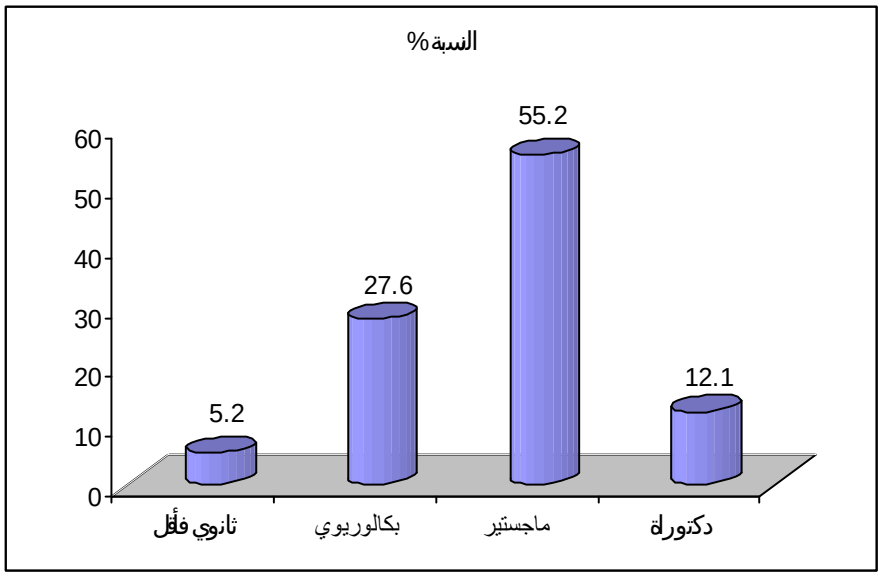

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (4 – 3) والشكل (4 – 3) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان المؤهل العلمي لهم ماجستير حيث بلغت نسبتهم (55.2%) ، ثم يليها بكالوريوس بنسبة (27.6%) ، ثم يليها دكتوراة بنسبة (12.1%) ، ثم ثانوي فأقل بنسبة (5.2%). يرى الباحث أن مجتمع الدراسة معظمهم

يحملون شهادات عليا ولديهم تجارب في العمل وينتج من ذلك العلم افادة البحث العلمي والالمام بموضوع الدراسة.

4- سنوات الخبرة:

جدول (4 – 4) :التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
5 أعوام فأقل	9	15.5
6 – 10 أعوام	19	32.8
11 – 15 عام	17	29.3
أكثر من 15 عام	13	22.4
المجموع	**58**	**100.0**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

شكل(4 – 4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

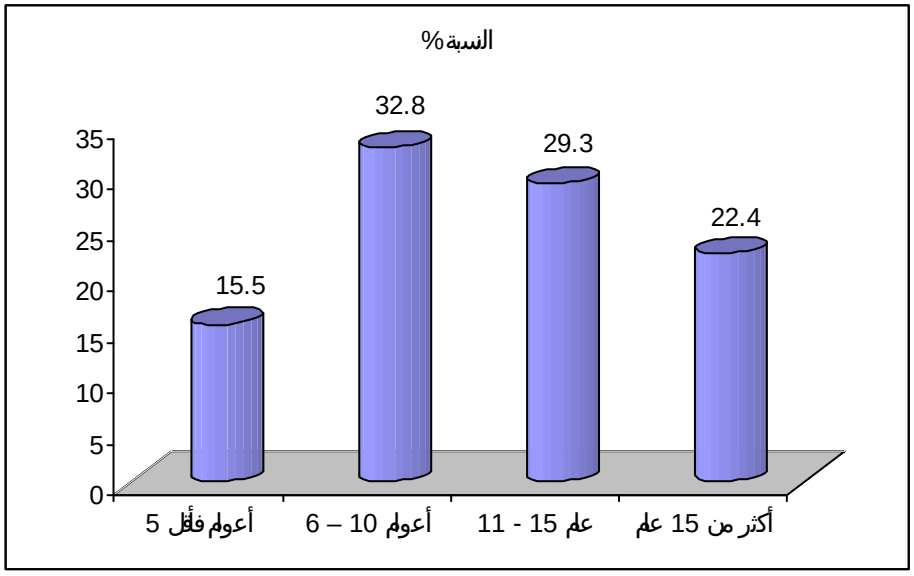

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (4 – 4) والشكل (4 – 4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت خبرتهم في المدى (6 – 10) عام حيث بلغت نسبتهم (32.8%) ، ثم يليها المدى (11 – 15) عام بنسبة (29.3%) ، ثم المدى (أكثر من 15 عام) بنسبة (22.4%) . ثم المدى (5 أعوام فأقل) بنسبة (15.5%).

يرى الباحث أن مجتمع الدراسة يذخر بفئات عمرية متباينة لديهم خبرات علمية وعملية واسعة فى المجال.

5- قطاع الصادر :

جدول (4 – 5) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير قطاع الصادر

قطاع الصادر	العدد	النسبة%
زراعي	46	79.3
صناعي	12	20.7
المجموع	**58**	**100.0**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

شكل (4 – 5) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير قطاع الصادر

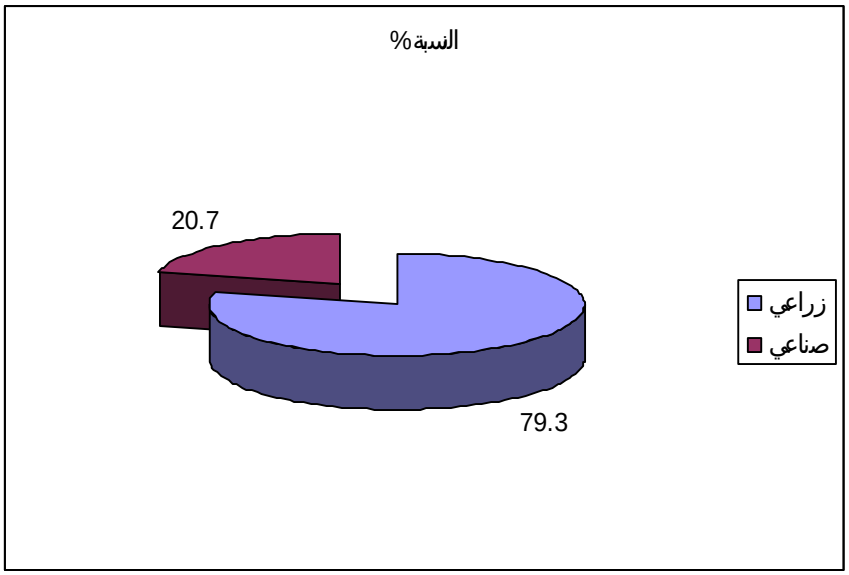

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (4 – 5) والشكل (4 – 5) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان قطاعهم الصادر زراعي حيث بلغت نسبتهم (79.3%)، ثم يليها صناعي بنسبة (20.7%) .يلاحظ الباحث معظم مجتمع الدراسة يعملون في قطاع الصادرات غير البترولية.

6- القطاع:

جدول (4 – 6) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير القطاع

القطاع	العدد	النسبة%
مؤسسات	33	56.9
أفراد	25	43.1
المجموع	**58**	**100.0**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

شكل (4 – 6) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير القطاع

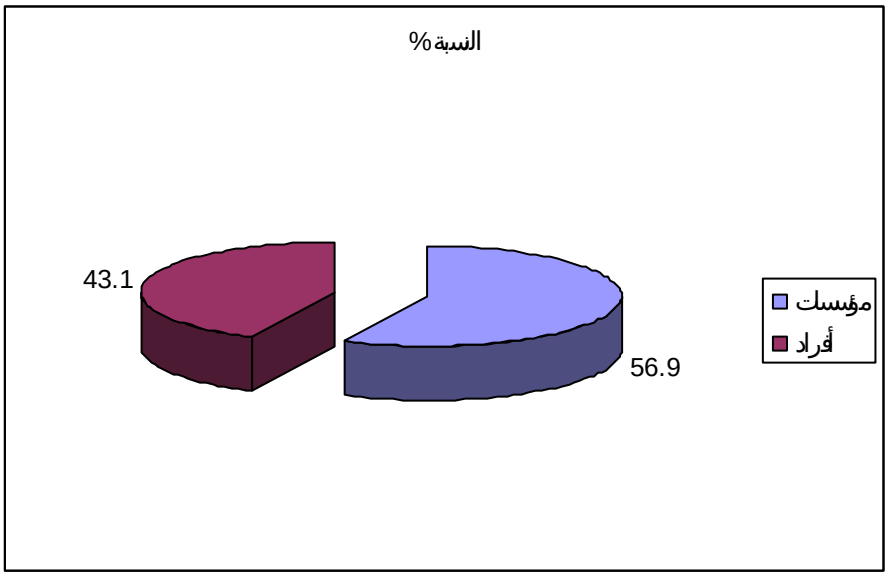

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (4 – 6) والشكل (4 – 6) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان قطاعهم مؤسسات حيث بلغت نسبتهم (56.9%)، ثم يليها أفراد بنسبة (43.1%) .يلاحظ الباحث أن المؤسسات لها الحيز الاكبر من القطاع الحكومي في مجال الصادرات.

ثانياً:اختبار الصدق والثبات:

تم إجراء اختبار للاستبانة قبل صياغتها النهائية للتأكد من ملاءمتها لقياس أهداف الدراسة والتأكد من ثبات الفقرات الواردة فيها، ومدي وضوحها بالنسبة للمبحوثين، وذلك عن طريق تحكيمها من قبل أساتذة مختصين في مجال الادارة والاحصاء حيث أبدوا ملاحظاتهم علي الاستبانة وتمت دراسة هذه الملاحظات وأخذت بعين الاعتبار لإخراج الاستبانة بصورتها النهائية، ومن أجل اختبار

ثبات الأداة (الاستبانة) نحو إعطاء نفس النتائج أونتائج قريبة منها فيما لو كررت عملية القياس في ظروف مشابهة على نفس العينة أو على عينة مماثلة من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام معامل ألفا

كرنباخ من أجل اختبار ثبات الإجابات على فقرات الاستبانة حيث يقيس هذا المعامل مدي الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لاجابات المبحوثين تجاه فقرات الاستبانة، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0 – 100)، وتكون مقبولة إحصائياً إذا زادت عن (60%) فعندها يكون ثبات الأداة جيداً ويمكننا تعميم النتائج. ويبين ملحق رقم (3) نتائج اختبار المصداقية عبارات الدراسة، ومن ملحق رقم (3) يتم تكوين الجدول التالي :

جدول (4 – 7) نتيجة اختبار المصداقية لفرضيات الدراسة.

رقم	الفرضيات	العبارات	معامل ألفا
.1	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والمخاطر المالية للمصدرين	7	%54
.2	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر ونوع الخدمات التي تقدمها الوكالة للمصدرين	7	%69
.3	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم الصادرات ونمو معدل الدخل القومي الإجمالي	7	%79
.4	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر وموارد الدولة من النقد الأجنبي	7	%74
	مجموع الاسئلة	**28**	**%86**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 – 7) يتضح أن اختبار ألفا لفقرات فرضيات الدراسة كل على حد هو لجميع الفقرات معاً حيث بلغت قيمة ألفا لجميع الفقرات (86%) وتعتبر هذه النسبة عالية وبالتالي يمكن الاعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج الدراسة، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الاستبانة الخاصة بكل فرضية من فرضيات الدراسة كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (60%)عدا الفرضية الأولي(54%) ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات، وبالتالي فإنه يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

ثالثاً : التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين لفرضيات الدراسة

جدول رقم (4 – 8) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الأولي

رقم	العبارات	النسبة%				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	تأمين حصيلة الصادر يعمل على حماية المصدرين من مخاطر عدم السداد	60.3	37.9	1.7	–	–
.2	نظام تأمين حصيلة الصادر يعمل على تقليل المخاطر التجارية والسياسية للمستوردين قبل بدء عملية التصدير	31.0	55.2	6.9	6.9	–
.3	يساهم نظام تأمين حصيلة الصادر في زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية	34.5	46.6	12.1	6.9	–
.4	الإجراءات الصحيحة لتأمين حصيلة الصادر يعمل على تقليل المخاطر المالية	34.5	58.6	5.2	1.7	–
.5	معرفة المعلومات المتعلقة بالأوضاع الإقتصادية والسياسية والمالية للدول(المخاطر القطرية) تساعد في تقليل المخاطر	41.4	55.2	3.4	–	–
.6	إخلال المستورد بإلتزاماته(فسخ العقد تجاه المصدر، الإفلاس، حجز الدولة لأمواله يزيد من المخاطر المالية	37.9	51.7	3.4	6.9	–
.7	المعاملات التجارية المتبادلة بين المصدرين والمستوردين تقلل من المخاطر المصاحبة لعملية التصدير	12.1	53.4	22.4	8.6	3.4

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 – 8) يتضح ما يلي :

1. أن (60.3%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تأمين حصيلة الصادر يعمل على حماية المصدرين من مخاطر عدم السداد ، وأن نسبة (37.9%) موافقون علي ذلك أما الذين كانوا محايدون فبلغت نسبتهم (1.7%).
2. أن (31.0%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن نظام تأمين حصيلة الصادر يعمل على تقليل المخاطر التجارية والسياسية للمستوردين قبل بدء عملية التصدير، وأن نسبة

(55.2%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (6.9%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (6.9%).

3. أن (34.5%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن يساهم نظام تأمين حصيلة الصادر في زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية ، وأن نسبة (46.6%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (12.1%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (6.9%).

4. أن (34.5%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن الإجراءات الصحيحة لتأمين حصيلة الصادر يعمل على تقليل المخاطر المالية ، وأن نسبة (58.6%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (5.2%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (1.7%).

5. أن (41.4%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن معرفة المعلومات المتعلقة بالأوضاع الإقتصادية والسياسية والمالية للدول(المخاطر القطرية) تساعد في تقليل المخاطر ، وأن نسبة (55.2%) موافقون علي ذلك أما الذين كانوا محايدون فبلغت نسبتهم (3.4%).

6. أن (37.9%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن إخلال المستورد بإلتزاماته(فسخ العقد تجاه المصدر، الإفلاس، حجز الدولة لأمواله يزيد من المخاطر المالية ، وأن نسبة (51.7%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (3.4%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (6.9%).

7. أن (12.1%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن المعاملات التجارية المتبادلة بين المصدرين والمستوردين تقلل من المخاطر المصاحبة لعملية التصدير ، وأن نسبة (53.4%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (22.4%) محايدون , وأن نسبة (8.6%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (3.4%).

جدول رقم (4 – 9) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثانية

رقم	**العبارات**	النسبة%

		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	تطبيق نظام تأمين الصادر يؤدي إلى تحسين بيئة العمل وتحقيق أهداف المصدرين	34.5	58.6	6.9	–	–
.2	تطبيق نظام تأمين حصيلة الصادر يساعد على تحسين أوضاع المصدرين وشركات التصدير	27.6	55.2	15.5	1.7	–
.3	يساهم تأمين حصيلة الصادر في إعطاء المصدرين فرصة في تسهيل الدفع للمستوردين	25.9	53.4	17.2	1.7	1.7
.4	الخدمات التمويلية والتأمينية التي تقدمها الوكالة الوطنية للتأمين وتمويل الصادر تمتاز بكفاءة عالية	27.6	24.1	25.9	17.2	5.2
.5	تقديم خدمات التأمين على الصادر يتطلب توفر بيانات ومعلومات متكاملة عن المستوردين	46.6	43.1	6.9	3.4	–
.6	يحصل المصدرون على تأمين الصادر بكل سهولة ويسر	34.5	25.9	6.9	31.0	1.7
.7	يعمل نظام تأمين حصيلة الصادر على الحصول على مستوردين جدد	19.0	44.8	19.0	12.1	5.2

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م

من الجدول (4 – 9) يتضح ما يلي :

1. أن (34.5%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تطبيق نظام تأمين الصادر يؤدي إلى تحسين بيئة العمل وتحقيق أهداف المصدرين ، وأن نسبة (58.6%) موافقون علي ذلك أما الذين كانوا محايدون فبلغت نسبتهم (6.9%).

2. أن (27.6%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تطبيق نظام تأمين حصيلة الصادر يساعد على تحسين أوضاع المصدرين وشركات التصدير ، وأن نسبة (55.2%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (15.5%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (1.7%).
3. أن (25.9%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن يساهم تأمين حصيلة الصادر في إعطاء المصدرين فرصة في تسهيل الدفع للمستوردين ، وأن نسبة (53.4%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (17.2%) محايدون , وأن نسبة (1.7%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.7%).
4. أن (27.6%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن الخدمات التمويلية والتأمينية التي تقدمها الوكالة الوطنية للتأمين وتمويل الصادر تمتاز بكفاءة عالية ، وأن نسبة (24.1%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (25.9%) محايدون , وأن نسبة (17.2%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (5.2%).
5. أن (46.6%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تقديم خدمات التأمين على الصادر يتطلب توفر بيانات ومعلومات متكاملة عن المستوردين ، وأن نسبة (43.1%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (6.9%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (3.4%).
6. أن (34.5%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن يحصل المصدرون على تأمين الصادر بكل سهولة ويسر ، وأن نسبة (25.9%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (6.9%) محايدون , وأن نسبة (31.0%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.7%).
7. أن (19.0%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن يعمل نظام تأمين حصيلة الصادر على الحصول على مستوردين جدد ، وأن نسبة (44.8%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (19.0%) محايدون , وأن نسبة (12.1%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغتس نسبتهم (5.2%).

جدول رقم (4 – 10) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثالثة

رقم	العبارات	النسبة%				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	تأمين حصيلة الصادر يعمل على زيادة الإنتاج والنمو وزيادة فرص العمل	36.2	43.1	12.1	3.4	5.2
.2	تأمين حصيلة الصادر يساهم بشكل فعال في عملية تنمية الصادرات ومن ثم الدخل القومي	34.5	50.0	12.1	1.7	1.7
.3	يعمل تأمين حصيلة الصادر على تنوع الصادرات مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي	19.0	56.9	19.0	5.2	-
.4	تأمين حصيلة الصادر يساهم في زيادة الصادرات ومن ثم الناتج الدخل القومي الإجمالي	36.2	53.4	8.6	1.7	-
.5	إستطاع نظام تأمين حصيلة الصادر تنشيط دعم التبادل التجاري الخارجي	17.2	44.8	27.6	10.3	-
.6	تأمين حصيلة الصادر يساعد الدولة في تقليل العجز في ميزان مدفوعاتها	20.7	56.9	19.0	3.4	-
.7	عدم الإلمام والإلتزام بالسياسات والأعراف العالمية في مجال الصادر يؤثر سلباً على التجارة الخارجية والدخل القومي	41.4	44.8	8.6	1.7	3.4

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 – 10) يتضح ما يلي :

1. أن (36.2%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تأمين حصيلة الصادر يعمل على زيادة الإنتاج والنمو وزيادة فرص العمل ، وأن نسبة (43.1%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة

2. (12.1%) محايدون , وأن نسبة (3.4%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (5.2%).
3. أن (34.5%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تأمين حصيلة الصادر يساهم بشكل فعال في عملية تنمية الصادرات ومن ثم الدخل القومي ، وأن نسبة (50.0%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (12.1%) محايدون , وأن نسبة (1.7%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.7%).
4. أن (19.0%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن يعمل تأمين حصيلة الصادر على تنوع الصادرات مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، وأن نسبة (56.9%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (19.0%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (5.2%).
5. أن (36.2%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تأمين حصيلة الصادر يساهم في زيادة الصادرات ومن ثم الناتج الدخل القومي الإجمالي ، وأن نسبة (53.4%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (8.6%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (1.7%).
6. أن (17.2%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن إستطاع نظام تأمين حصيلة الصادر تنشيط دعم التبادل التجاري الخارجي ، وأن نسبة (44.8%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (27.6%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (10.3%).
7. أن (20.7%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تأمين حصيلة الصادر يساعد الدولة في تقليل العجز في ميزان مدفوعاتها ، وأن نسبة (56.9%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (19.0%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (3.4%).
8. أن (41.4%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن عدم الإلمام والإلتزام بالسياسات والأعراف العالمية في مجال الصادر يؤثر سلباً على التجارة الخارجية والدخل القومي ، وأن نسبة (44.8%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (8.6%) محايدون , وأن نسبة (1.7%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (3.4%).

جدول رقم (4 – 11) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الرابعة

رقم	العبارات	النسبة%				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	يقوم تأمين حصيلة الصادرات على الحفاظ على موارد النقد الأجنبي بتقليل مخاطر المستوردين	24.1	70.7	1.7	3.4	–
.2	تأمين حصيلة الصادر يعمل على إيجاد أسواق خارجية جديدة وتوفير المعلومات عن المستوردين	19.0	55.2	10.3	13.8	1.7
.3	تأمين حصيلة الصادر يحافظ على إستقرار سعر الصرف بدفع التعويض عن عدم سداد المستوردين	8.6	46.6	27.6	15.5	1.7
.4	تأمين حصيلة الصادر يعمل على تسهيل عمليات التأمين للمستورط الأجنبي	22.4	46.6	29.3	1.7	–
.5	تأمين حصيلة الصادر يعمل على تمكين الصناعات المحلية ويشجع على تصديرها	17.2	62.1	12.1	8.6	–
.6	تأمين حصيلة الصادر يعمل على إستقطاب التمويل الأجنبي والمحلي	15.5	70.7	10.3	1.7	1.7
.7	تحديد أنواع السلع التي يجب إستيرادها وتصديرها يساعد الدولة في زيادة مواردها من النقد الأجنبي	25.9	46.6	17.2	5.2	5.2

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 – 11) يتضح ما يلي :

1. أن (24.1%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن يقوم تأمين حصيلة الصادرات على الحفاظ على موارد النقد الأجنبي بتقليل مخاطر المستوردين ، وأن نسبة (70.7%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (1.7%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (3.4%).
2. أن (19.0%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تأمين حصيلة الصادر يعمل على إيجاد أسواق خارجية جديدة وتوفير المعلومات عن المستوردين ، وأن نسبة (55.2%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (10.3%) محايدون , وأن نسبة (13.8%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.7%).

3. أن (8.6%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تأمين حصيلة الصادر يحافظ على إستقرار سعر الصرف بدفع التعويض عن عدم سداد المستوردين ، وأن نسبة (46.6%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (27.6%) محايدون , وأن نسبة (15.5%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.7%).
4. أن (22.4%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تأمين حصيلة الصادر يعمل على تسهيل عمليات التأمين للمستورد الأجنبي ، وأن نسبة (46.6%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (29.3%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (1.7%).
5. أن (17.2%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تأمين حصيلة الصادر يعمل على تمكين الصناعات المحلية ويشجع على تصديرها ، وأن نسبة (62.1%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (12.1%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (8.6%).
6. أن (15.5%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تأمين حصيلة الصادر يعمل على إستقطاب التمويل الأجنبي والمحلي ، وأن نسبة (70.7%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (10.3%) محايدون , وأن نسبة (1.7%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.7%).
7. أن (25.9%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تحديد أنواع السلع التي يجب إستيرادها وتصديرها يساعد الدولة في زيادة مواردها من النقد الأجنبي ، وأن نسبة (46.6%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (17.2%) محايدون , وأن نسبة (5.2%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (5.2%).

المبحث الثاني

اختبار فرضيات الدراسة

يتناول الباحث في هذا المبحث مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الإحصائي لإختبار الفروض . وسيتم مناقشة وتفسير كل فرض على حدا بهدف الحكم على صحته أو عدمه إستناداً إلى التحليل الإحصائي العام

فرضيات الدراسة :-

الفرضية الاولي: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والمخاطر المالية للمصدرين .

الفرضية الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر ونوع الخدمات التي تقدمها الوكالة للمصدرين .

الفرضية الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم الصادرات ونمو معدل الدخل القومي الإجمالي.

الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر وموارد الدولة من النقد الأجنبي

ولإختبار فرضيات الدراسة تم تحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم إختبارها بإستخدام إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة وإختبار كاي تربيع .

أولاً: : إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة

يتم إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف لكل عبارة من عبارات الإستبيان بإعطاء الدرجة (5) لإجابة أوافق بشدة والدرجة (4) لإجابة أوافق والدرجة (3) لإجابة محايد والدرجة (2) لإجابة لا أوافق والدرجة (1) لإجابة لا أوافق بشدة .

$$\text{الوسط الحسابي الفرضي} = 3X\frac{1\Gamma 2\Gamma 3\Gamma 4\Gamma 5}{5}$$

ولإثبات الفرضيات يتم تقدير الوسيط لجميع عبارات الفرضيات لمعرفة إتجاه عينة الدراسة .

اختبار الفرضية الاولي :

تنص الفرضية الاولى من فرضيات الدراسة على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والمخاطر المالية للمصدرين)

ولإثبات هذه الفرضية يتم تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية لمعرفة إتجاه عينة الدراسة . وفيما يلي الجدول الذي يوضح تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لعبارات الفرضية الأولى.

جدول (4 – 12) تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الأولى.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
.1	تأمين حصيلة الصادر يعمل على حماية المصدرين من مخاطر عدم السداد	4.59	0.531
.2	نظام تأمين حصيلة الصادر يعمل على تقليل المخاطر التجارية والسياسية للمستوردين قبل بدء عملية التصدير	4.10	0.810
.3	يساهم نظام تأمين حصيلة الصادر في زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية	4.09	0.864
.4	الإجراءات الصحيحة لتأمين حصيلة الصادر يعمل على تقليل المخاطر المالية	4.26	0.637
.5	معرفة المعلومات المتعلقة بالأوضاع الإقتصادية والسياسية والمالية للدول(المخاطر القطرية)تساعد في تقليل المخاطر	4.38	0.557
.6	إخلال المستورد بإلتزاماته(فسخ العقد تجاه المصدر، الإفلاس، حجز الدولة لأمواله يزيد من المخاطر المالية	4.21	0.811
.7	المعاملات التجارية المتبادلة بين المصدرين والمستوردين تقلل من المخاطر المصاحبة لعملية التصدير	3.62	0.933

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 – 12) يتضح ما يلي :

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الاولى (4.59) ، بإنحراف معياري (0.531) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تأمين حصيلة الصادر يعمل على حماية المصدرين من مخاطر عدم السداد ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3).
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثانية (4.10) ، بإنحراف معياري (0.810) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن نظام تأمين حصيلة الصادر يعمل على تقليل المخاطر التجارية والسياسية للمستوردين قبل بدء عملية التصدير ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4.09) ، بإنحراف معياري (0.864) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن يساهم نظام تأمين حصيلة الصادر في زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4.26) ، بإنحراف معياري (0.637) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن الإجراءات الصحيحة لتأمين حصيلة الصادر يعمل على تقليل المخاطر المالية ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4.38) ، بإنحراف معياري (0.557) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن معرفة المعلومات المتعلقة بالأوضاع الإقتصادية والسياسية والمالية للدول(المخاطر القطرية) تساعد في تقليل المخاطر ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
5. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة السادسة (4.21) ، بإنحراف معياري (0.811) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن إخلال المستورد بإلتزاماته(فسخ العقد تجاه المصدر، الإفلاس، حجز الدولة لأمواله يزيد من المخاطر المالية ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي(3) .

6. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة السابعة (3.62) ، بإنحراف معياري (0.933)، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن المعاملات التجارية المتبادلة بين المصدرين والمستوردين تقلل من المخاطر المصاحبة لعملية التصدير ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3).

اختبار الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر ونوع الخدمات التي تقدمها الوكالة للمصدرين)

ولإثبات هذه الفرضية يتم تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية لمعرفة إتجاه عينة الدراسة . وفيما يلي الجدول الذي يوضح تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لعبارات الفرضية الثانية .

جدول (4 – 13) تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية .

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
.1	تطبيق نظام تأمين الصادر يؤدي إلى تحسين بيئة العمل وتحقيق أهداف المصدرين	4.28	0.586
.2	تطبيق نظام تأمين حصيلة الصادر يساعد على تحسين أوضاع المصدرين وشركات التصدير	4.09	0.708
.3	يساهم تأمين حصيلة الصادر في إعطاء المصدرين فرصة في تسهيل الدفع للمستوردين	4.00	0.816
.4	الخدمات التمويلية والتأمينية التي تقدمها الوكالة الوطنية للتأمين وتمويل الصادر تمتاز بكفاءة عالية	3.52	1.217
.5	تقديم خدمات التأمين على الصادر يتطلب توفر بيانات ومعلومات متكاملة عن المستوردين	4.33	0.758
.6	يحصل المصدرون على تأمين الصادر بكل سهولة ويسر	3.60	1.297
.7	يعمل نظام تأمين حصيلة الصادر على الحصول عاى مستوردين جدد	3.60	1.091

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 – 13) يتضح ما يلي :

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الاولى (4.28) ، بإنحراف معياري (0.586) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تطبيق نظام تأمين الصادر
2. يؤدي إلى تحسين بيئة العمل وتحقيق أهداف المصدرين ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3).
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثانية (4.09) ، بإنحراف معياري (0.708) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تطبيق نظام تأمين حصيلة الصادر يساعد على تحسين أوضاع المصدرين وشركات التصدير ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4.00) ، بإنحراف معياري (0.816) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن يساهم تأمين حصيلة الصادر في إعطاء المصدرين فرصة في تسهيل الدفع للمستوردين ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
5. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الرابعة (3.52) ، بإنحراف معياري (1.217) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن الخدمات التمويلية والتأمينية التي تقدمها الوكالة الوطنية للتأمين وتمويل الصادر تمتاز بكفاءة عالية ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
6. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4.33) ، بإنحراف معياري (0.758) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تقديم خدمات التأمين على الصادر يتطلب توفر بيانات ومعلومات متكاملة عن المستوردين ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
7. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة السادسة (3.60) ، بإنحراف معياري (1.297) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن يحصل المصدرون على تأمين الصادر بكل سهولة ويسر ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .

8. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة السابعة (3.60) ، بإنحراف معياري (1.091) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن يعمل نظام تأمين حصيلة الصادر على الحصول عاى مستوردين جدد ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .

اختبار الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم الصادرات ونمو معدل الدخل القومي الإجمالي)

ولإثبات هذه الفرضية يتم تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية لمعرفة إتجاه عينة الدراسة . وفيما يلي الجدول الذي يوضح تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لعبارات الفرضية الثالثة.

جدول (4 – 14) تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثالثة.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
.1	تأمين حصيلة الصادر يعمل على زيادة الإنتاج والنمو وزيادة فرص العمل	4.02	1.051
.2	تأمين حصيلة الصادر يساهم بشكل فعال في عملية تنمية الصادرات ومن ثم الدخل القومي	4.14	0.826
.3	يعمل تأمين حصيلة الصادر على تنوع الصادرات مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي	3.90	0.765
.4	تأمين حصيلة الصادر يساهم في زيادة الصادرات ومن ثم الناتج الدخل القومي الإجمالي	4.24	0.683
.5	إستطاع نظام تأمين حصيلة الصادر تنشيط دعم التبادل التجاري الخارجي	3.69	0.883
.6	تأمين حصيلة الصادر يساعد الدولة في تقليل العجز في ميزان مدفوعاتها	3.95	0.736
.7	عدم الإلمام والإلتزام بالسياسات والأعراف العالمية في مجال الصادر يؤثر سلباً على التجارة الخارجية والدخل القومي	4.19	0.926

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 – 14) يتضح ما يلي :

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الاولى (4.02) ، بإنحراف معياري (1.051) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تأمين حصيلة الصادر يعمل على زيادة الإنتاج والنمو وزيادة فرص العمل ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثانية (4.14) ، بإنحراف معياري (0.826) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تأمين حصيلة الصادر يساهم بشكل فعال في عملية تنمية الصادرات ومن ثم الدخل القومي ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3).
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثالثة (3.90) ، بإنحراف معياري (0.765) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن يعمل تأمين حصيلة الصادر على تنوع الصادرات مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4.24) ، بإنحراف معياري (0.683) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تأمين حصيلة الصادر يساهم في زيادة الصادرات ومن ثم الناتج الدخل القومي الإجمالي ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
5. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الخامسة (3.69) ، بإنحراف معياري (0.883) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن إستطاع نظام تأمين حصيلة الصادر تنشيط دعم التبادل التجاري الخارجي ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
6. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة السادسة (3.95) ، بإنحراف معياري (0.736) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تأمين حصيلة الصادر يساعد الدولة في تقليل العجز في ميزان مدفوعاتها ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
7. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة السابعة (4.19) ، بإنحراف معياري (0.926) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن عدم الإلمام

8. والإلتزام بالسياسات والأعراف العالمية في مجال الصادر يؤثر سلباَ على التجارة الخارجية والدخل القومي، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3)

اختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر وموارد الدولة من النقد الأجنبي)

ولإثبات هذه الفرضية يتم تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية لمعرفة إتجاه عينة الدراسة . وفيما يلي الجدول الذي يوضح تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لعبارات الفرضية الرابعة.

جدول (4 – 15) تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الرابعة.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
.1	يقوم تأمين حصيلة الصادرات على الحفاظ على موارد النقد الأجنبي بتقليل مخاطر المستوردين	4.16	0.616
.2	تأمين حصيلة الصادر يعمل على إيجاد أسواق خارجية جديدة وتوفير المعلومات عن المستوردين	3.76	0.979
.3	تأمين حصيلة الصادر يحافظ على إستقرار سعر الصرف بدفع التعويض عن عدم سداد المستوردين	3.45	0.921
.4	تأمين حصيلة الصادر يعمل على تسهيل عمليات التأمين للمستورط الأجنبي	3.90	0.765
.5	تأمين حصيلة الصادر يعمل على تمكين الصناعات المحلية ويشجع على تصديرها	3.88	0.796
.6	تأمين حصيلة الصادر يعمل على إستقطاب التمويل الأجنبي والمحلي	3.97	0.700
.7	تحديد أنواع السلع التي يجب إستيرادها وتصديرها يساعد الدولة في زيادة مواردها من النقد الأجنبي	3.83	1.045

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 – 15) يتضح ما يلي :

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الاولى (4.16) ، بإنحراف معياري (0.616) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن يقوم تأمين حصيلة الصادرات على الحفاظ على موارد النقد الأجنبي بتقليل مخاطر المستوردين ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3).

2. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثانية (3.76) ، بإنحراف معياري (0.979) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تأمين حصيلة الصادر يعمل على إيجاد أسواق خارجية جديدة وتوفير المعلومات عن المستوردين ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثالثة (3.45) ، بإنحراف معياري (0.921) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تأمين حصيلة الصادر يحافظ على إستقرار سعر الصرف بدفع التعويض عن عدم سداد المستوردين ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الرابعة (3.90) ، بإنحراف معياري (0.765) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تأمين حصيلة الصادر يعمل على تسهيل عمليات التأمين للمستورط الأجنبي ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
5. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الخامسة (3.88) ، بإنحراف معياري (0.796) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تأمين حصيلة الصادر يعمل على تمكين الصناعات المحلية ويشجع على تصديرها ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
6. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة السادسة (3.97) ، بإنحراف معياري (0.700) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تأمين حصيلة الصادر يعمل على إستقطاب التمويل الأجنبي والمحلي ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .
7. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة السابعة (3.83) ، بإنحراف معياري (1.045) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن تحديد أنواع السلع التي يجب إستيرادها وتصديرها يساعد الدولة في زيادة مواردها من النقد الأجنبي ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3) .

ثانياً : إختبار كاي تربيع:

يعتبر توزيع (كاي تربيع) واحداً من أشهر وأهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل الظواهر الاجتماعية سواءً الوصفية منها أو غير الوصفية. لذا فغالباً ما لا تخلو الدراسات والأبحاث السياسية التي تنتهج الأسلوب الكمي أو السلوكي من تطبيق أو استخدام هذا الأسلوب في التحليل الإحصائي.

فعندما تتوفر بيانات عن الظاهرة محل الدراسة في شكل تكرارات (تسمى التكرارات المشاهدة Observed Frequencies) فإن مقارنة هذه التكرارات بما هو متوقع $_{i}^{2}$ يمكننا من التوصل إلى بعض خصائص المجتمع محل الدراسة. ومن التطبيقات المعروفة لتوزيع.

اختبار التجانس :

يعتبر اختبار التجانس – أو التماثل أحد التطبيقات المهمة لتوزيع مربع كاي. وتكون خطوات اختبار التجانس كما يلي : –

1 – الفرض العدمي : هو فرض التجانس (أو التماثل).

2 – الفرض البديل : هو عدم التجانس.

3 – الإحصائية : وتأخذ الإحصائية الشكل التالي :

$$X^2 \sum_{I}^{K} \frac{(O-e)^2}{e}$$

والتي لها توزيع كا2 بدرجات حرية I – K حيث K هي عدد الخلايا أو الأقسام أو الفئات أو البرامج الإذاعية...، O ترمز للتكرارات المشاهدة، e ترمز للتكرارات المتوقعة

4– المقارنة والقرار : حيث تتم مقارنة قيمة الإحصائية (المحسوبة من الخطوة الثالثة) مع القيمة الجدولية عند مستوي المعنوية (0.05)، فإذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الجدولية القرار يكون قبول الفرض العدمي (أي قبول فرض التجانس)، والعكس إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية القرار هو رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل. أي قبول فرض عدم التجانس وذلك بمستوى معنوية يساوي (0.05). ويري الباحث أن هذا النوع من الاختبار هو مناسب لاختبار فرضيات الدراسة .

اختبار الفرضية الاولي:تنص الفرضية الاولى من فرضيات الدراسة على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والمخاطر المالية للمصدرين)

ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم ايجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجولية والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (4 – 16) نتائج اختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات عبارات الفرضية الاولى

الرقم	العبارات	القيمة المحسوبة	درجة حرية	القيمة الجدولية
.1	تأمين حصيلة الصادر يعمل على حماية المصدرين من مخاطر عدم السداد	30.44	2	5.99
.2	نظام تأمين حصيلة الصادر يعمل على تقليل المخاطر التجارية والسياسية للمستوردين قبل بدء عملية التصدير	37.17	3	7.81
.3	يساهم نظام تأمين حصيلة الصادر في زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية	24.34	3	7.81
.4	الإجراءات الصحيحة لتأمين حصيلة الصادر يعمل على تقليل المخاطر المالية	50.00	3	7.81
.5	معرفة المعلومات المتعلقة بالأوضاع الإقتصادية والسياسية والمالية للدول(المخاطر القطرية)تساعد في تقليل المخاطر	24.96	2	5.99
.6	إخلال المستورد بإلتزاماته(فسخ العقد تجاه المصدر، الإفلاس، حجز الدولة لأمواله يزيد من المخاطر المالية	38.82	3	7.81
.7	المعاملات التجارية المتبادلة بين المصدرين والمستوردين تقلل من المخاطر المصاحبة لعملية التصدير	46.13	4	9.48

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 – 16) يتضح ما يلي :

1. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الأولي (30.44) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(2) البالغة (5.99) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تأمين حصيلة الصادر يعمل على حماية المصدرين من مخاطر عدم السداد.
2. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الثانية (37.17) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة نظام تأمين حصيلة الصادر يعمل على تقليل المخاطر التجارية والسياسية للمستوردين قبل بدء عملية التصدير.

3. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الثالثة (24.34) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة يساهم نظام تأمين حصيلة الصادر في زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية.
4. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الرابعة (50.00) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية (3) البالغة (7.81) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة الإجراءات الصحيحة لتأمين حصيلة الصادر يعمل على تقليل المخاطر المالية.
5. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الخامسة (24.96) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(2) البالغة (5.99) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة معرفة المعلومات المتعلقة بالأوضاع الإقتصادية والسياسية والمالية للدول(المخاطر القطرية)تساعد في تقليل المخاطر .
6. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة السادسة (38.82) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة إخلال المستورد بإلتزاماته(فسخ العقد تجاه المصدر، الإفلاس، حجز الدولة لأمواله يزيد من المخاطر المالية .
7. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة السابعة (46.13) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة المعاملات التجارية المتبادلة بين المصدرين والمستوردين تقلل من المخاطر المصاحبة لعملية التصدير.

وللتأكد من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع عبارات الفرضية الأولى يتم تلخيص الإجابات الكلية لجميع أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى كما هو موضح في الجدول والشكل التالي:

جدول (4 – 17) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الاولى .

الإجابات	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	146	36.0
أوفق	208	51.2
محايد	32	7.9
لا أوافق	18	4.4
لا أوافق بشدة	2	0.5
المجموع	**406**	**100.0**

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

شكل (4 –7): التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الاولى.

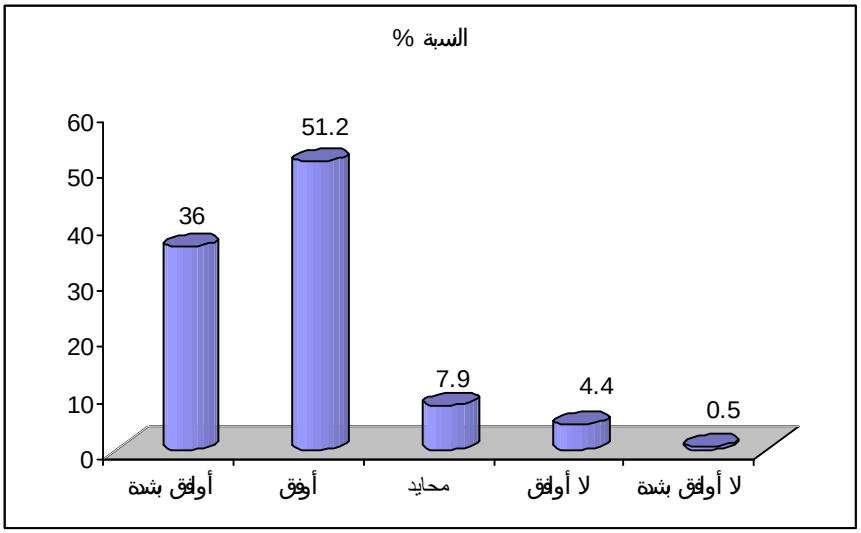

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (4 – 17) والشكل (4 – 7) أن نسبة (87.2%) من عينة المبحوثين موافقون علي عبارات الفرضية الاولى ، ونسبة (4.9%) لا يوافقون علي ذلك ، أما الذين لم يبدوا بإجابة محددة فبلغت نسبتهم (7.9%) .

ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم ايجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجولية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4 – 18) التكرار المشاهد والمتوقع و نتائج اختبار مربع كآي لفقرات الفرضية الاولى.

الفرضية	القيمة المحسوبة	درجة حرية	القيمة الجدولية
يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والمخاطر المالية للمصدرين	405.97	4	9.48

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 – 18) يتضح ما يلي :

- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على جميع الفقرات (405.97) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على جميع عبارات الفرضية الأولى التي تنص على أن يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والمخاطر المالية للمصدرين
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الاولى التي نصت على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والمخاطر المالية للمصدرين) قد تحققت.

اختبار الفرضية الثانية :نصت الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والخدمات التي تقدمها الوكالة للمصدرين)

ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم ايجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجولية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4 – 19) نتائج اختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	القيمة المحسوبة	درجة حرية	القيمة الجدولية
.1	تطبيق نظام تأمين الصادر يؤدي إلى تحسين بيئة العمل وتحقيق أهداف المصدرين	23.31	2	5.99
.2	تطبيق نظام تأمين حصيلة الصادر يساعد على تحسين أوضاع المصدرين وشركات التصدير	35.93	3	7.81
.3	يساهم تأمين حصيلة الصادر في إعطاء المصدرين فرصة في تسهيل الدفع للمستوردين	53.03	4	9.48
.4	الخدمات التمويلية والتأمينية التي تقدمها الوكالة الوطنية للتأمين وتمويل الصادر تمتاز بكفاءة عالية	9.75	4	9.48
.5	تقديم خدمات التأمين على الصادر يتطلب توفر بيانات ومعلومات متكاملة عن المستوردين	36.75	3	7.81
.6	يحصل المصدرون على تأمين الصادر بكل سهولة ويسر	25.27	4	9.48
.7	يعمل نظام تأمين حصيلة الصادر على الحصول عاى مستوردين جدد	26.13	4	9.48

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 – 19) يتضح ما يلي:

1. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الأولي (23.31) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(2) البالغة (5.99) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تطبيق نظام تأمين الصادر يؤدي إلى تحسين بيئة العمل وتحقيق أهداف المصدرين .
2. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الثانية (35.93) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تطبيق نظام تأمين حصيلة الصادر يساعد على تحسين أوضاع المصدرين وشركات التصدير .

3. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الثالثة (53.03) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية (4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة يساهم تأمين حصيلة الصادر في إعطاء المصدرين فرصة في تسهيل الدفع للمستوردين .
4. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الرابعة (9.75) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة الخدمات التمويلية والتأمينية التي تقدمها الوكالة الوطنية للتأمين وتمويل الصادر تمتاز بكفاءة عالية .
5. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الخامسة (36.75) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تقديم خدمات التأمين على الصادر يتطلب توفر بيانات ومعلومات متكاملة عن المستوردين .
6. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة السدسة (25.27) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة يحصل المصدرون على تأمين الصادر بكل سهولة ويسر .
7. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة السابعة (26.13) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة يعمل نظام تأمين حصيلة الصادر على الحصول على مستوردين جدد .

وللتأكد من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع عبارات الفرضية الثانية يتم تلخيص الإجابات الكلية لجميع أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية كما هو موضح في الجدول:

جدول (4 – 20) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابات	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	125	30.8
أوفق	177	43.6
محايد	57	14.0
لا أوافق	39	9.6
لا أوافق بشدة	8	2.0
المجموع	**406**	**100.0**

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

شكل (4 – 8) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

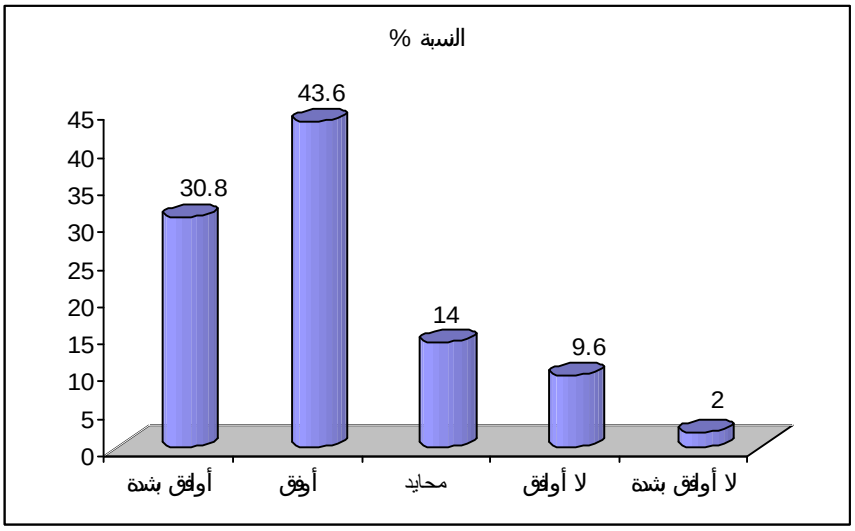

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (4 – 20) والشكل (4 – 8) أن نسبة (74.4%) من عينة المبحوثين موافقون علي عبارات الفرضية الثانية ، ونسبة (11.6%) لا يوافقون علي ذلك ، أما الذين لم يبدوا بإجابة محددة فبلغت نسبتهم (14.0%) .

ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم ايجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجولية والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (4 – 21) التكرار المشاهد والمتوقع و نتائج اختبار مربع كآي لفقرات الفرضية الثانية .

الفرضية	القيمة المحسوبة	درجة حرية	القيمة الجدولية
يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والخدمات التي تقدمها الوكالة للمصدرين	231.78	4	9.48

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 – 21) يتضح ما يلي :

- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على جميع الفقرات (231.78) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على جميع عبارات الفرضية الثانية التي تنص على إن يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والخدمات التي تقدمها الوكالة للمصدرين.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية التي نصت على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والخدمات التي تقدمها الوكالة للمصدرين) قد تحققت.

اختبار الفرضية الثالثة :نصت الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم الصادرات ونمو معدل الدخل القومي الإجمالي)

ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم ايجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجولية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4 - 22) نتائج اختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	القيمة المحسوبة	درجة حرية	القيمة الجدولية
.1	تأمين حصيلة الصادر يعمل على زيادة الإنتاج والنمو وزيادة فرص العمل	39.24	4	9.48
.2	تأمين حصيلة الصادر يساهم بشكل فعال في عملية تنمية الصادرات ومن ثم الدخل القومي	53.37	4	9.48
.3	يعمل تأمين حصيلة الصادر على تنوع الصادرات مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي	34.41	3	7.81
.4	تأمين حصيلة الصادر يساهم في زيادة الصادرات ومن ثم الناتج الدخل القومي الإجمالي	40.48	3	7.81
.5	إستطاع نظام تأمين حصيلة الصادر تنشيط دعم التبادل التجاري الخارجي	15.65	3	7.81
.6	تأمين حصيلة الصادر يساعد الدولة في تقليل العجز في ميزان مدفوعاتها	35.65	3	7.81
.7	عدم الإلمام والإلتزام بالسياسات والأعراف العالمية في مجال الصادر يؤثر سلباً على التجارة الخارجية والدخل القومي	52.51	3	9.48

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 - 22) يتضح ما يلي :

1. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الأولي (39.24) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تأمين حصيلة الصادر يعمل على زيادة الإنتاج والنمو وزيادة فرص العمل .
2. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الثانية (53.37) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات

3. دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تأمين حصيلة الصادر يساهم بشكل فعال في عملية تنمية الصادرات ومن ثم الدخل القومي .
4. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الثالثة (34.41) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة يعمل تأمين حصيلة الصادر على تنوع الصادرات مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي .
5. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الرابعة (40.48) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تأمين حصيلة الصادر يساهم في زيادة الصادرات ومن ثم الناتج الدخل القومي الإجمالي .
6. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الخامسة (15.65) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة إستطاع نظام تأمين حصيلة الصادر تنشيط دعم التبادل التجاري الخارجي .
7. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة السدسة (35.65) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تأمين حصيلة الصادر يساعد الدولة في تقليل العجز في ميزان مدفوعاتها .
8. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة السابعة (52.51) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية

ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة عدم الإلمام والإلتزام بالسياسات والأعراف العالمية في مجال الصادر يؤثر سلباً على التجارة الخارجية والدخل القومي.

وللتأكد من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع عبارات الفرضية الثالثة يتم تلخيص الإجابات الكلية لجميع أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة كما هو موضح في الجدول والشكل التالي **جدول (4 – 23) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة .**

الإجابات	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	119	29.3
أوافق	203	50.0
محايد	62	15.3
لا أوافق	16	3.9
لا أوافق بشدة	6	1.5
المجموع	**406**	**100.0**

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م

شكل (4 - 9) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة.

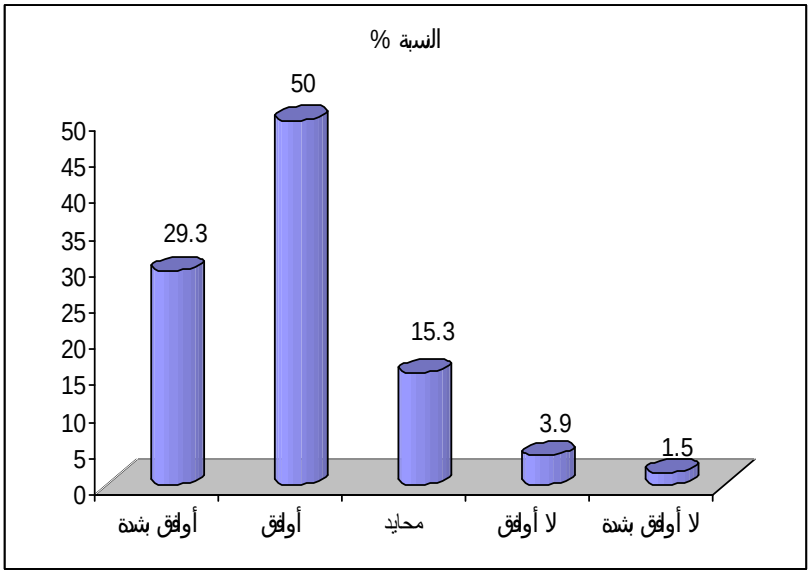

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (4 – 23) والشكل (4 – 9) أن نسبة (79.3%) من عينة المبحوثين موافقون علي عبارات الفرضية الرابعة ، ونسبة (5.4%) لا يوافقون علي ذلك ، أما الذين لم يبدوا بإجابة محددة فبلغت نسبتهم (15.3%) .

ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم ايجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجولية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4 – 24) التكرار المشاهد والمتوقع و نتائج اختبار مربع كآي لعبارات الفرضية الثالثة

الفرضية	القيمة المحسوبة	درجة حرية	القيمة الجدولية
يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم الصادرات ونمو معدل الدخل القومي الإجمالي	326.83	4	9.48

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 – 24) يتضح ما يلي

- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على جميع الفقرات (326.83) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم الصادرات ونمو معدل الدخل القومي الإجمالي.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة التي نصت على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم الصادرات ونمو معدل الدخل القومي الإجمالي) قد تحققت.

اختبار الفرضية الرابعة :تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر وموارد الدولة من النقد الأجنبي)

ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم ايجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجولية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4 – 25) نتائج اختبار مربع كآي لدلالة الفروق لإجابات عبارات الفرضية الرابعة

الرقم	العبارات	القيمة المحسوبة	درجة حرية	القيمة الجدولية
.1	يقوم تأمين حصيلة الصادرات على الحفاظ على موارد النقد الأجنبي بتقليل مخاطر المستوردين	71.79	3	7.81
.2	تأمين حصيلة الصادر يعمل على إيجاد أسواق خارجية جديدة وتوفير المعلومات عن المستوردين	49.41	4	9.48
.3	تأمين حصيلة الصادر يحافظ على إستقرار سعر الصرف بدفع التعويض عن عدم سداد المستوردين	36.13	4	9.48
.4	تأمين حصيلة الصادر يعمل على تسهيل عمليات التأمين للمستورد الأجنبي	23.93	3	7.81
.5	تأمين حصيلة الصادر يعمل على تمكين الصناعات المحلية ويشجع على تصديرها	43.37	3	7.81
.6	تأمين حصيلة الصادر يعمل على إستقطاب التمويل الأجنبي والمحلي	97.17	4	9.48
.7	تحديد أنواع السلع التي يجب إستيرادها وتصديرها يساعد الدولة في زيادة مواردها من النقد الأجنبي	34.41	4	9.48

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 - 25) يتضح ما يلي::

1. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الأولي (71.79) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة يقوم تأمين حصيلة الصادرات على الحفاظ على موارد النقد الأجنبي بتقليل مخاطر المستوردين .
2. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الثانية (49.41) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تأمين حصيلة الصادر يعمل على إيجاد أسواق خارجية جديدة وتوفير المعلومات عن المستوردين .
3. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الثالثة (36.13) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية

4. (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تأمين حصيلة الصادر يحافظ على إستقرار سعر الصرف بدفع التعويض عن عدم سداد المستوردين .
5. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الرابعة (23.93) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تأمين حصيلة الصادر يعمل على تسهيل عمليات التأمين للمستورد الأجنبي .
6. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة الخامسة (43.37) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(3) البالغة (7.81) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تأمين حصيلة الصادر يعمل على تمكين الصناعات المحلية ويشجع على تصديرها .
7. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة السدسة (97.17) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تأمين حصيلة الصادر يعمل على إستقطاب التمويل الأجنبي والمحلي .
8. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفقرة السابعة (34.41) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على عبارة تحديد أنواع السلع التي يجب إستيرادها وتصديرها يساعد الدولة في زيادة مواردها من النقد الأجنبي .

وللتأكد من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع عبارات الفرضية الرابعة يتم تلخيص الإجابات الكلية لجميع أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الرابعة كما هو موضح في الجدول والشكل التالي

جدول (4 – 26) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة .

الإجابات	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	77	19.0
أوفق	231	56.9
محايد	63	15.5
لا أوافق	29	7.1
لا أوافق بشدة	6	1.5
المجموع	**406**	**100.0**

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

شكل (4 - 10) : التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة.

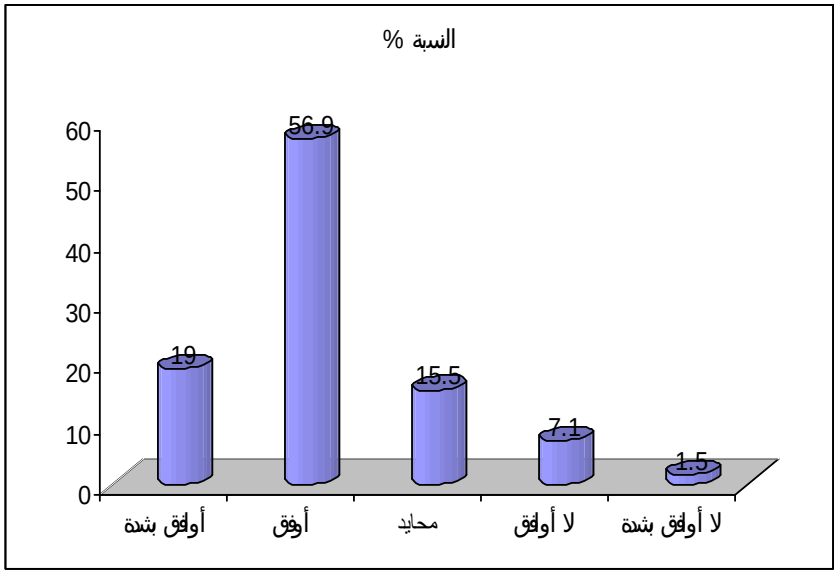

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

يتضح من الجدول (4 – 26) والشكل (4 – 10) أن نسبة (75.9%) من عينة المبحوثين موافقون علي عبارات الفرضية الرابعة ، ونسبة (15.5%) لا يوافقون علي ذلك ، أما الذين لم يبدوا بإجابة محددة فبلغت نسبتهم (8.6%) .

ولمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم ايجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجولية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4 – 27) التكرار المشاهد والمتوقع و نتائج اختبار مربع كآي لعبارات الفرضية الرابعة.

الفرضية	القيمة المحسوبة	درجة حرية	القيمة الجدولية
يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر وموارد الدولة من النقد الأجنبي	383.85	4	9.48

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م.

من الجدول (4 - 27) يتضح ما يلي :

- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على جميع الفقرات (383.85) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية (4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على جميع عبارات الفرضية الرابعة التي تنص على أن يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر وموارد الدولة من النقد الأجنبي .
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة التي نصت على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر وموارد الدولة من النقد الأجنبي) قد تحققت.

المبحث الثالث

مناقشة النتائج:

بعد دراسة تامين حصيلة الصادر للوكالة الوطنية في السودان والذي يعرف بأنه يعمل علي تقليل المخاطر بالنسبة للصادرات والمصدرين واجراء دراسة علي الوكالة عن طريق الاستبانة وتحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS يتم مناقشة فروض الدراسة على النحو التالي :-

1- **الفرضية الأولي: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والمخاطر المالية للمصدرين .** بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على جميع الفقرات (405.97) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين .

2- **الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والخدمات التي تقدم للمصدرين** بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على جميع الفقرات (231.78) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين .

3- **الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم الصادرات ونمو معدل الدخل القومي الإجمالي** بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على جميع الفقرات (326.83) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين .

6- **الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر وموارد الدولة من النقد الأجنبي** بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على جميع الفقرات (383.85) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي المستخرجة من الجدول تحت مستوي المعنوية (5%) ودرجات حرية(4) البالغة (9.48) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين .

أولاً: النتائج :

بعد دراسة تامين حصيلة الصادر للوكالة الوطنية في السودان ومناقشة فرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :-

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والمخاطر المالية للمصدرين.
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والخدمات التي تقدم للمصدرين.
3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم الصادرات ونمو معدل الدخل القومي الإجمالي.
4. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر وموارد الدولة من النقد الأجنبي.
5. يساهم تأمين حصيلة الصادر في اعطاء المصدرين فرصة تسهيل الدفع للمستوردين.
6. يتيح تأمين حصيلة الصادرات للمصدرين فرصة الولوج الي أسواق جديدة ومستوردين جدد بدلاً عن الإرتباط بشبكة تقليدية من الأسواق والمستوردين
7. يساهم تأمين حصيلة الصادر في عملية تنمية الصادرات ومن ثم الدخل القومي
8. يحافظ تأمين حصيلة الصادر علي استقرار سعر الصرف بدفع التعويض عن عدم سداد المستوردين
9. تمكن وثائق التامين الصادرة بواسطة تامين حصيلة الصادرات المصدرين من تحويل حقهم في التعويض ويوفر للمصدر الجهد والمال

ثانياً : التوصيات:

1. العمل على توسيع نطاق تأمين حصيلة الصادر ليشمل كافة المصدرين وجميع العمليات التصديرية.
2. على الوكالة عقد إتفاقية شراكة بينها وبين البنوك المتخصصة في تنمية الصادرات لمزيد التمويل والإستثمار للصادرات.
3. ضرورة توفير إحتياطي كافي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي حتى يتمكن البنك المركزي من المحافظة على سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية .
4. على الدولة التقليل من الرسوم الجمركية والجبايات والضرائب التي تفرض علي قطاع الصادر.
5. العمل على تطوير النظام المعلوماتي وربط المؤسسات التي تعمل بتأمين الصادرات بالأنظمة المعلوماتية المتعلقة بالمصدرين.
6. علي الوكالة الإهتمام بتشجيع المصدرين علي تحسين القدرة التنافسية للصادرات.
7. علي الوكالة تزويد جهات الإختصاص بالدولة والمصدرين بمؤشرات الطلب العالمي والأسعار لمنتجات الصادر.

8. العمل علي تحسين وترقية بيئة العمل للمصدرين وإزالة القيود والمعوقات بالتعاون مع الجهات ذات الصلة.
9. علي الوكالة تقديم خدمات معلومات متكاملة عن الأسواق الخارجية وحجم إتجاهات الطلب العالمي بغرض مساعدة المصدرين علي فتح أسواق جديدة.

توصيات متعلقة بدراسات لاحقة :-

1- آلية عمل نظام تامين الصادرات في ظل التجارة الالكترونية.

2- اثر تامين وتمويل الصادرات في تحسين القدر التنافسية

3- اثر تامين الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الاجمالي.

المراجع:

أولاً: القران الكريم

ثانياً: الكتب:

1- زياد رمضان،(1998م) مبادي التأمين دراسة عن واقع التامين، دار الصفا للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.

2- حسين حامد حسن- حكم الشريعة الاسلامية في عقود التامين – جامعة الملك عبد العزيز – 1396-19760م.

3- شوكت محمد عليان- التامين في الشريعة والقانون- دار الشوف.

4- نزيه محمد المهدي، عقد التامين، دار النهضة – القاهرة-1974م.

5- أحمد شكري الحكيم- التأمين في اقتصاديات الدول النامية- 1970م.

6- محمود الكيلاني، المبادي الاساسية للتامين، الاتحاد الاردني لشركات التامين مع الاتحاد العربي للتامين، كلية الحقوق- جامعة عمان.

7- أسامة عبد المنعم بسيوني، الاعتمادات المستندية في الاستيراد والتصدير،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات- القاهرة،2010م.

8- حربي محمد عريقات ، التامين وادارة الخطر- دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.م

9- الخليفة سليمان، وآخرون، دراسة تنمية الصادرات غير النفطية، ء مركز دراسات المستقبل- الخرطوم،2003م

10- عبد العظيم عبد الرحمن البشير، الصادرات السودانية المعوقات واستراتيجية تنميتها- معهد التخطيط القومي – مصر،2006م.

11- د. محمد عبد العزيز، ماهية التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، 2003م.

12- فؤاد مصطفي محمود-موسوعة التصدير في تنمية وتسويق الصادرات- شركة مطابع لوتس-2004م

13- عصام الليثي واخرون، دراسة التمويل المصرفي لقطاع الصادر، اتحاد المصارف السوداني ،2002م.

14- صابر محمد حسن، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية (ادارة مصحف افريقيا، الاصدارة رقم3)، 2004م.

15- عبد الرازق محمود حامد محمود، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، القاهرة، مكتبة الحرية،2006م.

الرسائل الجامعية:

1- ندي مزمل إبراهيم، أثر التمويل المصرفي في تنمية الصادرات غير البترولية، بحث ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2010م.

2- صادق إبراهيم عبد الوهاب، دور التامين في حماية الاقتصاد القومي في السودان، بحث تكميلي ماجستير في الاقتصاد، غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م.

3- فاطمة عثمان عافية، اثر الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الاجمالي، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.

4- نهي الفاتح عبد الرحيم، أثر العوامل المحلية في تطور صناعة التامين في السودان، بحث تكميلي ماجستير في الاقتصاد غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م.

5- رانيا صلاح الدين يوسف، دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م.

6- امال حسن عبدون، أثر تامين ائتمان الصادرات في زيادة الصادرات، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008م.

7- مجدي مصطفي الزين، محددات الفائض التاميني، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008م.

8- سناء ابراهيم محمد عمر، دور الصادرات النفطية في الاقتصاد القومي، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م.

9- مرتضي علي موسي، التامين التعاوني وأثره في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م.

10- مجاهد محمد مصطفي ، تقييم دور البنوك التجارية في تمويل قطاع الصار ، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2006م.

11- وليد عثمان سعد، الصادرات السودانية المشكلات والحلول، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة أ مدرمان الاسلامية 2003م.

12- الشريف النابر حسن، دور التمويل المصرفي في تجارة الصادر، بحث ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 1999م.

الدوريات والمجلات والندوات :

- سلسلة اتحاد المصارف العربية، قضايا مصرفية معاصرة،1997م.
- اصدارة دورية متخصصة ،تصدر عن قسم العلاقات العامة بالوكالة الوطنية، العدد العاشر،2012م.
- سلوي عثمان عبد المنعم، مزايا ومنافع تامين حصائل الصادرات ، العدد العاشر،2012م.
- ندوة تنمية الصادرات المصرية، مركز تنمية الصادرات 2007م.
- الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات- مذكرة تعريفية بعنوان من اجل توطين صناعة تامين حصيلة الصادرات

التقاريرالسنوية:

- تقارير سنوية ، الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادر،الخرطوم،2006م.
- تقرير سنوي، بنك السودان المركزي ، الخرطوم،2007م.
- تقرير سنوي تغطية تامين حصيلة الصادرات – الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات- 2009م

ورشة عمل:

- محمد عيسى موسى، ورشة عمل حول تأمين حصيلة الصادرات – المركز الدولي للتدريب وبناء القدرات،تقدمها الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات،2012م.
- الطيب بابكر احمد، ورشة عمل عن الية عمل تامين حصيلة الصادرات، الوكاله الوطنية لتامين وتمويل الصادرات، الخرطوم،2010م.
- منشور بنك السودان المركزي رقم(2010/1)

مواقع من الشبكة العنكبوتة:

http://www.naife.org/insurancebody.asp?field=subject@id=70

http:// arwikipedi.org/wiki/export

www.Bank.org/Arabic/period/nashrat/2006

http://www.naife.org/. A leading *agency* in the field of Insuring and Re-insuring

National Export Credit Agency of Sudan - الوكالة الوطنية لتأمين و تمويل الصادرات

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

ماجستير إقتصاد

<u>استبيان خاص بالعملاء والمصدرين</u>

السادة: العملاء والمصدرين/

تحية طيبة وبعد ،،،،،،

هذا البحث بعنوان **تأمين حصيلة الصادر ودوره في تنمية الصادرات**(دراسة حالة الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادر)الرجاء الإجابة عن جميع الاسئلة الواردة في هذا الإستبيان بما ترونه مناسباً حيث نعتقد بأنكم خير مصدر للوصول والحصول علي البيانات المطلوبة كونكم أهل خبرة واختصاص في هذا الجانب ، هذا ونعدكم بالمحافظة علي سرية البيانات وإنها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

وجزاكم الله خيراً ،،،،،،،،،

الباحث،،،،،

الجزء الأول / البيانات الشخصية :

نرجو التكرم بوضع علامة (√)أمام الإجابة التي تراها مناسبة

1- **النوع :**

ذكر ( ) انثي ( )

2- **الفئة العمرية :**

30 عام فأقل( ) 30- 40 عام( ) 40- 50 عام ( )50 -60عام( )

3- **المؤهل العلمي :**

ثانوي فأقل ( ) بكالريوس( ) ماجستير ( )دكتوراه ( )

4- **سنوات الخبرة :**

5 أعوام فأقل ( ) 6- 10أعوام ( ) 11- 15 أعوام ( ) اكثر من15أعوام( )

5- **قطاع الصادر:**

زراعي ( ) صناعي ( ) تعديني ( )

6- **القطاع :**

مؤسسات ( ) أفراد ( )

الجزء الثاني/ عبارات الاستبانة

نرجو التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي تراها مناسبة

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر و المخاطر المالية للمصدرين

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق نهائياً
1	تامين حصيلة الصادر يعمل علي حماية المصدرين من مخاطر عدم السداد					
2	نظام تامين حصيلة الصادر يعمل علي تقليل المخاطر التجارية والسياسية للمستوردين قبل بدء عملية التصدير					
3	يساهم نظام تأمين حصيلة الصادر في زيادة القدرة التنافسية للصادرات فى الأسواق الخارجية					
4	الإجراءات الصحيحة لتأمين حصيلة الصادر يعمل علي تقليل المخاطر المالية					
5	معرفة المعلومات المتعلقة بالأوضاع الإقتصاديةوالسياسية والمالية للدول(المخاطر القطرية) تساعد في تقليل المخاطر					
6	إخلال المستورد بالتزاماته (فسخ العقد تجاه المصدر، الافلاس،حجز الدولة لامواله يزيد من المخاطر المالية					
7	المعاملات التجارية المتبادلة بين المصدرين و المستوردين تقلل من المخاطر المصاحبة لعملية التصدير					

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر والخدمات التي تقدمها الوكالة للمصدرين

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة
1	تطبيق نظام تامين حصيلة الصادر يؤدي الي تحسين بيئة العمل وتحقيق أهداف المصدرين					
2	تطبيق نظام تامين حصيلة الصادر يساعد علي تحسين أوضاع المصدرين وشركات التصدير					
3	يساهم تامين حصيلة الصادر في إعطاء المصدرين فرصة في تسهيل الدفع للمستودين					
4	الخدمات التمويلية والتأمينية التي تقدمها الوكالة الوطنية للتأمين وتمويل الصادر تمتاز بكفاءة عالية					
5	تقديم خدمات التأمين على الصادر يتطلب توفر بيانات ومعلومات متكاملة عن المستوردين					
6	يحصل المصدرون علي تأمين الصادر بكل سهولة ويسر					
7	يعمل نظام تأمين حصيلة الصادرات على الحصول علي مستورديين جدد					

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم الصادرات ونمو معدل الدخل القومي الإجمالي

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة
1	تأمين حصيلة الصادر يعمل علي زيادة الانتاج والنمو وزيادة فرص العمل					
2	تامين حصيلة الصادر يساهم بشكل فعال في عملية تنمية الصادرات ومن ثم الدخل القومي					
3	يعمل تامين حصيلة الصادر علي تنوع الصادرات ممايؤدي الي زيادة الدخل القومي					
4	تأمين حصيلة الصادر يساهم في زيادة الصادرات ومن ثم الناتج الدخل القومي الاجمالي					
5	إستطاع نظام تأمين حصيلة الصادر تنشيط دعم التبادل التجارى الخارجى					
6	تأمين حصيلة الصادر يساعد الدولة في تقليل العجز في ميزان مدفوعاتها					
7	عدم الالمام والالتزام بالسياسات والأعراف العالمية في مجال الصادر يؤثر سلباً علي التجارة الخارجية والدخل القومي					

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأمين حصيلة الصادر و موارد الدولة من النقد الأجنبي

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة
1	يقوم تامين حصيلة الصادرات علي الحفاظ علي موارد النقد الاجنبي بتقليل مخاطر المستوردين					
2	تامين حصيلة الصادر يعمل علي ايجاد اسواق خارجية جديدة وتوفير المعلومات عن المستوردين					
3	تامين حصيلة الصادر يحافظ علي إستقرار سعر الصرف بدفع التعويض عن عدم سداد المستوردين					
4	تامين حصيلة الصادر يعمل علي تسهيل عمليات التامين للمستورد الاجنبي					
5	تامين حصيلة الصادر يعمل علي تمكين الصناعات المحلية ويشجع علي تصديرها					
6	تامين حصيلة الصادر يعمل علي استقطاب التمويل الأجنبي والمحلي					
7	تحديد انواع السلع التي يجب استيرادها وتصديرها يساعد الدولة في زيادة مواردها من النقد الاجنبي					

قائمة باسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الدرجة الوظيفيه	العنوان
1	د. خالد حسن البيلي	**استاذ مشارك**	**جامعة السودان لعلوم والتكنولوجيا**
2	د. هلال يوسف صالح	**استاذ مشارك**	**جامعة السودان لعلوم والتكنولوجيا**
3	د. فتح الرحمن الحسن منصور	**استاذ مشارك**	**جامعة السودان لعلوم والتكنولوجيا**
4	د. محمد حمد محمود	**استاذ مشارك**	**جامعة السودان لعلوم والتكنولوجيا**
5	د.عبد العظيم سليمان المهل	**استاذ مشارك**	**جامعة السودان لعلوم والتكنولوجيا**